الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة
National Commission for Lebanese Women

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

UNFPA

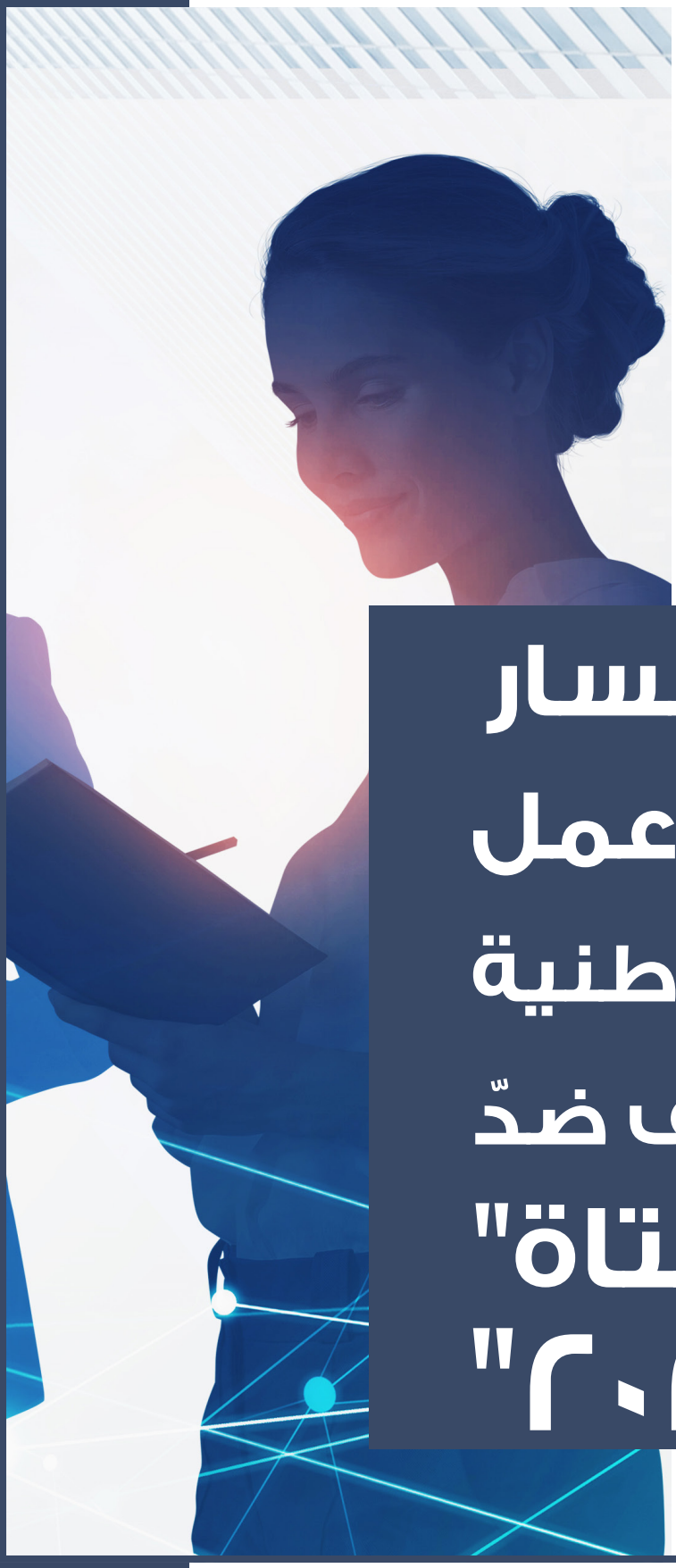

تقرير حول مسار تنفيذ "خطة عمل الإستراتجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة و الفتاة" "٢٠١٩-٢٠٢٩"

بيروت، ٢٠٢١

أعدت هذا التقرير الدكتورة مارغريت حلو، مستشارة في شوؤن المرأة وحقوق الإنسان.

رفع مسؤولية: ان المعلومات المستقاة لاجل اعداد هذا التقرير واردة من المؤسسات الرسمية المعنية كما ومن منظمات المجتمع المدني والدولي و الجامعات و النقابات التي ساهمت في ملىء الاستمارات. ان الاحصاءات الواردة في هذا التقرير تعود الى الجهات الصادرة عنها ولا تتحمل مسؤوليتها الهيئة الوطنية لشؤون المراة اللبنانية ,صندوق الامم المتحده للسكان ولجنة الامم المتحدة الإقتصادية لغربي اسيا.

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

أولا: المقدمة

ثانياً: السياق، التحديات والفرص

ثالثاً: مراجعة للاستراتيجية

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الملحق رقم 1

الملحق رقم 2

الملحق رقم 3

الملحق رقم 4

الملحق رقم 5

الملحق رقم 6

الملحق رقم 7

الملحق رقم 8

المراجع

الشكر والتقدير

هذا التقرير هو ثمرة تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الامم المتحدة للسكان في لبنان. وقد أعدت التقرير الدكتورة مارغريت حلو، مستشارة في شؤون المرأة وحقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي تواصلت مع المؤسسات للحصول على المعلومات التي بني عليها التقرير.

ملخص تنفيذي

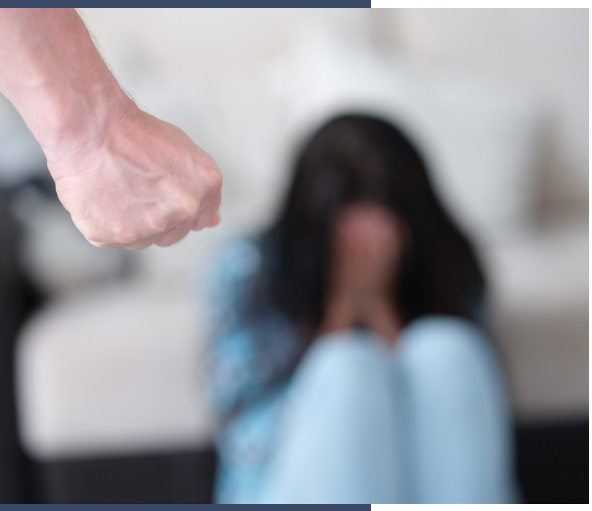

تمّ اعداد جردة الحساب هذه لمسار تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة بعد مضيّ سنتين من اطلاقها بتكليف من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا). اعتمدت هذه الدراسة مقاربة تحليلية للمعلومات الاولية التي تم جمعها من الافرقاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل ومن مراجعة الادبيات المتوفرة لتوثيق وتقييم عمل مختلف الجهات المعنية. يكتسب هذا التقرير اهمية خاصة في ظل تداخل وتفاعل تداعيات الازمات الاخيرة التي شهدها لبنان وكذلك الجائحة والتي أدت الى تنامي ظاهرة العنف ضدّ المرأة والفتاة، حيث عانت أكثر من الرجل من السياسات التي اعتمدها ارباب العمل في القطاع الخاص، الرسمي وغير الرسمي، لمواجهة الاوضاع كالتسريح النهائي او المؤقت من العمل و/أو الاقتطاع من الرواتب. في السياق عينه، ظهّر التعلم عن بعد الفجوة الرقمية والتمييز ضد الاناث ضمن العائلة لجهة توفير مستلزمات هذا التعلم. وارتفعت نسب التسرب المدرسي، خاصة في اوساط النازحين والجماعات المهمشة. وقد طالت تداعيات الجائحة والازمات الصحة الجسدية والنفسية الاناث اجمالا، وتراجعت مقدرتهن على الحصول على خدمات الصحة الانجابية والجنسية. كما ارتفعت شكاوى التحرش والابتزاز الالكتروني بنسبة 307,5% بين عامي 2019 و2020. وقد اثار ارتفاع نسب التسرّب المدرسي خلال الازمات، وبخاصة في اوساط النازحين والجماعات المضيفة، مخاوف المراقبين من ارتفاع في نسب زواج الطفلات. كذلك ارتفعت اعداد حالات العنف الاسري المبلّغ عنها بشكل غير مسبوق، خاصة خلال أشهر التعبئة العامة. وازداد الارتفاع في عدد الحالات الجديدة بعد انفجار 4 آب. ورغم مشاركة النساء الفعّالة في الاحتجاجات الشعبية، تراجع عدد النساء في الحكومة، واستُبعدن عن لجان وضع خطط الاصلاح والتعافي، ولم ينجح المجلس النيابي في اقرار الكوتا النسائية في قانون الانتخاب.

فيما يتعلق بتنفيذ الاطراف المعنية لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة، عملت الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية على تنفيذ ما نصّت عليه خطة العمل، وذلك عبر احدى اللجان التنسيقية الاربع التي انبثقت عن اللجنة الوطنية التسييرية التي شكلتها لتنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325.

بالنسبة الى الهدف الاستراتيجي الاول الخاص بالوقاية، حاولت الدولة اللبنانية ارساء منظومة قانونية شاملة ومتناسقة الاحكام تتلاءم مع الأطر الدولية وتكرس مساواة المرأة في القانون، سواء من خلال مشاريع واقتراحات القوانين العديدة التي قدمت وأحيلت الى مجلس النواب، او من خلال القوانين التي أقرت. الا ان البرلمان قد جسّد الاستمرار باعتماد المقاربة المجتزأة للإصلاح القانوني، بسبب غياب العمل على بناء المنظومة القانونية الشاملة والمتكاملة المطلوبة لتكريس حقوق المرأة وضمان حمايتها من العنف، كما وانه لم يُقرّ سوى عددا محدوداً من القوانين ذات الصلة بحقوق النساء. وعلى صعيد قوانين الاحوال الشخصية، لم يجر اعتماد قانون مدني موحد للأحوال الشخصية. واقتصر الامر على جهود بعض الطوائف. حيث اعتمدت الطائفة السنية سن الزواج ب 18 سنة لكلا الجنسين، وحصر الاستثناءات بمن تجاوز 15 سنة. وفي خطوة اخرى وضع رئيس المحاكم الجعفرية دفتر شروط يلزم المقبلين على الزواج بالاطلاع والتوقيع عليه قبل عقد الزواج. وقد ساهم العنف المتنامي ضدّ المرأة والفتاة في حثّ الافرقاء المعنيين على التعاون وتنفيذ التدخلات المختلفة، والتي شملت بناء القدرات، تطوير الهيكليات الداخلية بغرض تعزيز قدرات الموظفين والعاملين على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، إضافة الى جهودها في تقديم الخدمات المختلفة. لكن، وعلى اهمية الجهود المتنوعة، فقد اجمعت الوزارات والمؤسسات الحكومية المستطلعة على أثر النقص في الموارد المادية والبشرية، وعدم ادماج النوع الاجتماعي اساسا في موازناتها، وضعف المكننة وخدمات الانترنت، واجراءات التعبئة العامة في الحدّ من عملها على تنفيذ التدخلات المطلوبة منها في خطة العمل بالشكل المرجو. وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في إطلاق حملات توعية شعبية على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اما في ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني الخاص بتوفير حماية شاملة وفعّالة للمرأة المعنفة تتيح لها العيش بكرامة حياة خالية من العنف او التهديد به، فتقتصر القوانين التي تجرّم اشكال وانواع العنف ضدّ المرأة والفتاة وتهدف الى تأمين الحماية لهن على: قانون حماية المرأة وسائر أفراد الاسرة من العنف الاسري (رقم 2014/293 الصادر بتاريخ 2014/5/7 والمعدّل بموجب القانون 204 تاريخ 2020/12/30)، وقانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص رقم 2011/164، وقانون تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه رقم 205 الصادر بتاريخ 2020/12/30. على أهميتها، تعاني القوانين التي تشكّل الاطر الحمائية للمرأة من العنف من ثغرات مهمة في المضمون من جهة، وفي التنفيذ من جهة أخرى بفعل غياب الرقابة التشريعية على تنفيذ القوانين. ولا زالت الحاجة ماسّة الى تعديل وسنّ العديد من القوانين التي نصّت عليها خطة العمل.

وقد وافقت السلطات القضائية على تقديم شكاوى العنف ضد النساء والفتيات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني خلال الجائحة. وأكّدت وزارة العدل عدم توانى القضاء العدلي عن اصدار اوامر حماية للنساء المعنفات بالسرعة المطلوبة. وأمّنت القوى الامنية غرفا صديقة للنساء في مراكزها وأنشأت المديرية العامة للأمن الداخلي نظارات متخصصة في المحافظات اللبنانية لفصل النساء والاحداث عن البالغين وأمّنت تدريبا لعناصر هذه النظارات، وتعمل على تطوير نظام المعونة القضائية وتفعيله بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبعض منظمات المجتمع المدني. بالمقابل أدّت اجراءات التعبئة العامة وما نجم عنها الى اقفال بعض مراكز الخدمات كليا او جزئيا، واقفال المحاكم، ورفض بعض الملاجئ استقبال الناجيات خوفا من نقل العدوى. واستحدثت بعض المنظمات مراكز مؤقتة للحجر الصحي للسيدات اللواتي هن بحاجة الى الايواء واجراء فحوصات PCR واعتمدت إجراءات لحمايتهن من الفيروس. كذلك، تعاونت الهيئة الوطنية مع وزارة التربية والتعليم العالي في فتح ابواب مجمعين للتدريب المهني في بئر حسن والدكوانة لاستقبال العائلات المتضررة من انفجار مرفأ بيروت وتأمين مراكز إيواء مؤقتة لها.

بالنسبة الى الهدف الاستراتيجي الثالث الخاص بتوفير استجابة سريعة وذات جودة لحاجات النساء والفتيات المعنفات، فقد طورت الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية سبل عملها وتقديم خدماتها في ظلّ الاوضاع التي املتها الجائحة والازمات. وشمل هذا اعتماد تكنولوجيا الاتصالات ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي مع الاستمرار في استقبال المعنفات شخصيا في حالات الضرورة القصوى، وجعل الاتصال بالخط الساخن 1745 مجانيا، واعتماد تسهيلات في تقديم شكاوى العنف امام القضاء خلال الجائحة، وتأمين غرف صديقة للنساء في مراكز القوى الامنية وتحديث مدونات السلوك. كذلك تمّ زيادة عدد المراكز في شبكة الرعاية الصحية الاولية التي تقدم خدمات الصحة النفسية، وتأمين مراكز مؤقتة او دائمة لإيواء المعنفات واجراء فحوصات الاصابة بفيروس كورونا ولإيواء الاسر المتضررة من الفجار 4 آب، ووضع اجراءات تشغيلية ونظم احالة وادارة حالات لتأمين فعالية الاستجابة والحماية للناجيات والناجين من العنف. وقد عملت معظم الجهات الرسمية وغير الرسمية على تأمين مواد وورش التدريب لمقدمي مختلف انواع الخدمات لتلبية حاجات المعنفات خلال الجائحة وأثر انفجار 4 آب ايضا، قدّم العديد من المنظمات خدمات الدعم النفسي للمعنفات والدعم النفسي-الاجتماعي خاصة بعد انفجار 4 آب. ونفّذت جهات دولية مانحة، بالتعاون مع جهات محلية، عدة مشاريع لتمكين المرأة من خلال تنفيذ دورات تمكين اقتصادي وتدريب مهني وتأمين قروض ميسّرة للنساء والمعنفات رغم الاوضاع السائدة.

أولا: المقدمة

بتاريخ 9 شباط 2019 أطلق وزير الدولة لشؤون المرأة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة، التي تمّ اعدادها عبر اعتماد سياسة تشاركية واسعة، وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الاسكوا. الا انه لم يتم عرض هذه الاستراتيجية على مجلس الوزراء لدراستها واقرارها نتيجة التغيّر الحكومي الذي شهده لبنان منذ تاريخ هذا الاطلاق.

وتزامن اعداد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة مع عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على اعداد الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن الصادر عن مجلس الامن في الامم المتحدة في 31 تشرين الأول 2000، وذلك بتكليف من رئاسة مجلس الوزراء في العام 2017، الذي تبناها خلال شهر ايلول 2019.

وبحكم الغاء وزارة المرأة في الحكومات الاخيرة، أحيلت الاستراتيجية الى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لضمان تنفيذها. وحيث شكّلت مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة أحد الاهداف الاستراتيجية في الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325، عملت الهيئة الوطنية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة من ضمن الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325، وذلك بعد تعديل خطة العمل بالتشاور مع بعض الوزارات [1].

يهدف هذا التقرير (جردة الحساب)، الى تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الاساسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل مختلف الاطراف المعنية، والى تظهير وتوثيق ما قام به العديد من الافرقاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل خلال السنتين الماضيتين من جهود حثيثة لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، ولوضع توصيات لتفعيل عملية التنفيذ للوصول الى الاهداف المرجوة. وتكتسب عملية التقييم هذه اهمية قصوى في ظلّ تداعيات الازمات المتعددة التي يرزح تحتها لبنان والتي فاقمها انتشار جائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت، وتنامي ظاهرة العنف ضدّ المرأة والفتاة عالميا وفي لبنان، والتي أطلق عليها تسمية "جائحة الظلّ».

[1] https://nclw. gov.lb لخطة العمل المعدّلة راجع
الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية

المنهجية المعتمدة في اعداد التقرير والتحديات التي واجهت مسار تطويره

تشكل ثلاث وثائق مترابطة الأرضية الرئيسية للتحليل الوارد في هذا التقرير: الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة في لبنان (2019 – 2029) والتي تم إطلاقها في بداية العام 2019، الخطة الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان (2019- 2021) والتي صدرت بالتزامن مع الاستراتيجية وبترابط عضوي بينهما، بالإضافة الى مصفوفة تم تطويرها بعنوان «مقترح لرصد وتقييم تطبيق الخطة الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان» التي تم إعدادها في كانون الأول من عام 2019 تحت إشراف الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ويبنى التقرير على مقاربة تحليلية مقارنة. وتضمنت عملية جمع المعلومات على:

أ. مراجعة شاملة للأدبيات المنشورة المختلفة من ابحاث وتقارير ودراسات حول واقع التمييز والعنف ضدّ المرأة

ب. مراجعة القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة بقضايا المرأة والعنف الممارس ضدها

ت. الاطلاع على المواقع الالكترونية للوزارات المعنية وللمنظمات المحلية والدولية الناشطة في مجال مكافحة العنف ضدّ المرأة بحثا عما قامت به من تدخلات وبرامج وانشطة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير (اكتوبر 2019 - ديسمبر2021)

ث. المعلومات التي تمّ جمعها من الاطراف المعنية بتنفيذ خطة العمل ككل و/أو بتدخلات محددة فيها، عبر استمارة خاصة بكل من الوزارات والادارات الرسمية وبعض النقابات المعنية (22 استمارة)، واستمارة موحدة للمنظمات الدولية العاملة على قضايا المرأة في لبنان واستمارة موحّدة لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة العنف ضدّ المرأة وفي مجال حقوق المرأة والانسان.

ج. 18 مقابلة مع عدد من الخبراء ومن تمت مقابلتهم، سبعة منها أجريت بواسطة الزوم او الهاتف والباقي بصورة شخصية. شملت المقابلات قضاة ونواباً وناشطين وناشطات في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة، وممثلات عن مراكز الدراسات والأبحاث حول قضايا المرأة.

ح. حلقتي نقاش مع منظمات دولية ومع الوزارات المعنية

كما وشكّل الحضور الشخصي لمعدّة هذا التقرير لجلسات الاستماع العلنية التي أطلقتها ونفّذتها لجنة المرأة والطفل النيابية خلال العام 2021 حول «الامن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الازمات»، مصدر معلومات مهمة لهذا التقرير.

واجهت عملية اعداد هذا التقرير عقبات عدة تعود بمعظمها الى التدهور الحاصل في الاوضاع الاقتصادية منذ نهاية عام 2019، وتداعيات جائحة كوفيد-19 وسياسات الاغلاق، وتداعيات انفجار مرفأ بيروت بتاريخ 4 آب 2020. وكان لهذه الاوضاع أثرها على عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتواجد الموظفين/ات فيها. وعانت الهيئة في عملية ارسال هذه الاستمارات الى الجهات المعنية من تراجع خدمات الانترنت والكهرباء، كما من ضالة عدد المستجيبين للاستمارات التي ارسلت بسبب غياب و/او قلة عدد الموظفين المداومين نتيجة اجراءات المداورة في الدوام. وبالتالي لم تتجاوز نسبة الاجابات الواردة على الاستمارات المرسلة عتبة 22% غالبيتها من الوزارات. كذلك شكّل النقص الملحوظ الذي تعاني منه المواقع الالكترونية لبعض وزارات ومؤسسات الدولة، وبخاصة لجهة توفير المعلومات حول البرامج والمشاريع والانشطة التي تنفّذها، كما عدم تحديث بعضها، عقبة اساسية واجهت جمع المعلومات حول ما تمّ القيام به، خاصة في ظلّ عدم تجاوب بعضها مع طلب تعبئة الاستمارة. وتجدر الاشارة الى ان تحليل نتائج الاجابات الواردة من بعض الوزارات، ومقارنتها مع ما تم جمعه من معلومات من المصادر الاخرى، اعاد التأكيد على ضعف مقدرة نقاط الارتكاز الجندري في بعض الوزارات (واللذين يتم تكليفهم/ن عادة بملء الاستمارات الواردة حول النوع الاجتماعي) في الوصول الى المعلومات الاساسية حول عمل الوزارة في مجال ادماج النوع الاجتماعي و/أو مناهضة العنف والتمييز ضدّ المرأة[2].

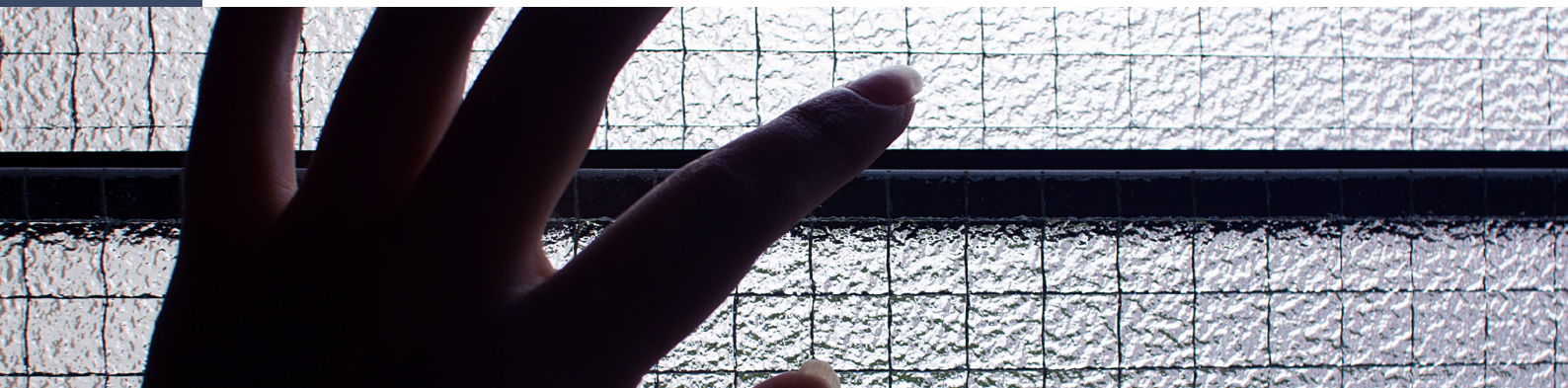

ثانياً: السياق، التحديات والفرص

تفاعلت تداعيات جائحة كوفيد-19، وتداخلت مع تلك الناجمة عن الازمات المتعددة التي حلّت بلبنان منذ نهاية العام 2019، وأدى هذا الى تدهور غير مسبوق في الاوضاع الاقتصادية والصحية والمعيشية للغالبية الساحقة من السكان اللبنانيين وغير اللبنانيين. إذ أظهرت دراسة لأوضاع الاسر في لبنان، أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مطلع شهر ايلول 2021 مُعتمِدة "دليل الفقر المتعدد الأبعاد»[3] ، تفاقم الفقر، وتضاعف نسبته من 42% في عام 2019 إلى 82% من مجموع السكان في عام 2021، ومعاناة 40% منهم من الفقر المدقع[4]، كما وتفاقمت مظاهر التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

في مجال المشاركة السياسية، كشفت دراسة أجريت عام 2018 حول العنف ضدّ المرأة في المجال السياسي في لبنان عن تعرّض المرأة الى مختلف انواع التمييز والعنف في مختلف مستويات المشاركة السياسية وانواعها[5]. وزادت الازمات والجائحة في تظهير وتعميق هذا التمييز عبر عدم اشراك النساء في رسم الحلول وخطط التعافي و/ أو ضعف تمثيلهن. ولم يقر مجلس النواب اي من مشاريع واقتراحات القوانين المقدمة حول ادماج الكوتا النسائية في قانون الانتخاب، وغابت النساء عن اللجان المولجة صياغة خطط التعافي على انواعها.

[2] - حول هذا الموضوع، راجع التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بين العام 2013 و2019 حول تنفيذ خطتي عمل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.

[3] - تتمحور مؤشرات الفقر المتعدد الابعاد على الحرمان من الخدمات الاساسية للعيش ومن اهمها «الحرمان من الرعاية الصحية والحصول على الادوية والخدمات والتعليم والعمل والمسكن والاصول والممتلكات». منظمة الاسكوا (سبتمبر 2021). الفقر المتعدد الابعاد في لبنان (2019-2021). واقع اليم وافاق مبهمة (موجز سياسات)، ص. 1

arabic.pdf-2021-2019-https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-lebanon

[4] - المرجع السابق ص.1

[5] - El-Helou, Marguerite (2018). Violence against women in Politics: the case of Lebanon. Westminster Foundation for Democracy, February 2018.

بالنسبة الى زواج الطفلات، اشارت الإحصاءات المتوافرة للعام 2018 إلى ارتفاع نسبة زواج الفتيات السوريات النازحات بين سن 15 و19 بما يقارب 7% عن العام 2017 (من 22% الى 30%)[6] وزادت الازمات المتتالية منذ نهاية 2019 مخاوف المعنيين من ارتفاع جديد في هذه النسب في اوساط الجماعات النازحة واللاجئة كما بين اللبنانيين. ورغم عدم توفر احصاءات رسمية حول حجم هذه الظاهرة، الا ان الدراسة الميدانية التي اجريت على 300 حالة من حالات الزواج المبكر بين اللبنانيات وغير اللبنانيات في مناطق مختلفة من لبنان، دعمت هذه المخاوف وأظهرت ارتفاعا في هذه الزيجات خلال الازمات الحالية[7].

في قضايا التحرّش الجنسي والابتزاز الالكتروني، شهد العامين 2020-2021 ارتفاعا في حالات التحرش الجنسي على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة ضد الفتيات المراهقات والشابات[8]. فبحسب احصاءات الامن الداخلي، تمّ التبليغ عن 143 حالة خلال شهري تموز وآب 2020، 70% منها خلال شهر تموز و75% خلال شهر آب. وأدى هذا الارتفاع[9] الى إطلاق وتكثيف حملات للتوعية على هذا العنف من قبل الهيئة الوطنية وقوى الامن الداخلي[10] ومنظمات المجتمع المدني.

[6] - Executive Brief ,2018 Vulnerability assessment of Syrian Refugees in Lebanon.n ،(2019) ،UNCHR, UNICEF, WFP

[7] - المرجع اعلاه.

[8] - التقرير السنوي لمنظمة في-مايل، مرجع سبق ذكره

[9] - z راجع الدراسات الثلاث الصادرة عن منظمة اليونيسف وهي

Lebanon: Children's future on the line .(2021 UNICEF (April

file/6541/https://www.unicef.org/lebanon/media

.Underneath the Surface: Understanding the root causes of violence against children and women in Lebanon (2020)

pdf.20%EN.pdf_file/UNICEF_Lebanon_Social_Norms_research1/5251/https://www.unicef.org/lebanon/media

Adolescent Girls Access to Primary Health Care Services in Lebanon: Barriers and Facilitating Factors Research (2021) Brief

file/AG_Access_to_PHC.pdf.pdf/5711/https://www.unicef.org/lebanon/media

[10] - كلودين عون، (13 أيلول 2021). تطلق اليوم حملة إعلامية للتوعية على مخاطر الوقوع ضحية لجريمة الإبتزاز الإلكتروني

https://www.nclw.gov.lb

فيما يتصل بالعنف الاسري، لم يؤد اقرار قانون حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري (2014/293) الى اي تراجع ملموس في عدد حالات العنف الاسري والعنف ضد المرأة والفتاة المُبلّغ عنها خلال السنوات الاربع التي تلت دخوله حيّز التنفيذ[11].وساهمت سياسات التعبئة العامة للحدّ من انتشار جائحة كوفيد-19 في تنامي ظاهرة العنف الاسري بين اللبنانيين والنازحين واللاجئين. ويوفر الملحق رقم 1 مزيد من المعلومات التي توفرها الدراسات والتقارير التي تم الرجوع إليها في إعداد هذه المراجعة.

هذا و تستمر قوانين الاحوال الشخصية الطائفية بتوفير البيئة المؤاتية لممارسة التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة، خاصة في ظلّ الافتقار الى قانون احوال شخصية مدني، و ضعف و/أو انعدام رقابة مجلس النواب على محتوى هذه القوانين ومدى تقيدّها بالمبادئ الدستورية، إضافة الى الرقابة جدّ المحدودة (ان وجدت) التي تمارسها محكمة التمييز على إجراءات المحاكم الطائفية وأحكامها، كذلك السلطة الاستنسابية الواسعة التي يتمتع بها القضاة، ان في المحاكم المدنية او الدينية و ضعف العمل على ازالة التعارض بين قرارات المحاكم المدنية والروحية (في قضايا النفقة مثلا) من جهة أخرى[12] .

بالنسبة الى التعليم، أظهرت دراسة تقييمية اجرتها وكالة الأمم المتحدة للاجئين تسّرب 23% من الاطفال من المدارس منذ اكتوبر 2019 ودخول 11% منهم سوق العمل[13]. وتشير بعض الدراسات الى الاستراتيجيات السلبية التي تلجأ اليها العائلات، خاصة بين الجماعات المهمشة، للتأقلم مع الضائقة المالية. وفي حين تطال تداعيات هذه الاستراتيجيات الذكور والاناث[1514] (جملة غير مكتملة المعنى ، يجب اضافة /تطال الفتيات بصورة اكبر في ظلّ تصاعد خطر تزويج القاصرات). يضاف الى هذا تمنّع الفتيات عن الذهاب الى المدرسة خلال دورتهن الشهرية لعدم تمكنهن من شراء الفوط الصحية بسبب ارتفاع اسعارها[16].

[11] - الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. التقرير الدوري السادس حول اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ص. 19
low-res.pdf-2019-NCLW-CEDAW-Report/04/2020/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

[12] - جويل شويفاتي، مرجع سبق ذكره.

-UNHCR (March 2020).

Monitoring of the Economic Deterioration on Refugee Housegolds [13]

20%20refugee%20on%20deterioration%20economic%20the%20of%20effects%20the%20of%https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Monitoring
pdf.202020%20March%93%80%E2%20%20I%20Wave%93%80%E2%20%households

- Save the Children (April 2020). Child Labour Policy Brief, [14]

pdf.2008042020%20Final%-20%20Brief%20Policy%20Labour%https://lebanon.savethechildren.net/sites/lebanon.savethechildren.net/files/library/Child

-UNICEF (2020) Underneath the Surface: Understanding the root causes of violence against children and women in Lebanon. [15]

pdf.20%EN.pdf_file/UNICEF_Lebanon_Social_Norms_research1/5251/https://www.unicef.org/lebanon/media

[16] - حسين طليس، مرجع سبق ذكره

اما على مستوى الحق في الصحة، فتظهر العديد من الدراسات والتقارير تداعيات الجائحة والازمات على صحة المرأة اللبنانية والنازحة واللاجئة [17]. وتظهر احصاءات وزارة الصحّة العامّة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020، تراجعاً بنسبة 45% في عدد النساء اللواتي يحصلن على خدمات الصحّة الإنجابية مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019، وتراجعا بنسبة 47% خلال العام 2020 [18]. ولم يؤدّ تخفيف اجراءات الحجر منذ ايار 2020 الى الحدّ من هذا التراجع. وتعاني الاناث من ذوات الاحتياجات الخاصة والاعاقة الحركية من صعوبة الوصول الى الخدمات الصحية المطلوبة [19]. وكان لاضطرار وزارة الصحة العامة والجهات المانحة الى ايلاء الاولوية للتعاطي مع الجائحة أثره في مدى تقديم هذه الرعاية وتطويرها بالشكل المرجو [20]. وظهّرت دراسة ميدانية أجرتها منظمة في-مايل على عينة من 1800 فتاة وامرأة لبنانية وسورية وفلسطينية تحت عنوان «فقر العادة الشهرية»، الاثار السلبية للازمة الاقتصادية والارتفاع غير المضبوط في الاسعار، واستثناء مستلزمات الدورة الشهرية من سلة السلع الأساسية المدعومة، على الصحة الجنسية والانجابية والنفسية للفتيات والنساء [21]. يضاف الى هذا غياب دور وزارة الاقتصاد في مراقبة أسعار بعض السلع التي تشكّل حاجة اساسية للنساء كما للرجال، «حتى بات هناك فرقاً شاسعاً بين سعر السلعة نفسها المخصصة للنساء عن تلك المخصصة للرجال، كشفرات الحلاقة مثلا». [22]

[17] **UN Women and World Bank The status of women in Lebanon: Assessing Women's Access to Economic Opportunities, Human Capital Accumulation & Agency**
pdf/The-Status-of-Women-in-Lebanon-Assessing-Womens-Access-to-/789321635270783493/worldbank.org/curated/en.https://documents1
Economic-Opportunities-Human-Capital-Accumulation-and-Agency.pdf & وزارة الصحة العامة، التقرير السنوي
/https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/HealthCareSystem/PHC

[18] وزارة الصحة العامة، التقرير السنوي، المرجع السابق

[19] - سيلفانا اللقيس، مداخلة قدمتها خلال جلسة الاستماع الاخيرة في سلسلة جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة المرأة والطفل النيابية حول الامن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الازمات» بتاريخ 2021/11/17 في مجلس النواب اللبناني. راجع ايضا، هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020 اغسطس) تاثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية
/08/2020/20states/attachments/publications%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2

[20]- **MPI & Durable Solutions Platform (March,2021). A bridge to firmer ground: earning from international experiences to support pathways to solutions in the Syrian refugee context Ch. 5. Healthcare. Pp.11-10.**
Healthcare.pdf/03-2021/https://dsp-syria.org/sites/default/files

[21] حول هذه الدراسة التي أجرتها منظمة في-مايل (Fe-male) بالتعاون مع Plan international راجع:
Fe-Male & Plan international. Ringing the period poverty alarm campaign, in Fe-male progress report, Communal to National: Feminist response to 33.P .2020 survive the Pandemic and overcome crises
L-copy.pdf-2020-Progress-Report/03/2021/https://www.fe-male.org/wp-content/uploads
راجع ايضا: حسين طليس، «فقر الدورة الشهرية» يهدد صحة النساء في لبنان.. دراسة تظهر ارقاماً مقلقة
and https://plan-uk.org/media-centre/economic-crisis-in-lebanon-making-period-products- 14/07/2021/https://www.alhurra.com/lebanon
unaffordable-for-majority-of-women

[22] -علياء عواضة، ورد في حسين طليس المرجع اعلاه.

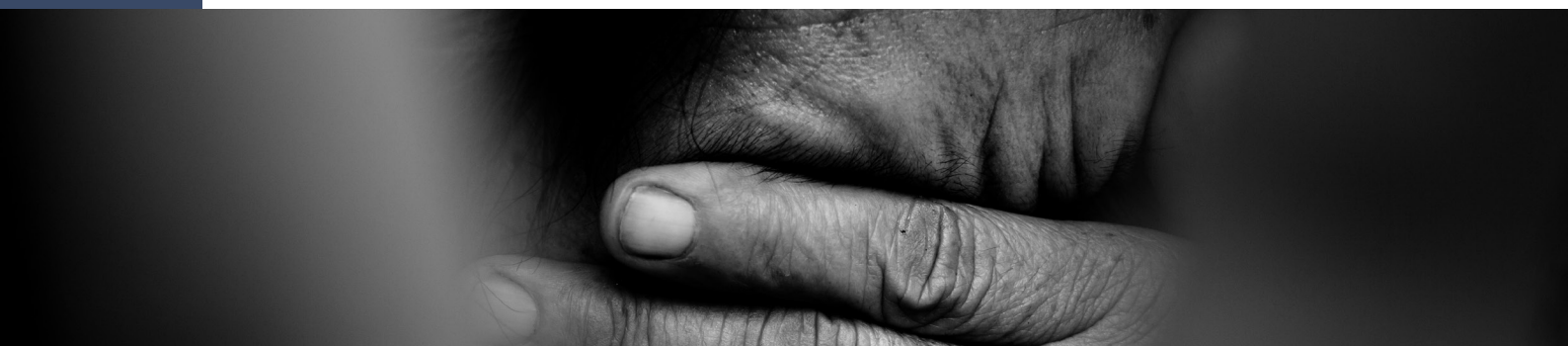

وطالت تداعيات الازمات المتعددة المشاركة الاقتصادية للنساء وللفئات المهمشة وفرص كسب المعيشة. فعانى ذوي/ات الاعاقة الجسدية أكثر من غيرهم من الفئات، الذين يعانون من صعوبة التنقل الى اماكن العمل في ظل انقطاع وغلاء مادة البنزين، وافتقار وسائل النقل العام الى التجهيزات اللازمة لتسهيل تنقلهم/ن، [23]. كما وتواجه النساء رائدات الاعمال، حواجز وعقبات هيكلية وسلوكية كبيرة [24]. وأظهرت بعض الدراسات الزيادة في الوقت المخصص للقيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الاجر والمسؤوليات المنزلية نتيجة للإجراءات التي صاحبت الجائحة والتفاوت في عدد الساعات التي يستهلكها كل من المرأة والرجل في القيام بهذه المسؤوليات [25].

لقد ساهمت الازمات المتعددة التي شهدها لبنان منذ نهاية العام 2019 في تظهير وزيادة حدّة وعدد العقبات والتحديات التي طالما واجهت العمل على مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة وحمايتهن منه ويأتي في طليعتها غياب الارادة السياسية الجادة لإحقاق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين المكرّس دستوريا، والمعارضة الظاهرة والخفية لزيادة تواجد المرأة في مراكز صنع القرار ووضع السياسات العامة واشراكهن بزخم في التخطيط للتعافي في مختلف المجالات [26]. ايضا، يبرز جليا عدم متابعة تنفيذ القوانين واستصدار المراسيم والقرارات المطلوبة لضمان فعالية تنفيذها، وضعف وعي بعض الوزارات لأهمية دورها في مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة.

[23] تمّ تقديم عرض مفصّل من قبل ممثلة الاتحاد اللبناني للمعوقين حركيا للمشاكل والتحديات التي تواجهها ذوات الاعاقة في جلسة الاستماع العلنية التي عقدت في البرلمان اللبناني تحت عنوان «الامن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الازمات» بتاريخ 2021/12/9

[24] منظمة العمل الدولية (2020)، ودراسة نادج لبنان (2020) مرجعين ورد ذكرهما. اعلاه

[25] - تقرير منظمة CARE ايار 2020، ومنظمة العمل الدولية (2020). مرجعين سبق ذكرهما

[26] - تظهر هذه المعارضة في عدم اقرار الكوتا النسائية في قانون الانتخاب وفي وظائف الفئة الاولى، وعدم الاعتراض على قرار حزب الله بمنع نساء الحزب من الترشح عام 2018، وفي التشكيلات الوزارية المتتالية، رغم مجاهرة بعض السياسيين بدعمهم لوصول المرأة الى مراكز صنع القرار.

هذا وتشكّل تركيبة المجتمع اللبناني وثقافته السياسية أحد اسباب العقبات والتحديات التي تواجه مختلف جهود ازالة التمييز ومناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة، إذ طالما أدت هذه العوامل الى قبول المرأة بالدفع بمطالبها الى الكواليس مع تصاعد حدّة الازمات السياسية والتجييش الطائفي، واستعدادها لتغليب مصالح الطائفة على مصلحتها. والى جانب هذه العوامل، يبرز الشح في الموارد الداخلية المرصودة لمناهضة العنف ضد المرأة والاعتماد على آليات الدعم الدولي لتغطية احتياجات هذا القطاع. يضاف الى هذا، ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المانحة، الى جانب التنافس بين الجهات المحلية على الموارد.

رغم أثر هذه العقبات، الا انه برز خلال جردة الحساب توفّر فرص مهمة يمكن البناء عليها، ومن بينها جهود الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على بناء قدراتها ومأسسة عملها على مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة عبر اللجان المتخصصة التي انشأتها، والديناميكية التي تميّز بها عمل الهيئة خلال السنتين الماضيتين، وارتفاع منسوب التعاون بينها وبين العديد من الافرقاء المحليين والدوليين. ايضا برزت الديناميكية غير المسبوقة التي ميّزت عمل لجنة المرأة والطفل في مجال اقتراح القوانين وعقد جلسات استماع عامة لمناقشة قضايا المرأة وترشيد القرار السياسي. يمكن الحديث ايضا عن ارتفاع الوعي في اوساط القوى الامنية والمسلحة على اهمية ادماج النوع الاجتماعي في سياساتهم وخططهم وبرامجهم. تميزت كذلك السنوات الماضية بالسرعة والديناميكية التي تميّز بها عمل المجتمع المدني لجهة التأقلم، واللجوء الى الابتكار، واستخدام التكنولوجيا، والتعلّم من الدروس المستقاة، للاستمرار في تقديم وتوسيع مروحة الخدمات التي تقدمها للناجيات من العنف و/أو المعرضات له في ظلّ الاوضاع التي فرضتها الازمات وبخاصة جائحة كوفيد-19 وانفجار 4 آب. واخيرا لا يمكن إغفال الوحدة الوطنية التي تجلت، خاصة بين عنصر الشباب، مطلع اندلاع ثورة 17 تشرين 2019 وأثر انفجار المرفأ.

ثالثاً: مراجعة للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة في لبنان

يعرج هذا الفصل على الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة في لبنان (2019 – 2029). ويسعى من خلال تحليل الآليات والبرامج التي قدمتها مختلف الجهات الوطنية (حكومية أو غير حكومية) الى الوقوف على أهم المنجزات في تنفيذ وأعمال الاستراتيجيات وتحديد القضايا التي لا تزال بحاجة الى مزيد من الجهود.

آليات التنفيذ والمتابعة

عملت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على تنفيذ ما نصّت عليه خطة العمل لجهة ضمان ادارة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها، وذلك عبر احدى اللجان التنسيقية الاربع التي انبثقت عن اللجنة الوطنية التسييرية التي شكلتها لتنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325. وبالتالي، قاربت تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها كأحد اهداف هذه الخطة الوطنية، وليس كاستراتيجية مستقلة بذاتها. وتختص اللجنة الوطنية التنسيقية المتخصصة بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتم توزيع العمل داخل هذه اللجنة التنسيقية على أربع مجموعات عمل مع تحديد واضح لمجال اختصاص كل منها، ونظام اجتماعاتها وسبل التواصل والتنسيق بينها وبين اللجنة التسييرية وباقي اللجان المختصة.

وتظهر المتابعة لعمل هذه اللجان اضطلاعها بمتابعة تنفيذ التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل، إلا أنه يبرز أيضا التداخل بين عملها في متابعة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة وخطة العمل العائدة لتنفيذ القرار 1325 مما يسهم في تهميش الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة كإطار شامل متخصص. كما وتفتقر هذه اللجان لآلية محددة لوضع تقارير حول عملها[27]، اذ تُشكل تقاريرها جزءا من التقرير السنوي الشامل حول تنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار 1325 الذي يصدر في نهاية كل سنة ولا تبين كيف لها أن تسهم في التقارير الخاصة برصد وتقييم الإنجازات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية كوثيقة وأداة عمل مستقلة. ويلحظ من المعلومات المتوفرة غياب العمل التنسيقي المطلوب للبدء ببناء بنك معلومات وطني حول العنف ضدّ المرأة والفتاة. هذا، رغم تضمّنّ التقارير الصادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون

[27] - بحسب الاجابة الواردة من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على الاستمارة الموجهة لها

المرأة اللبنانية، كما خطة العمل الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، مقترحاً مفصّلا حول امكانية توفير هذا البنك [28]، وتحديدا للأفرقاء المعنيين ودور كل منهم.

محاور الاستراتيجية والنتائج المحققة

حددت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة المرأة والفتاة ثلاثة أهداف استراتيجية (Strategic Goals) هي:

- وقاية فعالة للنساء والفتيات ضد مختلف انواع واشكال العنف تمكنهن من ممارسة حقوقهن الانسانية الكاملة والمتكاملة والمتساوية وغير المنقوصة.

- حماية شاملة وفعّالة للمرأة المعنفة تتيح لها العيش بكرامة حياة خالية من العنف او التهديد به.

- استجابة سريعة وذات جودة لاحتياجات النساء والفتيات المعنفات او المعرضات للعنف.

وبهدف تحقيق كل من هذه الاهداف، تم وضع خطة عمل مفصلة تضمنت عددا من الاهداف الاجرائية (Objectives) (مع المخرجات المتوقعة لكل منها، بالإضافة الى تحديد للتدخلات المطلوبة والجهة/الجهات المسؤولة و/أو المعنية بتنفيذها، والفترة الزمنية المحددة لإنجاز التدخل /النشاط المطلوب والمؤشرات لقياس مدى التنفيذ. فيما يلي جردة حساب للمنجز على مستوى الأهداف الاستراتيجية والأهداف الإجرائية.

[28] - ورد مقترح مفصّل في خطة العمل وفي أكثر من منشورة صادرة عن الهيئة في السنوات الاربع الاخيرة وبخاصة منها التقارير

الهدف الاستراتيجي الاول: وقاية فعالة للنساء والفتيات ضد مختلف انواع واشكال العنف تمكنهن من ممارسة حقوقهن الانسانية الكاملة والمتكاملة والمتساوية وغير المنقوصة

وفق الاستراتيجية، يقتضي تأمين الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات، ازالة الأسباب الكامنة وراءه وتلك التي تساهم في خلق بيئة مؤاتيه لممارسته، إضافة الى العمل على تغيير العقليات وتعديل السلوك وإزالة عوامل الخطر ووضع حدّ لخوف المعنفات من الابلاغ عما يتعرضن له. تندرج جهود كثيرة تقوم بها مختلف الاطر المعنية بالاستراتيجية ضمن إطار الوقاية من مختلف اشكال العنف، الا أن هذه الجهود، على زخمها وأهميتها، لم تفلح في تأمين الوقاية الفاعلة والحدّ من تفشي العنف. ومرد هذا الى عوامل اساسية من بينها استمرار التمييز في بعض القوانين النافذة والافتقار الى مقاربة شاملة للإصلاح القانوني الهادف الى ازالة هذا التمييز وضمان تناسق القوانين انطلاقاً من حقوق الانسان، كذلك الافتقار الى مقاربة استراتيجية وطنية واحدة تعكس القناعة والارادة السياسية الجادة على ازالة جميع الاسباب وراء ظاهرة العنف ضدّ النساء والفتيات وتفشّيها في المجتمع اللبناني عبر مأسسة العمل على تأمين الوقاية وتحديد واجبات ومسؤوليات كل من الاجهزة الحكومية في بناء وتعزيز هذه الوقاية، اما العامل الاساسي الثالث فيكمن في ضعف الموارد المتوفرة للمجتمع المدني ومأسسة تعاونه مع وزارات الدولة ومؤسساتها العامة بما يضمن فعالية دوره.

الهدف الإجرائي الاول: ارساء منظومة قانونية شاملة ومتناسقة الاحكام تتلاءم مع الأطر الدولية وتكرس مساواة المرأة في القانون

سلّطت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة وخطة عملها الضوء على الحاجة الى ارساء منظومة قانونية شاملة ومتناسقة الاحكام تتلاءم مع الأطر الدولية وتكرس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في القانون. وبهدف المساهمة في توفير هذه المنظومة، نصت خطة العمل على وضع مسودات لتعديل و/أو تحديث القوانين النافذة لتنزيهها من التمييز، و/أو وضع مسودات قوانين جديدة. كما نصّت على وضع مسودة قانون احوال شخصية مدني، وعلى وضع قانون شامل، وكامل، ومتكامل يؤمن الحماية للمرأة المعنفة من مختلف اشكال وانواع العنف. وشددت خطة العمل على ضرورة التعاون والتنسيق في وضع هذه المسودات مع كافة الجهات المعنية بما فيها أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني، والوزارات المعنية، واللجان النيابية المختصة، ومجلس الوزراء، والجهات الدينية.

بنتيجة المتابعة الدقيقة لمشاريع واقتراحات القوانين التي تمّ رفعها الى مجلس النواب وتحليل مضمونها، وتلك التي يجري العمل على وضع مسودات لها، يتبيّن:

- رغم تعدد مشاريع واقتراحات القوانين المتعلقة بتعديل القوانين النافذة ومسودات القوانين الجديدة التي نصّت خطة العمل على ضرورة تعديلها و/أو تبنيها [29]، لم يتمّ تعديل سوى قانونين منها هما قانون التجارة البرية لتحييد املاك المرأة في حال افلاس الزوج (2019)، وقانون حماية النساء وسائر أفراد الاسرة من العنف الاسري رقم 293 (2020). وتمّ اقرار تعديل قانون ذوي الاعاقة في 31 /4/ 2022. ولم يتم اقرار سوى قانون جديد واحد يرمي الى تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه نهاية عام 2020

- بقاء المقاربة المعتمدة في العمل على ازالة التمييز الواقع بحق المرأة في القوانين النافذة مجتزأة ترتكز على المطالبة بتعديل و/أو الغاء مواد محددة في القوانين النافذة دون المطالبة بمراجعة شاملة لجميع احكام القانون المعني بما يكفل غياب التناقض في احكام القانون الواحد من جهة، والتناسق بين مختلف القوانين من جهة أخرى [30].

- يُلحظ الغياب الكلي للعمل على تعديل المرسوم الصادر عام 1962 الذي يرعى دخول الفنانين/ات الى لبنان، رغم توصيات لجنة سيداو المتكررة الى الحكومة اللبنانية لتعديل هذا المرسوم [31]، ونصّ خطة العمل على تعديله.

- رغم نصّ خطة العمل على عقد ورش عمل بالتعاون مع مختلف الافرقاء المعنيين في وضع مسودة مشروع قانون شامل متكامل، ويراعي المعايير الدولية واصول التشريع حول العنف ضدّ المرأة التي حددتها شعبة النهوض بالمرأة في الامم المتحدة [32]، اقتصر العمل حتى اليوم في اعداد هذه المسودة على التعاون بين الهيئة الوطنية ومنظمة كفى ووزارة العدل، دون اشراك فاعل للجهات الاخرى المعنية.

- لم يتم تنفيذ ما نصّت عليه الخطة لجهة القيام بحملات توعية شعبية حول أهمية القانون الشامل لمناهضة هذه الظاهرة. وبرأي إحدى المخبرات الرئيسيات لا يجب الاكتفاء بقانون شامل للعنف ضدّ المرأة، بل على لبنان الالتحاق بالركب الدولي لجهة سن قانون يجرّم العنف بجميع اشكاله وانواعه أيا كانت الجهة المستهدفة بهذا العنف [33].

[29] - راجع الجدول رقم2 ملحق رقم 2 للائحة بمقترحات ومشاريع القوانين هذه.

[30] - سبقت الاشارة الى الاثار السلبية لهذه المقاربة في مختلف التقارير السنوية الصادرة (2013-2019) حول مسار تنفيذ خطتي العمل اللتين وضعتا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021) والمتوفرة على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية https://nclw.gov.lb

[31] - الملاحظات الختامية للجنة سيداو على تقرير الحكومة الجامع للتقريرين الرابع والخامس 2015

[32] - دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

https://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/handbook/Handbook20%for20%legislation20%on20%VAW20%(Arabic).pdf

Hester, M. & Lilley, S.J. (2014). Preventing Violence against Women: Article 12 of the Istanbul Convention. https://rm.coe.int/168046e1f0

[33] - مقابلة اجريت مع الاستاذة منار زعيتر بتاريخ 9/ 12/ 2021

- رغم توفّر أكثر من اقتراح ومشروع قانون احوال شخصية مدني، لم يتم العمل على دراستها وتحديد القواسم المشتركة بينها لوضع مسودة موحدّة خلال السنتين الماضيتين. يمكن الاشارة الى بعض الجهود التي قامت بها المؤسسات الدينية بالنسبة لبعض القضايا. فقد أصدر المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى القرار رقم 62 بتاريخ 2020/12/12 المتعلق بتعديل نظام أحكام الأسرة رقم 2011/46 ليشمل فصلا في زواج القاصرين. ومن أهم ما ورد في هذا القرار توحيد سنّ الزواج ب 18 سنة لكلا الجنسين، منع تزويج القصّر دون 15 سنة من العمر، واشتراط استيفاء من بلغوا سن 15 شرط البلوغ الجسدي والعقلي/ النفسي لتزويجهم، إضافة الى الزامية الموافقة المشتركة للفتاة ووليها على الزواج بحيث يسمح انتفاء احداها بفسخ الزواج، وكذلك الزامية تثبّت القاضي من اطلاع الخاطبين على واجباتهما وحقوقهما الشرعية قبل إجراء العقد، من خلال توجيههما مباشرة أو تكليف المأذون بذلك [34]. في نفس السياق، أعلن رئيس المحاكم الجعفرية في آب 2019 عن حركة اصلاحية تتجسّد في وضع دفتر شروط في المحاكم الجعفرية يُلزم المقبلين على الزواج الاطلاع والتوقيع عليه قبل عقد الزواج. ويعطي دفتر الشروط هذا الزوجة حق وضع شروط مسبقة تتعلق بالطلاق وحضانة الاطفال والنفقة قبل توقيع عقد الزواج. الا ان هذه الخطوة الاصلاحية لا زالت غير الزامية مما يحدّ من فعالية تطبيقها [35].
- عدم وصول اي من اقتراحي القانون المتعلق بإزالة تحفظات لبنان على اتفاقية سيداو الى الهيئة العامة لمجلس النواب.
- عدم وجود نص دستوري يعطي المتضررين من بعض القوانين حق الطعن بدستوريتها اسوة بدساتير العديد من الدول العربية.

ويعزو غالبية الخبراء ومن تمت مقابلتهم، كما دراسات سابقة، هذا التعاطي النيابي مع قضايا المرأة الى عوامل عدّة، من بينها البطء في العمل التشريعي عامة خاصة في ظلّ الازمات المتتالية، وتجنّب المجلس البت باقتراحات او مشاريع قوانين تتطرق لمواضيع خلافية وتصب في صلب الهوية الطائفية، إضافة الى ضعف التمثيل النسائي في البرلمان، و/أو عدم تمكّن المتواجدات منهن، من لعب الدور التشريعي الفاعل، إضافة الى ضعف

[34] - قرار رقم 62 تاريخ 2020/12/12 الذي قضى بتعديل نظام أحكام الاسرة رقم 2011/46، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/4/22
http://:LawView.aspx?opt=view&LawID=77.42,251,205/287620

[35] - لن يتزوج اي زوج شيعي بعد اسبوعين الا ليوقع على دفتر شروط لضمان حقوق المرأة! 28 يوليو، 2019 https://sadasour.net/archives/111236، راجع ايضا:
-هديل فرفور، (الأربعاء، 16 كانون الأول 2020)، «المحكمة الجعفرية: «تلاعبٌ» بسنّ الحضانة؟» https://al-akhbar.com/Community/297718

منظمات المجتمع المدني في توحيد المطالب والرسائل [36]. كما يبرز جليا، التدخل الطائفي في القضايا التشريعية الخاصة بالمرأة تحديدا، خاصة في ظلّ غياب تفسير واضح للمادة 9 من الدستور اللبناني. وبسبب هذه المعوقات، لا يزال العديد من اقتراحات او مشاريع القوانين الجديدة، و/او تعديلات القوانين النافذة، الرامية الى تعزيز الحماية للمرأة والفتاة من مختلف انواع العنف، تتنقل بين اللجان النيابية او تقبع في ادراجها (ومنها التي تتعلق بتحديد سن أدنى للزواج، وقانون احوال شخصية مدني، والكوتا النسائية، والغاء تحفظات لبنان على اتفاقية سيداو، وقانون الجنسية).

وبرز تباين في آراء الخبراء ومن تمت مقابلتهم في إطار إعداد هذا التقرير لمدى الإنجازات المتحققة في العمل على قانون الأحوال الشخصية. ففي حين بيّن البعض أن خطاب الحركة النسائية في لبنان في هذا المجال، والذي، خلافا لخطاب الحركات النسائية في الدول الاسلامية، هو خطاب غير اسلامي ولا يستند الى تفسيرات متنورة للآيات القرآنية، وغالبا ما يقوم على التحدي والمطالبة بإلغاء القوانين الطائفية [37] مما اسهم في إبطاء التعديلات التشريعية في هذا المجال، أعتقد آخرون ان تحقيق بعض الخروقات في مجال تعديل بعض قوانين الاحوال الشخصية كان نتيجة العمل الدؤوب لعدد من منظمات المجتمع المدني، والاساليب المعتمدة من قبل هذه المنظمات في مقاربة القيادات الطائفية [38]، وذلك من خلال الاستناد الى شبكة علاقات مع قضاة شرع وقيادات طائفية متنورة سهّلت الاستناد الى تفسيرات فقهية للآيات القرآنية والشريعة. ومن هنا، وتماشيا مع ما دعت اليه الخطة، عقدت الهيئة الوطنية، كما عدد من منظمات المجتمع المدني، العديد من اللقاءات مع قيادات طائفية من جميع الطوائف لبحث التمييز ضدّ المرأة في القوانين، والعمل على حشد دعمهم لتنزيهها من هذا التمييز [39]. وتم عزو هذه المقاربة الى صعوبة اعتماد المقاربة التي اعتمدت في الدول التي يشكل فيها المسلمون، او طائفة منهم، الاغلبية الساحقة من مواطنيها، في بلد كلبنان يتألف من طوائف كبرى وصغرى دون تمكّن اي منها فرض ارادتها بحكم كونها تشكّل الاغلبية الساحقة.

[36] - مثلا حول نوع وحجم الكوتا النسائية المطلوبة في قانون الانتخاب. حول هذا الموضوع راجع مارغريت الحلو (2016)، مرجع سابق.

[37] - مقابلة مع دكتورة ديما دبوس، المديرة الاقليمية لمؤسسة Equality Now خلال المقابلة التي اجريت معها بتاريخ 2021/11/17.

[38] - مقابلة مع د. نائلة طبارة، والدكتور ايلي الهندكي والانسة ادريانا ابو ديوان من مؤسسة اديان

[39] - ومنها ورش العمل والنقاشات حول الطاولة المستديرة والندوات التي نظمتها الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة LECORVAW. مقابلة اجريت مع رئيسة الهيئة لورا صفير بتاريخ والانشطة المتعددة التي تقوم بها مؤسسة اديان في هذا المجال. مقابلة اجريت مع د. نايلة طبارة وايلي الهندكي وادريانا بو ديوان من مؤسسة اديان بتاريخ 2021/11/10، كما الانشطة التي تقوم بها مؤسسة اديان والاجتماعات التي عقدتها وتعدده الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

إلا أنه وبشكل عام، برز في التشريعات المقرة ضعفاً في فاعليتها لجهة المضمون او التطبيق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، حصد اقرار قانون تجريم التحرش الجنسي مجموعة من الانتقادات السلبية، رغم ايجابياته المتعددة. تركزت الانتقادات الصادرة عن جهّات دولية، على كونه يعاني من غياب التدابير الوقائية، وإصلاحات قانون العمل، وآليات الرصد [40]. بالنسبة الى موقع المفكرة القانونية، فالقانون المقر قارب الموضوع من منطلق اخلاقي يهدف الى حماية المجتمع وليس الضحية، وجعل اللجوء الى القضاء الجزائي الوسيلة الوحيدة المتاحة للضحية مما يشكّل عائقا مهما امام الضحية في ظلّ العقبات الكثيرة في إدارة النظام الجنائي اللبناني، كما وضع عبء اثبات الفعل ونتائجه على كاهل الضحية، وافتقر الى إجراءات حماية واقعية للمشتكين، كما الى اصلاحات في قانون العمل [41]. من جهة اخرى، ركّزت التعليقات الايجابية على كونه فتح كوّة مهمة في جدار الصمت حول بعض انواع العنف ضدّ المرأة، ورفع درجة الوعي حولها وحول مخاطرها، وشجّع النساء والفتيات على التبليغ عن العنف السيبيري وغيره. وتجلت اولى بوادر هذا التحول في الدعوى القانونية التي رفعتها بعض النساء امام المحاكم اللبنانية بحق صحافي مشهور [42]. وظهرت بوادر التحول ايضا في القضية التي اثارها الطلاب في احدى مدارس طرابلس الذين لجأوا الى وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لرفع شكواهم/ن، بدعم من اهاليهم/ن، ضد استاذ متحرش وادارة المدرسة التي لم تأخذ شكاوى الطلاب المتكررة بعين الاعتبار [43]. ودفعت التغطية الاعلامية الواسعة لهذه القضية وزارة التربية الى البدء بالتحقيق الفوري في الشكوى لتحديد المسؤولية واتخاذ الاجراءات المناسبة [44].

[40] - https://www.hrw.org/ar/news/2021/05/03/378078

[41] - كريم نفور، ورد في «لبنان: البرلمان يقر قانونا يعاقب التحرش الجنسي للمرة الاولى»، متوفر على https://www.france24.com/ar/ راجع ايضا https://www.hrw.org/ar/news/2021/05/03/378078#:~:text

[42] - Tabbara, Rana (September 2021) 'Cautiously optimistic': First criminal case filed under Lebanon›s sexual harassment law is closely watched, L'Orient Today https://today.lorientlejour.com/article/1276489/first-case-filed-under-it-law-closely-followed-in-the-cautiously-optimistic-sexual-harassment.html

[43] - رغم وجود فضائح سابقة في مدارس ومياتم حول حالات من التحرش الجنسي، لم تتميز بالجرأة او تاخذ الحيّز والانتشار الاعلامي الذي اخذته هذه الحادثة

[44] - https://www.aljadeed.tv/arabic/news/local/2021/12/06/https://www.alhurra.com/lebanon/2021/12/06/https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59572367 https://www.annahar.com/arabic/section/77

كذلك الوضع مع قانون حماية النساء وباقي افراد الاسرة من العنف الاسري (2014/293). فرغم التعديلات المهمة التي ادخلت عليه نهاية عام 2020، لا زالت تشوب مضمونه وتنفيذه بعض الثغرات التي تحدّ من فعاليته.

وتجدر الاشارة في ختام الحديث عن سياق العمل على القوانين الى ثلاث امور اساسية:

- غياب المتابعة اللاحقة من قبل مجلس النواب لمدى تنفيذ القوانين كليا او جزئيا [45] Post Legislative Scrutiny والتي هي جزء اساسي من العمل الرقابي للبرلمان [46]. وقد نصّت الخطة على اجرائها دوريا.
- تعدد المشاريع المدعومة من قبل الجهات المانحة والتي تتضمّن بين انشطتها «مراجعة للقوانين لتحديد اماكن التمييز فيها».
- لم يتم العمل الجدي على ضمان تنفيذ التزامات لبنان الدولية التي نصّت عليها مقدمة الدستور، والانضمام الى بعض المواثيق العائدة لحقوق الانسان وعدد من البروتوكولات الضامنة لفعالية تنفيذ هذه الالتزامات، كما لم يتمّ العمل على الغاء تحفظات لبنان على اتفاقية السيداو، او العمل على اضافة مادة الى الدستور تحظر مختلف انواع التمييز خاصة على اساس الجنس.

الهدف الإجرائي الثاني: التكامل والتنسيق في عمل المؤسسات الحكومية لتعزيز الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات

أظهر تحليل الاجابات التي وردتنا من الوزارات المعنية، والمراجعة لمواقعها ومنصاتها الالكترونية، كما المقابلات مع الخبراء ومن تمت مقابلتهم، الامور التالية:

- اضطرار عدد من الوزارات، الى اعادة تحديد اولوياتها للتعاطي مع تداعيات الازمات والجائحة.
- معاناة الوزارات من تفاقم النقص في الموارد المادية المخصصة لها الذي حدّ من امكانية قيامها بالتدخلات المطلوبة
- عدم تضمين اجابات عدد من الوزارات اي معلومات حول التدخلات المطلوبة، كما عدم توفر معلومات على مواقعها الالكترونية [47].

[45] - اجرت لجنة حقوق الانسان النيابية مطلع 2019 المراجعة اللاحقة لتنفيذ قانون حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري (رقم 2014/293) في معرض دراستها لمختلف التعديلات المقترح ادخالها على هذا القانون، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وتمّ عرض نتائجها في ورشة عمل عقدت في مجلس النواب بتاريخ 2019/2/4 شارك فيها عدد من النواب، وممثلون/ات عن الوزارات ومنظمات مجتمع مدني

[46] - رغم تشكيل لجنة متابعة تنفيذ القوانين واعلانها عن وجود 73 قانون اقر ولم تصدر نصوصه التطبيقية 2000 – تموز 2021، يلحظ عدم متابعة هذا الموضوع ان عبر تقديم الاسئلة والاستجوابات، ام عبر جلسات المناقشة العامة. حول هذا الموضوع راجع

https://lp.gov.lb/backoffice//uploads/files/Laws & 49=https://lp.gov.lb/CustomPage?Id 20%20been%20not%20have%20decrees%20implementation%20whose%pdf.202021%,202%20September%20update%-20%issued

[47] - رغم ان مواقع بعض الوزارات تشير الى تحديث الموقع في الاشهر الاخيرة من العام 2021، تعود اخر المعلومات التي تمّ تنزيلها الى مطلع هذا العقد.

- الاعتماد بدرجة كبيرة على وكالات الامم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية المانحة لتأمين الدعم المادي والتقني والبشري
- ضعف الوعي لدى بعض الوزارات حول اهمية دورها في مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة.
- تميّز جميع المؤسسات الامنية ووزارات العدل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي عن باقي الوزارات بكونهم الاكثر جدية وعملا على تنفيذ التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل.

جهود عديدة على مستويات مختلفة بذلتها الوزارات ومن بينها العمل على بناء القدرات، وتقديم الخدمات إضافة الى تطوير هياكلها الداخلية بما يعزز من قدرتها على الاستجابة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات. ويوفر الملحق رقم 2 تفاصيل جهود مختلف الوزارات في تنفيذ الاستراتيجية. ونعرض هنا لبعض الأمثلة.

قامت جميع المؤسسات الامنية بتحديث مدونات السلوك التي تعتمدها لتحيط بأنواع مستجدّة و/او متنامية من العنف، وعقدت دورات تدريب حول النوع الاجتماعي والتعاطي مع حالات العنف. وأعدّت المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع وزارة العدل والمديرية العامة للأمن الداخلي وجهات محلية ودولية، مسودة «الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر، ومساعدتهم وحمايتهم في لبنان»، وقدّمت تسهيلات عدة لعناصرها من الامهات والحوامل خلال الجائحة. وتعمل قيادة الجيش على انشاء وحدة الجندر في الوزارة وعلى سلّم اولوياتها وضع تعميم يحظر التحرّش الجنسي.

كما تعاونت وزارة العدل مع جهات محلية ودولية على تطوير قانون حماية الاحداث المعرضين للخطر وتطوير نظامي المساعدة القانونية والمعونة القضائية. ونفّذت مشاريع نموذجية تتعلق بالمساعدة القانونية. واتخذت الوزارة اجراءات لتسهيل وصول الناجيات من العنف الى العدالة.

ايضا أطلقت وزارة الصحة العامة الاستراتيجية الوطنية للإدارة العيادية للعنف الجنسي/ الاغتصاب، وأولت اهتماما خاصا بالصحة النفسية في ظلّ الجائحة، ووضعت بروتوكولات وطنية موحدة للرعاية الصحية ولمتابعة الحمل والولادة وما بعد الولادة للمصابات أو المشتبه بإصابتهن بفيروس كورونا، ودرّبت ما يزيد عن 1200 من مقدمي الرعاية الصحية على ارشادات حول الممارسات السريرية الواجب اتباعها للعناية بالمرأة الحامل والطفل قبل الولادة وأثناءها وبعد الولادة خلال كوفيد -19.

كذلك وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية عددا من الاستراتيجيات ذات الصلة بحقوق النساء، وانهت اعداد الإجراءات التشغيلية الوطنية الموحدة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. وكثّفت عملها في مجال التوعية الشعبية على هذا العنف ومخاطره وسبل الوقاية منه. وقدّمت خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي خلال الجائحة في مراكز الخدمات الانمائية التابعة لها (220 مركز) وبخاصة أثر انفجار 4 آب.

اما وزارة المالية والمعهد المالي فقد عملا على اعداد وتطوير برامج لبناء قدرات موظفي الوزارات على ادماج النوع الاجتماعي في الموازنة وتدريب 43 من الموظفين/ ات المعنيين عليها. ولم يلق الاقتراح الذي رفعه المعهد المالي الى الجهات المعنية حول ضرورة استبدال موازنة البنود بنوع آخر من الموازنات التي تتيح تقييم أثر صرف الاعتمادات في تحقيق الاهداف التي رُصدت لأجلها اي تجاوب. ولم يظهر البحث اي جهد يذكر لوزارات الثقافة والعمل والاعلام والمديرية العامة للبلديات لجهة تنفيذ التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل.

الهدف الإجرائي الثالث: مأسسة العمل والتعاون بين مختلف الافرقاء وضمان تكامل وشمولية جهود وانشطة التوعية

لعبت الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية دورا مهما في العمل على مأسسة التعاون بين مختلف الافرقاء بحسب الاختصاص، كما كان لوكالات الامم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية المانحة دورا اساسيا في ذلك عبر الشراكات التي بنتها ومختلف انواع الدعم التي قدمتها.

وأظهر البحث ارتفاعا مهما في منسوب التعاون، وتجلى هذا على مستويات عدة شملت اعداد الابحاث والدراسات، اعداد وإطلاق حملات التوعية، ترشيد وضع تعديلات للقوانين النافذة، و/أو اقتراح سبل تفعيل تنفيذها، وضع البرامج والسياسات التي تهدف الى تأمين المساواة، و/أو الوقاية والحماية والاستجابة للعنف، إضافة الى اعداد الادلة والموارد اللازمة لضمان جودة الخدمات على اختلاف انواعها لمقدميها والمستفيدين/ات منها. بالإضافة الى ما ورد اعلاه تجلّى العمل على مأسسة التعاون في العديد من الانشطة والتدخلات من بينها:

- مجموعة العمل حول العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي SGBV Task Force التي انشأتها وكالات الامم المتحدة في لبنان والتي ينضوي تحتها ما يقارب 60 منظمة ومؤسسة ناشطة في هذا المجال.
- التعاون القائم بين المديرية العامة للأمن العام ومنظمة الهجرة الدولية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية على اعداد النسخة الاولية «للإجراءات العملية الموحدّة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدتهم وحمايتهم».
- التعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والسلك القضائي ونقابتي المحامين في بيروت وطرابلس لتحديد السبل العمليّة لتطبيق قانون «تجريم التحرّش الجنسي وتأهيل ضحاياه» أمام القضاء، بدعم من هيئة الأمم المتّحدة للمرأة UN Women.

ولم يسلم العمل على المأسسة، لضمان التعاون والتكامل والفعالية، من العقبات والتحديات ومن أبرزها:

- صعوبة تحقيق اجماع بين اعداد كبيرة من الفاعلين حول مطالب ورسائل موحّدة.
- عدم الاستفادة من تداعيات الازمات المتعددة، التي طالت جميع النساء والفتيات على اختلاف انتماءاتهن، للحد من النزعة الشخصانية التي طالما ميّزت العمل على حقوق المرأة.
- اجراءات الحجر التي حدّت من امكانية التواصل الشخصي، وحتى الافتراضي في ظل ضعف البنى التحتية المطلوبة (كالكهرباء والانترنت).
- استمرار حاجة غالبية منظمات المجتمع المدني والاهلي، وبخاصة منها الناشطة في الاطراف، الى غطاء سياسي لتتمكن من العمل، مما يحدّ من حريتها وخياراتها.

اما لجهة ضمان تكامل وشمولية جهود وانشطة التوعية، أظهر ما توفّر لنا من معلومات حول حملات التوعية على العنف ضدّ المرأة والفتاة، اعداد وإطلاق و/أو تطوير العديد من حملات التوعية الشعبية وتلك التي استهدفت فئات معينة، وشمولية هذه الحملات لمختلف انواع واشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وبخاصة ما تفاقم منها خلال الاوضاع السائدة. كذلك، شهدت الحملات تطورا مهما لجهة توسيع إطار اشراك الذكور (كمناصرين ومُستهدفين)، والاضاءة على مفهوم الذكورية، والتوجه الى فئة الاطفال ومقدمي الرعاية للتوعية على المساواة والعنف وسبل الحماية منه (مثلا برامج منظمة حماية وابعاد وكفى)، وضرورة الابلاغ عنه (داخل المدارس وخارجها)، ومعالجة مواضيع طالما اعتبرت «تابو» وخارج إطار النقاش العام (كفقر العادة الشهرية)، والتمييز في قوانين الاحوال الشخصية، والجرأة التي طرحت بها.

وشملت جهود التوعية ايضا الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، وذلك عبر عمل بعض مراكز الابحاث الجامعية والجامعات الخاصة على ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة بها في برامجها وموادها في مختلف مجالات الاختصاص، [48]. ويتصدر العمل في هذا المجال الجامعة الاميركية في بيروت [49] والجامعة اللبنانية الاميركية [50].

كذلك، قام عدد من الافرقاء المعنيين بتنظيم لقاءات وندوات وورش عمل جمعت رجال دين وخبراء وناشطين/ات وقضاة ومحامين للبحث في مواضيع الاحوال الشخصية وزواج القصّر، ومنها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وجمعية اديان والهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة ومنظمة أبعاد وغيرها.

[48] - مقابلة اجريت مع د. شارلوت كرم حول عمل مركز الادارة الشمولية والقيادة النسائية.
(Center for Inclusive Business and Women Leadership (CIBL
[49] - بخاصة عبر عملها من خلال Center for Inclusive Business and Women Leadership (CIBL) and KIP Project and Index مقابلة اجريت مع د. شارلوت كرم
[50] - بخاصة وانها كانت السباقة في انشاء اختصاص ماجستير في النوع الاجتماعي، كما عبر معهدها العربي للمرأة، والحملات والانشطة المتنوعة التي تقوم بها داخل وخارج حرم الجامعة. مقابلة مع د. ميريام صفير وجوانا فيّاض

ايضا استهدفت بعض انشطة التوعية مقدمي الخدمات على اختلاف مجالات عملهم/ن، وصنّاع القرار. وتجسدت الاخيرة في اعداد موجز سياسات للبرلمان اللبناني حول العنف ضد المرأة في ظل كوفيد-19 وانفجار المرفأ، وفي عقد لجنة المرأة والطفل سلسلة جلسات استماع علنية في مجلس النواب للمرة الاولى في تاريخه حول الامن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الازمات، شارك فيها عدد من النواب والوزارات والمؤسسات المعنية الى جانب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومنظمات مجتمع مدني، وجهات مانحة [51]. يضاف الى هذا العمل المهم في مجال التوعية، الزيادة في عدد المسلسلات والبرامج الحوارية التي تعالج التمييز والعنف ضدّ المرأة والفتاة [52]، التي تبث على مختلف محطات التلفزة المعروفة بنسب مشاهدة عالية وفي اوقات الذروة.

في السياق عينه، كان للمشاريع التي نفّذتها بعض وكالات الامم المتحدة بالتعاون مع جهات دولية ومحلية دورها في رفع الوعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية والحماية منه والتي استهدفت النساء من مختلف الجنسيات، والفئات الاجتماعية، ومقدمي الخدمات، وغيرهم. بعض المشاريع التي تم الاطلاع عليها متوفرة في الملحق رقم 4. إلا أن تقييم أثر جهود التوعية على اختلافها دونه جملة من التحديات والعقبات من أبرزها:

- الافتقار الى دراسات تعتمد مؤشرات علمية لتحديد أثر حملات التوعية والبرامج التلفزيونية وغيرها في تغيير المواقف.

- رغم وجود عدد من مراكز ابحاث جامعية عريقة متخصصة بقضايا المرأة، واستحداث بعضها مؤخرا [53]، وانشاء أكثر من مرصد لتتبع اوضاع المرأة و/أو المواقف من قضاياها في لبنان والعالم العربي، كالمرصد الذي انشأته الهيئة الوطنية وذلك الذي أنشأ في الجامعة الاميركية في بيروت [54]، لم يقم اي منها بإجراء دراسات تعتمد الاساليب والمؤشرات العلمية لجمع المعلومات ولقياس أثر حملات التوعية ان في تغيير المواقف الشعبية و/أو اي من الفئات المستهدفة.

[51] - تمّ اعداد وتنفيذ هذين النشاطين بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

[52] - مثلا برنامج #فوق ال 18 الذي تقدمه رابعة الزيات على قناة الجديد، برنامج احمر بالخط العريض على قناة LBC.لبعض الانتقادات الموجهة الى هذين البرنامجين راجع مقال لمريم سيف الدين تاريخ 2021/11/25 «رابعة الزيات ومالك مكتبي.. الدَّوس على نضالات النساء» متوفر على https://www.almodon.com/media/2021/11/25

[53] - مثلا انشاء مركز الاستدامة والمساواة الجندرية في كلية ادارة الاعمال في الجامعة اللبنانية عام 2020 بدعم من الاتحاد الاوروبي

[54] - KIP Index and the Lived Experience Index الذي انشىء بتمويل من MEPI

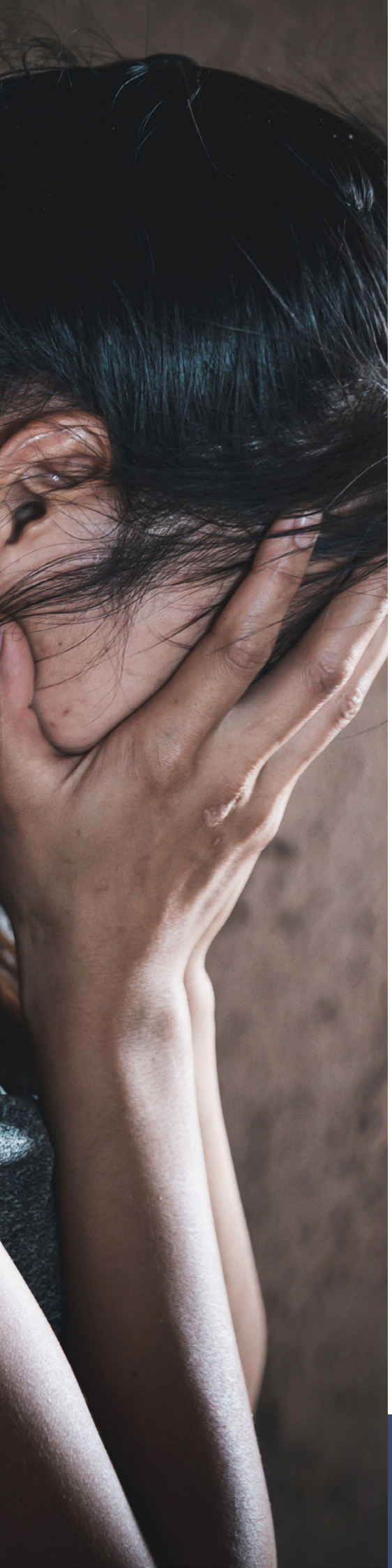

- عدم توفر بنك معلومات وطني حول توزع حالات العنف على متغيرات اساسية يسهّل اختيار العينات لإعداد دراسات علمية.
- ضعف التنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات للمعنفات الذي يرفع احتمال الازدواجية في رصد العدد.
- رغم توفر احصاء عدد متتبعي حملة ما على وسائل التواصل الاجتماعي، هناك حاجة الى اجراء استطلاعات رأي لتقدير عدد متتبعي الحملة على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة

الهدف الاستراتيجي الثاني: حماية شاملة وفعّالة للمرأة المعنفة تتيح لها العيش بكرامة حياة خالية من العنف او التهديد به

توقعت خطة العمل من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني تمتع المرأة المعنفة بالحماية بشكل شامل وفعال وممكنة من العيش بكرامة حياة خالية من العنف او التهديد به. حدد هذا الهدف لذلك أهدافاً اجرائية متنوعة من بينها التجريم القانوني لجميع انواع واشكال العنف، كذلك اعتماد إجراءات تحقيق وتقاضي واضحة تؤمن حماية سريعة وفعالة للنساء والفتيات المعنفات، إضافة الى تأمين مراكز تقديم الخدمات للمعنفات وضمان مراعاتها للمعايير الدولية.

الهدف الاجرائي الاول: تجريم قانوني لجميع اشكال وانواع العنف الممارس ضدّ النساء والفتيات يضمن الحماية الكاملة والشاملة لهن ويشكّل قوة رادعة لمرتكبيه

لضمان الحماية الفعّالة للمرأة من العنف، نصّت خطة العمل على ضرورة وضع مسودة قانون شامل لمناهضة جميع اشكال وانواع العنف ضدّ المرأة والفتاة. وكما أشرنا سابقا، يجري العمل حاليا على وضع مسودة هذا القانون.

من العوامل التي تضعف توفير الحماية إضافة الى غياب التجريم القانوني لجميع أشكال وانواع العنف الممارس ضد النساء والفتيات، ضعف التزام الجهات الدولية بالتزامها تقديم التمويل. إذ شكّل التمويل المتوفر نسبة 59% فقط من المبلغ المطلوب لتحقيق الاهداف المحددة. فبالإضافة الى 23,4 مليون دولار متبقية من العام 2020، تم استلام 125,5 مليون دولار في حين كان المبلغ المطلوب 213 مليون دولار [55]. ويوفر الملحق رقم 5 جدولا إحصائيا حول ما حققه الشركاء من التزامات لدعم الخطة الوطنية للاستجابة للازمات في مجال الحماية حتى نهاية شهر ايلول 2021 [56].

[55] - المرجع السابق

[56] - Sector Dashboard Protection including Child Protection and GBV https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/ Q3 2021 Inter-Agency Coordination pdf.2021_files/resources/Protection_Dashboard_Q3

الهدف الاجرائي الثاني: اعتماد إجراءات تحقيق وتقاضي واضحة تؤمن حماية سريعة وفعّالة للنساء والفتيات المعنفات

تجاوبت السلطات القضائية مع مسعى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومنظمات ناشطة في مجال تأمين خدمات الحماية والاستجابة للمعنفات، ووافقت على تقديم الشكاوى في حالات العنف ضد النساء والفتيات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني (في ظل جائحة كورونا). وبحسب اجابة وزارة العدل على الاستمارة الموجهة لها، لم يتوان القضاء العدلي عن اصدار اوامر حماية للنساء المعنفات بالسرعة المطلوبة. رغم هذا التأكيد، اشارت دراسة حول «تعزيز وصول الناجيات من العنف الاسري الى العدالة- مقاربة عملية» [57]، الى التأخير في اصدار بعض القضاة لأوامر الحماية مما انعكس سلبا على حماية الناجية. سلطت هذه الدراسة الضوء على الفجوات والتفاوت في ممارسة هؤلاء القضاة والمحاكم، والناجمة بقسطها الاكبر عن السلطة الاستنسابية التي يتمتع بها القاضي في تفسير القانون في ظل النظام القانوني المعتمد في لبنان (Civil law system). كما اشارت الى عدم احترام بعض هذه التفسيرات والاحكام لالتزامات لبنان الدولية بحماية النساء والاطفال. وركّزت في التوصيات التي خلصت اليها على ضرورة مواءمة الاحكام الصادرة عن المحاكم الدينية مع تلك الصادرة عن المحاكم المدنية، وعلى ضرورة توسع القضاة في تعريفهم لمفهوم العنف الاسري، وعلى عدم التشدد في نوعية الاثبات المطلوب للتأكد من وقوع العنف بمختلف اشكاله وعلى ضرورة ايلاء مصلحة الاطفال الاولوية في تأمين الحماية.

وفي مجال مكافحة الاتجار بالبشر شهدت السنتين الاخيرتين تعاونا وثيقا بين وزارة العدل والمديرية العامة للأمن العام ومنظمة الهجرة الدولية وأطراف اخرى معنية على متابعة مسار تعديل القانون 2011/164، كما على وضع مسودة اجراءات عملية موحدة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر

ومساعدتهم وحمايتهم. يضاف الى هذا عمل الاجهزة الامنية على تأمين غرف صديقة للنساء، وتطوير مدونة السلوك وسبل التعاطي مع الناجيات من العنف وغيرها من الاجراءات التي ورد ذكرها اعلاه. كما انشاء المديرية العامة للأمن الداخلي نظارات متخصصة في المحافظات اللبنانية لفصل النساء والاحداث عن البالغين. وبهدف حماية الاطفال المعرضين للخطر، أعدّت وزارة الشؤون الاجتماعية الإجراءات التشغيلية الوطنية الموحدة الخاصة بحماية الأطفال، كما طوّرت آليات تنسيق واحالة مع وزارة التربية والتعليم العالي.

[57] -جويل شويفاتي، مرجع سبق ذكره

وعلى صعيد عمل المجتمع المدني في مجال الحماية، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان، زوّدت منظمة «كفى» النساء (من جميع الخلفيات والجنسيات، وبخاصة منهن المنتميات إلى الفئات المهمشة) بالدعم والخدمات القانونية لتسهيل وصولهن إلى العدالة. ومنذ كانون الثاني (يناير) 2021، تم تزويد 364 امرأة - لبنانية وغير لبنانية - بما يصل إلى 707 استشارة قانونية، واستشارات في مجالي الدعم النفسي والدعم المنوط بالإجراءات خلال المحاكمات [58]. كذلك، عملت منظمة Action Aid بالشراكة مع منظمة ابعاد والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني على تنفيذ عدد من المشاريع لتأمين حماية النساء والفتيات أثر انفجار المرفأ في 4 آب [59].

ولا بدّ من الاشارة في عرضنا لما تمّ انجازه في مجال تأمين الحماية للناجيات من العنف عبر اجراءات تحقيق وتقاضي فعّالة الى سابقة مهمة في هذا المجال تتجلى في تبني منظمة «العمل القانوني في جميع أنحاء العالم Legal Action Worldwide لقضية سيدة من الجنسية الإثيوبية التي تعرضت لمختلف انواع العنف في منزل مستخدميها على مدى ثماني سنوات. إذ لم تكتف المنظمة بضمان اعادة السيدة الى اثيوبيا، بل قامت ايضا، وبدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة، بمساعدة السيدة على التقدم بشكوى قضائية ضدّ كفيلها ومكتب الاستخدام الذي استقدمها [60]. وهذه هي المرة الاولى في تاريخ لبنان التي ترفع فيها قضية امام محكمة جنائية بتهم الاستعباد وتجارة الرقيق [61].

[58] - https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/08/2021/everything-changed-with-me-had-a-lawyer-once-i-words-of-mariam-in

[59] - ActionAid's Beirut Blast Response Plan (August 17,2020) https://actionaid.org/stories/2020/actionaids-beirut-blast-response-plan

[60] - A groundbreaking case could finally open the doors of justice for Lebanon's migrant domestic workers https://www.unwomen.org/en/news/stories/11/2020/covid-19-what-happened-after-hit-lebanon

[61] - https://www.moph.gov.lb/ar/view/966

رغم أهمية ما تم تنفيذه من تدخلات في مجال تعزيز الحماية ان على صعيد اقرار القوانين، او عبر اعتماد إجراءات تحقيق وتقاضي واضحة وتسهيل هذه العملية، تبقى العبرة في فعالية التنفيذ للحدّ من أثر الثغرات المذكورة اعلاه في مجال وصول النساء الى العدالة، وفي ضمان فعالية تدريب مقدمي/ات الخدمات على انواعها للمعنّفات لضمان الجودة والمهارة والانسانية في التعامل [62]، كما في نجاح برامج المساعدة القانونية وحملات محو الامية القانونية السائدة بين النساء، اللبنانيات منهن وغير اللبنانيات. ولا يمكن إغفال التحديات التي تواجهها النازحات السوريات، حيث بينت إحدى الدراسات عدم لجوئهن الى السلطات الرسمية نتيجة تعرضهن لمختلف انواع المضايقات في مراكز قوى الامن التي يلجأن اليها والتي غالبا ما تفتقر، وبخاصة منها المراكز خارج المدن الكبرى، الى عناصر نسائية و/أو عناصر مدربة على التعاطي مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، و/أو عدم معرفتهن بالخدمات القانونية المتوفرة وحقّهن باللجوء الى القضاء اللبناني، و/أو بسبب عدم قانونية الاقامة ونتائجها في حال الابلاغ [63]. كما اشارت دراسات حول المختلفين جنسيا الى تعرضهم/ن الى انواع مشابهة من التمييز والمضايقات، خاصة بعد انفجار 4 آب، التي تؤدي الى الاحجام عن الابلاغ [64].

[62] - اشار بعض الخبراء ومن تم مقابلتهم الى ان التدريب النظري لا ينعكس بالضرورة في الممارسة الفعلية.

[63] - UN Women, Triangle, KAFA, ABAAD, Justice Without Frontiers, Helem, & Legal Action Worldwide (2021). Justice for me is living freely and as a human being: An analytical study of access to justice for sexual and gender-based violence cases of Syrian refugee women in Lebanon. https://pdf.16444935545.www.abaadmena.org/documents/ebook

[64] - Oxfam (2021). Queer Community in Crisis. Trauma, inequality,& vulnerability: An assessment of the impact of the economic crisis, pandemic and Beirut blast on queer individuals living in Lebanon https://oi-files-d8-Crisis.pdf/07-2021/amazonaws.com/s3fs-public.2-eu-west.prod.s3-20%20in%20Community%20Queer%-20%20Report%Research

الهدف الاجرائي الثالث: تأمين مراكز تقديم الخدمات للمعنفات وضمان مراعاتها للمعايير الدولية.

قامت مجموعة العمل المختصة بمناهضة العنف في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بإجراء دراسة ميدانية لمسح وتقييم عمل الملاجئ المتوفرة على مساحة الوطن ومدى استيفائها للمعايير الدولية. وبيّنت هذه الدراسة الميدانية وجود 15 مركز ايواء تديرها جمعيات اهلية او مدنية، ومركز واحد منها تديره مؤسسة دينية. وأظهرت الدراسة ان جميع هذه المراكز، باستثناء مركز واحد فقط، موجودة في اماكن سكنية مكتظّة، ما قد يؤثر في توفير الحماية اللازمة، رغم وجود مراكز لقوى الامن الداخلي على مسافة قريبة نسبيا منها. كذلك، أظهر المسح هذا أنّ 95% من مدراء ومديرات مراكز الايواء الخاصة بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي يعتمدون/ن في إدارة هذه المراكز على نظام داخلي، و90 % منهم/ن يعتمدون مدونة سلوك، و80 % يعتمدون ّ إجراءات تشغيلية موحدة، كما صرّح 5% أنهم يتبعون أنظمة وقواعد معينة غير مكتوبة خاصة بإدارة مراكز الايواء.

وفي ظلّ عدم مقدرة المراكز المتوفرة على تلبية الطلب، خاصة مع رفض بعض المراكز استقبال ناجيات جدد خوفا من انتقال العدوى، عمدت منظمة كفى الى استحداث مركز مؤقت للحجر الصحي للسيدات اللواتي هن بحاجة الى الايواء بالإضافة الى اجراء فحوصات PCR واعتماد إجراءات لحمايتهن من الفيروس[65]. كذلك، أمّنت منظمة ابعاد بالشراكة مع Action Aid ثلاث مساحات آمنة لعزل الناجيات الذين تتم احالتهن والتأكد من عدم اصابتهن بفيروس كورونا [66]. وأثر انفجار مرفأ بيروت، قامت الهيئة الوطنية ووزارة التربية والتعليم العالي- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بفتح أبواب مجمّع بئر حسن الفني والتقني ومجمع الدكوانة المهني، لاستقبال العائلات المتضرّرة وتأمين مراكز إيواء مؤقتة لها [67].

[65] - اجابة منظمة كفى على الاستمارة الموجهة لها

[66] - ActionAid's Beirut Blast Response Plan (August 17, 2020).
actionaids-beirut-blast-response-plan/2020/https://actionaid.org/stories

[67] - اجابة الهيئة الوطنية على الاستمارة الموجهة لها.

وفي الإطار عينه، وبتمويل من حكومات اليابان والنروج وفنلندا، استلمت وزارة الشؤون الاجتماعية ادارة مساحة آمنة جديدة انشأتها منظمة CARE International لتأمين الحماية للنساء والفتيات الناجيات من العنف والاستغلال. ويقدم المركز الخدمات والموارد الاساسية (حماية، خدمات اجتماعية، مساعدة قانونية، ومجموعات دعم). وتشكّل هذه المساحة الآمنة اضافة قيّمة للمساحات الآمنة الاحدى عشرة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمدعومة من قبل اليونيسف والتي تتضمن حضانات لأطفال المعنفات [68]. واشارت وزارة الشؤون الاجتماعية عن عدم تمكّنها من زيادة عدد المنظمات المتعاقدة معها لتقديم هذه الخدمات لسببين اساسيين، اما عدم استيفاء المنظمات التي تتقدم بالطلب للشروط والمعايير المطلوبة من جهة، و/أو عدم توفر الموارد اللازمة للوزارة من جهة اخرى [69].

وبحكم وعيها لمحدودية الموارد المادية والبشرية والتقنية ومقدرة وزارات الدولة والمجتمع المدني على توسيع اطار الخدمات التي تقدمها لتوازي الطلب وضمان استدامتها، والتي زادت الاوضاع الاقتصادية المتردية في تفاقمها، عملت الهيئة، ومن خلال مشروع «مكافحة العنف ضدّ الفتيات والنساء في لبنان والحؤول دون وقوعه» الذي تنفذه بالشراكة مع Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit (GIZ) [70]، على تطوير قدرات الأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات في مراكز الشؤون الاجتماعية عبر تنظيم دورات متخصصة لهم/ن وتوفير بيئة عمل إيجابية لهم/ن، كما على تأمين التجهيزات الضرورية لعمل هذه المراكز [71].

بالإضافة الى المراكز المذكورة اعلاه التي تقدّم خدمات حماية واستجابة للمعنفات، تستفيد الاناث اجمالا من الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة العامة عبر الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الأولية ومنها خدمات الامومة والطفولة والصحة الانجابية. ويلحظ الدور الفاعل للمؤسسات الاهلية باقامة وإدارة هذه المراكز حيث ان 68% منها تنتمي لمؤسسات اهلية [72]. ويظهر الجدول ادناه الوارد في الملحق رقم 6 عدد المراكز في الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الاولية 2019-2020 [73] وتلك التي يتوفر فيها طبيب نفسي وأدوية صحة نفسية المتخصصة. وتظهر الاعلانات التي تبنّتها الوزارة عبر القنوات التلفزيونية ارتفاع عدد مراكز الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الاولية عام 2021 ليبلغ 256 مركزا، اي بزيادة ما يقارب 10 مراكز عن العام 2020.

[68] - التقرير السادس المرفوع من قبل الحكومة اللبنانية للجنة سيداو عام 2019

[69] - اجابة وزارة الصحة العامة على الاستمارة الموجهة لها

[70] - يتم تنفيذ هذا المشروع من ضمن برنامج «مناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان» P-VAWG الممول من الحكومة الالمانية

[71] - كلودين عون في إطلاق مشروع «مكافحة العنف ضد الفتيات والنساء في لبنان والحؤول دون وقوعه، 13 ايلول 2021. https://nclw.gov.lb/

[72] - https://www.moph.gov.lb/ar/view/966

[73] - المرجع السابق

وتجدر الاشارة الى قيام وزارة الصحة العامة بتحديد المعايير العلمية لتوظيف العاملين في مجال الصحة النفسية في لبنان وبخاصة العاملين/ات في مجال الاغاثة الانسانية. كما وتتعاون وزارة الصحة منذ 9 سنوات مع فريق عمل «الادارة العيادية للاغتصاب» وفريق عمل «العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي» على وضع انظمة للاستجابة للناجين/ات من الاغتصاب والاعتداءات الجنسية عبر توفير خدمات الادارة العيادية في أكثر من 43 مركز رعاية صحية اولية ومستشفى. وبحسب احصاءات نظام ادارة المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) في العام 2020، شكّلت النساء والفتيات 98% من حالات الاغتصاب المبلغ عنها. وتشير الدراسات الى ان حجم المشكلة أكبر بكثير كون هذه النسب مبنية على الحالات التي أمّت 11 مركزاً من أصل 14 مركز موجود في لبنان واقتصرت على الحالات التي حصلت على قبول الناجي/ة بالتصريح عن حالته/ا، بالإضافة الى ان 40% من الناجيات رفضن الاحالة على الخدمات القانونية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: استجابة سريعة وذات جودة لحاجات النساء والفتيات المعنفات

إن المخرّج المتوقع من الهدف الاستراتيجي الثالث هو أن يُستجاب الى حاجات النساء والفتيات المعنفات بشكل سريع وفاعل (ذات جودة)، وقد حددت الاستراتيجية ثلاث أهداف اجرائية هادفة الى كفالة سهولة وصول المرأة المعنفة الى الخدمات المختلفة، وكذلك الى تمكين المعنفات وتعزيز ثقتهن بأنفسهن. وتناول هذا الهدف ايضا، مسألة توفير الارضية العلمية من بيانات ودراسات خاصة بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ورغم العمل الدؤوب الذي يصّب في خدمة تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثالث، يبقى أثره محدودا في تحقيق المرتجى. ومرد هذا الى العديد من العقبات والتحديات المشابهة لتلك التي واجهت تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين اعلاه، وبخاصة شحّ الموارد على انواعها وغياب الارادة السياسية الجادة في التعاطي مع قضايا المرأة. ويضاف اليها غياب التنسيق بين الجهات المانحة كما بين الافرقاء المحليين في تحديد الحاجات البحثية واولوياتها. ويتجلى هذا في تخمة في الدراسات والتقارير حول الموضوع الواحد. وخير مثال كثرة التقييمات السريعة لانفجار المرفأ، والدراسات المتعددة لتقييم ماتمّ تنفيذه في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتنفيذ خطة عمل القرار 1325من قبل الجهة الواحدة، إضافة الى تبعثر مختلف الدراسات والبرامج حول العنف ضدّ المرأة والفتاة والمواضيع المتعلقة بها [74]، رغم وجود أكثر من مكتبة الكترونية لدراسات حول قضايا المرأة.

[74] - وشكّل الاهتمام بجمع هذه المعلومات احد اهم الاسباب وراء التكليف بتحضير جردة الحساب هذه

الهدف الاجرائي الاول: سهولة وصول المرأة المعنفة الى الخدمات الامنية والصحية والنفسية

تضمن عمل الافرقاء، بالإضافة الى بعض ما ورد ذكره في الاقسام اعلاه [75]، العديد من التدخلات، من بينها تطوير الجهات الحكومية وغير الحكومية لسبل عملها وتقديم خدماتها واعتمادها تكنولوجيا الاتصالات والتواصل الاجتماعي لتأمين الاستجابة لحاجات المعنفات بفعل المحاذير الصحية وسياسات الاغلاق المفروضة.

لقد تأقلمت السلطة القضائية مع الظروف السائدة وادخلت بعض التغيير على الاجراءات المعتمدة لتسهيل وصول المعنفات الى الخدمات القضائية. إذ باشر النائب العام لدى محكمة التمييز بفتح شكاوى فورية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري، دون اشتراط تقديم شكوى أمام النيابة العامة والاكتفاء بالاستماع إلى إفادة النساء عبر الهاتف في حال لم تتمكّن من الحضور إلى مركز المفرزة القضائية المتخصصة. واستمرّ القضاء العدلي في اصدار اوامر حماية للنساء المعنفات رغم الظروف التي أملت اغلاق المحاكم في فترات معينة. كذلك، استحدثت النيابة العامة التمييزية غرفة داخل قصر عدل بيروت مخصصة للاستماع الى افادة ضحايا الاغتصاب والتحرش الجنسي من القاصرين/ات بمفردهم من قبل القاضي المتخصص من دون وجود اي من افراد الضابطة العدلية في هذه الغرفة. وكان لجميع هذه المبادرات أثرها الايجابي في تسهيل وصول المعنفات الى العدالة. ايضا، كثفت القوى الامنية حملاتها الهادفة الى تشجيع المعنفات على التبليغ عما يتعرضن له، بحيث وضعت اجهزتها في جهوزية تامة لتلبية اية شكاوى، وامنّت غرفا صديقة للنساء في مخافرها.

في سياق متصل، استمر تقديم الخدمات الصحية من خلال مراكز الرعاية الصحية. وقد نظّم البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة العامة، بالتنسيق مع دائرة الرعاية الصحية الاولية [76]، عددا من الدورات التدريبية التي استهدفت مقدمي الرعاية الصحية الاولية . ويوفر الملحق رقم 6 معلومات اوفى عن عدد المراكز في الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الأولية التي كانت عاملة في الأعوام 2019 – 2020.

[75] - راجع القسم المتعلق بعمل الوزارات والبرامج التي نفذتها الجهات الدولية

[76] - وزارة الصحة العامة، دائرة الرعاية الصحية الاولية، التقرير السنوي للعام 2020 https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/HealthCareSystem/PHC/

وفي إطار بناء وتعزيز قدرات مختلف مقدمي الخدمات، عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي، بالتعاون مع قوى الامن الداخلي والشرطة البلدية على رفع وعي وتدريب عناصر الشرطة البلدية في مختلف المناطق اللبنانية على الحماية من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وعلى حماية فئات مهمشة كاللاجئين واطفال الشوارع. كذلك تعاون البرنامج مع قوى الامن الداخلي على تحسين مقدرة قوى الامن الداخلي في منطقة البترون على تقديم خدمات الحماية والاستجابة لحالات العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي. وبنتيجة هذا التدريب، اكتسبت مفرزة البترون شهرة مهنية واسعة جعلتها تتلقى حالياً أكبر عدد من شكاوى ضحايا العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي التي يقوم بإحالتها اليها قضاة ومحامون من جميع انحاء لبنان [77].

اما لجهة متابعة وتقييم اداء مقدمي الخدمات، كان هناك شبه اجماع بين غالبية الخبراء ومن تمت مقابلتهم والوزارات المعنية على أثر الجائحة وسياسات الاغلاق والنقص في الموارد في الحدّ من امكانية مراقبة البرامج والقيام بالزيارات الميدانية والاشراف المباشر على الموظفين/ات. ولقد اكّدت هذا الأثر نتائج استطلاع الرأي الذي اجري في مطلع العام 2021، والذي شمل الجهات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي (SGBV Task Force). إذ أكّد المستطلعون أثر الجائحة في الحد من مقدرة المنظمات على القيام بالمراقبة والتقييم (Monitoring and evaluation) المطلوبين، كما أكّدوا الأثر السلبي للجائحة على العمل على ضمان رفاه العاملين/ات في الخطوط الامامية بسبب الضوابط على فرص العمل على بناء قدراتهم/ن، وعلى الخيارات المتاحة للاهتمام بالنفس، وعلى التوجيه والاشراف المباشر [78]. وكان للوضع الاقتصادي وتراجع قيمة العملة الوطنية وقدرتها الشرائية أثره في جعل المبالغ المحولة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية الى المراكز المتعاقدة معها، مبالغ زهيدة لا تسدّ حاجات هذه المراكز، وهذا ما ادى الى اقفال و/أو تهديد معظمها بالإقفال لعجزها عن تحمل الاعباء المادية المترتبة عليها [79].

[77] - اجابة برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاستمارة المرسلة له.

[78] - Inter-Agency Coordination (November 2021) Sector Dashboard Protection including Child Protection and GBV Q3 2021
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Protection_Dashboard_Q3_2021.pdf

[79] - طليس، حسين (22 ديسمبر 2020) 2020 لن تكون الاسوأ على اللبنانيين.. هذا ما تكشفه الارقام عن 2021 وشبارو اسرار (2022/1/4). ايتام ومسنو لبنان مهددون بفقدان السقف.. ومؤسسات الرعاية تواجه بـ "اللحم الحي"»
https://www.alhurra.com/lebanon/2022/01/04

وبالحديث عن وصول النساء الى الخدمات، لا يمكن اغفال موضوع السجون الاربعة المخصصة للنساء في لبنان، فقد اشار المخبر الرئيسي [80] من مديرية السجون في وزارة العدل الى عدم وجود خطة اصلاحية مخصصة لسجون النساء، بل هي جزء من خطط شاملة لإصلاح السجون والعمل والتعاون المستمر بين وزارتي الداخلية والعدل. ومن هذه الخطط نقل ادارة السجون الى وزارة العدل، والعمل على انشاء هيئة ناظمة تتمثل فيها وزارتي العدل والداخلية (قوى الامن) والمجتمع المدني ويتصدر اهتماماتها حماية واحترام حقوق الانسان، وتحويل السجن من مؤسسة عقابية الى مؤسسة تأهيلية، ومكننة السجل الصحي للسجناء والسجينات وتعزيز التفتيش وتطوير وتنظيم ادارة السجون. تعاني السجون عامة من عدم اعتماد مبدأ التخصص والتدريب، رغم ادماج بعض المواد حول نظام السجون في معهد تدريب قوى الامن الداخلي، الا ان هذه المواد غير شاملة ولا تدرّس بصورة مستمرة. وقد عملت بعض منظمات المجتمع المدني على سدّ هذا النقص عبر تنفيذ دورات تدريبية بشكل منظم ومنهجي حول المعايير الدنيا للتعاطي مع السجناء وحول مواضيع النوع الاجتماعي، والحاجات الخاصة بالسجينات. الا ان هذا النشاط توقف بسبب الجائحة والاجراءات التي اتخذت بمنع الجمعيات والمتطوعين/ات، وحتى زيارات الاهل، في اوقات الاغلاق الشامل وارتفاع نسب الاصابات.

ورغم إظهار البحث وجود العديد من التقييمات والشهادات الفردية الايجابية لعمل بعض المنظمات المحلية ومقدمي الخدمات فيها، لم نستطع الحصول على اي معلومات حول تسجيل شكاوى من قبل المعنفات بحق اي من مقدمي الخدمات على اختلافها حول سوء المعاملة، او عدم احترام سرية المعلومات والاصول المهنية في التعاطي. وبالتالي لم تتوفر اية معلومات حول نسبة التقييمات السلبية او الايجابية من اجمالي التقييمات. في

[80] - جميع المعلومات الواردة عن السجون مستقاة من المقابلة مع القاضي رجا ابي نادر من مديرية السجون في وزارة العدل.

المقابل، اشار مخبرين/ات رئيسيين/ات الى ثغرات في تعاطي قوى الامن مع المعنفات اللواتي تتم احالتهن من قبل مكتب المساعدة القانونية في بعض المناطق [81] ، كما تمّ ذكر وجود هكذا شكاوى في اجابات بعض الاجهزة الامنية على الاستمارة الموجهة لهم. الا ان أيا منهم لم يقدّم معلومات حول عدد الشكاوى، او على الاقل نسب مقدمي الخدمات و/أو العناصر الامنية، الذين اتخذت بحقهم اجراءات عقابية. على صعيد أخر، أظهرت دراسة اعدتها المنظمة العالمية للمرأة ومنظمة كير عام 2020 تعرّض الاناث (من النازحات واللاجئات والفئات المهمشة) اللواتي يطلبن المساعدات من الجهات الدولية الى الاستغلال من قبل بعض موظفي هذه المنظمات الدولية المانحة، كما من قبل بعض مقدمي الخدمات [82].

الهدف الاجرائي الثاني: تمكين فاعل للمعنفات يعزز ثقتهن بأنفسهن واستقلاليتهن المادية ومقدرتهن على التصدّي للعنف.

رغم العمل السابق للعديد من منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الدولية المانحة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على اعداد وتنفيذ دورات محو امية، ومحو امية الكترونية وامية قانونية بين النساء وبخاصة منهن المعنفات، حالت الجائحة والازمات دون الاستمرار في بعض هذه الجهود و/أو تطويرها. الا انه تمّ تكثيف العمل على تقديم الاستشارات القانونية الفردية للمعنفات ومساعدتهن في الاجراءات القضائية، رغم محدودية الامكانات والضوابط التي فرضتها الظروف، كما يظهر من مراجعة اعداد المعنفات اللواتي لجأن الى بعض المنظمات العاملة في مجال تقديم الخدمات طلبا للاستشارة القانونية [83].

[81] - مقابلة اجريت مع القاضي ايمن احمد والقاضية انجيلا داغر اللذين يتابعان عمل مكاتب المساعدة القانونية التي انشأها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع نقابتي المحامين ووزارة العدل.

[82] - Empowered Aid: Transforming Gender and Power Dynamics in the Delivery of Humanitarian Aid: Participatory action research with refugee women & girls to better prevent sexual exploitation & abuse—Lebanon Results Report, https://20Report-remed.pdf%f/downloads/GWI-CAREEmpoweredAid-Lebanon-Results/globalwomensinstitute.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs1356 .(2020 Global Women's Institue and CARE (January

[83] - راجع مثلا التقارير الشهرية لمنظمة كفى للعامين 2020-2021 المتوفرة على موقعها الالكتروني https://kafa.org.lb

تقوم مكاتب المساعدة القانونية التي افتتحها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع نقابتي المحامين في كل من طرابلس وبعلبك وصيدا بعقد جلسات توعية حول مواضيع قانونية مختلفة في المحافظات الثلاث الى جانب تقديم مختلف المساعدات القانونية للذين واللواتي يؤمون هذه المراكز طلباً للمساعدة (استشارة قانونية، تمثيل قانوني الخ..) [84].

كما واستمّر العديد من المنظمات بتنفيذ دورات تمكين اقتصادي ومهني استقطبت اعداداً كبيرة من النساء. ومن هذه المنظمات مؤسسة مخزومي ورينه معوض وابعاد وكفى والهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة، وجمعية النجدة الاجتماعية وغيرها من المنظمات في مختلف المناطق. ورغم استمرار بعض المنظمات في تدريب النساء والفتيات على مهن مرتبطة تقليديا بالأدوار الاجتماعية المرسومة للمرأة، اظهر البحث ان بعض هذه التدريبات عمل على اخراج المرأة من المهن التقليدية. والمثل الابرز على هذا دورات التدريب على تركيب وصيانة نظام الطاقة الشمسيّة على مختلف الأراضي اللبنانية في إطار مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة التي استفاد منها أكثر من 150 شاب وشابّة. وقد نظّم هذه الدورات المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارة الهولندية في لبنان، وبرعاية وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الطاقة والمياه. كذلك التدريب على ريادة الاعمال، والتجارة الالكترونية، والتقنيات الزراعية وغيرها من المهن التي طالما اعتُبرت مهناً ذكورية.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى الاهتمام الناشئ باشراك المرأة في قطاعي النفط والغاز. وظهرت بوادر هذا الاهتمام في الدراسة حول»تعزيز مشاركة المرأة والشباب في قطاع النفط والغاز» التي أعدّت بتكليف من رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية. وعكست هذه الدراسة، التي عرضت في اجتماع لأعضاء المجلس النيابي، رصداً تحليلياً لواقع مشاركة المرأة والشباب في قطاع النفط والغاز، وقدّمت مجموعة من التوصيات العامة والتمهيدية لدعم هذه المشاركة [85] بينت الدراسة ن نسبة النساء العاملات في هذا القطاع عالمياً لا تتجاوز 7،8% من مجمل قوة العمل [86].

[84] - المقابلة التي اجريت مع القاضي ايمن احمد ومع القاضية انجيلا حاغر من وزارة العدل.

[85] - https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails.aspx?Id=30578

[86] - المرجع السابق

ورغم ان عددا من المشاريع التي تنفذها الهيئة الوطنية وبعض الجمعيات بدعم من جهات دولية تؤمن قروضا ميسّرة او تخلق فرص عمل للنساء، أظهر العديد من الدراسات التي اجريت حول أثر الجائحة والازمة الاقتصادية على سوق العمل بشكل عام و/أو على فرص عمل المرأة بشكل خاص، ان العديد من الشركات الصغيرة، وقسم كبير منها مملوك من نساء، مهددة بالإقفال بسبب غلاء اسعار المواد الاولية وتراجع الطلب [87]. كما اظهرت الدراسات والتقارير المحلية والدولية التفاوت في أثر الجائحة والازمات على اوضاع المرأة في مجال العمل [88]. فقد فاقت نسبة النساء المسرّحات من العمل نسبة الرجال المسرّحين ب 8%، وتجاوزت نسبة النساء اللواتي تعرضّن للاقتطاع من رواتبهن نسبة الرجال ب 4% بين نهاية العام 2019 وحزيران 2020، مع التوقع بارتفاع هذا الفارق مع تصاعد حدّة الازمات [89]. ويقدم الملحق 7 أمثلة حول البرامج والمشاريع التي تقوم بها الجهات الدولية في مجال تمكين المرأة.

الهدف الاجرائي الثالث: توفير الارضية العلمية من بيانات ودراسات علمية لترشيد وضع السياسات والخطط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات

عام 2020، وبتمويل من الحكومة الألمانية، طوّرت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بارومیتر النوع الاجتماعي من ضمن برنامج «مناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان». ويظهر التدقيق في الاهداف التي يرمي هذا البارومیتر الى تحقيقها، على الرغم من اهميتها، وفي منهجية العمل المقترحة [90]، التغاضي الحاصل حول الاختلاف بين دور كل من ادوات تقييم تنفيذ السياسات الجندرية وحاجات التنمية من جهة، وادوات تحديد التحوّل في المواقف الشعبية من هذه الظاهرة من جهة اخرى. كذلك، يلحظ الافتقار الى بعض المقومات الاساسية لقياس وتقييم أثر ومدى نجاح حملات التوعية وغيرها من التدخلات في تحقيق هذا التغيير في المواقف الشعبية من هذا العنف [91].

[87] **ILO (May 2020). Facing Multiple Crises Rapid assessment of the impact of COVID19- on vulnerable workers and small-scale enterprises in Lebanon (conducted in partnership with UNDP, UN Women, DRC, Rescue, Oxfam& Mercy Corps).**https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_747070.pdf

راجع ايضا: سلطي، نسرين مزهر (2021) المرأة على شفير الانهيار الاقتصادي: تقييم الآثار المتباينة للأزمة الاقتصادية على المرأة في لبنان

https://www2.unwomen.org/media/field/Lebanons%2100265economic%20report30%20june.%20pdf?la=en&vs=1042

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومجموعة البنك الدولي (2021). المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم راس المال البشري

https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2021/11/2021_The-Status-of-Women-in-Lebanon-Assessing-Womens-Access-to-Economic-Opportunities_Ar.pdf

[88] ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الدراسة الصادرة عن هيئة الامم المتحدة للمرأة (2021) تحت عنوان « المرأة على شفير الانهيار الاقتصادي: تقييم الآثار المتباينة للأزمة الاقتصادية على المرأة في لبنان، المتوفرة على

(unwomen.org 2100265lebanons economic report30 june.pdf)

والدراسة الصادرة عن منظمة العمل الدولية (2020) تحت عنوان

Facing Multiple Crises Rapid assessment of the impact of COVID19- on vulnerable workers and small-scale enterprises in Lebanon

المتوفرة على

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_747070.pdf

والدراسة التي عرضتها مؤسسة نادج لبنان في الجلسة الاولى من جلسات الاستماع التي نظمتها لجنة المرأة والطفل النيابية حول الامن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الازمات تحت عنوان

Nudge Lebanon (2020). CSSF Project: Baseline study on Women's Economic Security in Relation to Agriculture and Enterprise Sectors in Lebanon

[89] هيئة الامم المتحدة للمرأة (2021) ومنظمة العمل الدولية (2020)، المرجع السابق.

[90] - بالاستناد الى اجابة الهيئة الوطنية عن الاستمارة المرسلة لها، ونص مشروع Gender Equality Barometer for Gender-Based Violence (GBV) and Participation of Women in Politics الذي مدتنا به الهيئة، الى جانب ما ورد حوله في التصريحات الاعلامية.

[91] - مثلا عدم استخدام Panel studies لتحديد أثر الحملات وحجم التغيير الذي نجم عنها خلال فترات زمنية محددة.

تتعدد المصادر التي توفّر بيانات إدارية حول حالات العنف ضد المرأة والفتاة. وفي طليعتها شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي التي توفّر معلومات احصائية شهرية وسنوية، حول حالات العنف المبلّغ عنها على الخط الساخن 1745 موزعة على متغيّرات عدّة منها الجنس، والجنسية، والوضع العائلي، نوع العنف، وصفة مرتكب العنف، وصفة المبلّغ وجنسه، والتوزع المناطقي لحالات العنف. وتوفّر بعض المنظمات التي تقدّم خدمات للمعنفات احصاءات موزعة. يضاف الى هذا، الاحصاءات التي يوفرها نظام ادارة المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS). وبهدف القيام برصد اسبوعي لهذه الظاهرة خلال الجائحة، أعدّت الهيئة الوطنية استمارة وارسلتها الى المديرية العامة لقوى الأمن

الداخلي وإلى أبرز الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تقدّم خدمات للمعنفات [92]. الا انه لم تتوفّر اي معلومات حول نسب الاستجابة، و/أو البيانات التي تمّ جمعها. الا ان هذه البيانات، على اهميتها واهمية مصادر المعلومات الاخرى كالتقارير الشهرية التي تصدرها منظمات ككفى وابعاد والهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة وغيرها... لا تزال غير كافية وذلك لكون الاحصاءات المتوفرة مبعثرة لم يتم العمل على جمعها في نظام معلوماتي موحد يساهم في الحد من اي ازدواجية محتملة في البيانات الواردة من جهات مختلفة، إضافة الى عدم وجود اداة موحدة لتوثيق حالات العنف المبلغ عنها(استمارة موحدة تشمل جميع المتغيرات الاساسية ملزمة لجميع مقدمي الخدمات)، كما و لا تزال هذه الاحصاءات غير شاملة لجميع الحالات التي تقصد مقدمي الخدمات وذلك بسبب عدم التزام بعضهم بالمذكرة الصادرة عن وزارة الصحة العامة التي تلزم مقدمي الرعاية الصحية بالتبليغ عن حالات العنف التي تعرض عليهم/ن. ورغم ضرورة الحرص الكامل على حقوق المرأة المعنّفة وحريتها في التبليغ او عدمه، الا ان الجمع بين هذا الحرص والاحترام لحق المعنفة بالحفاظ على سرية هويتها من جهة، وتوثيق الحالات التي تؤم مختلف مراكز تقديم الخدمات من جهة أخرى، هو امر ممكن عبر استعمال التكنولوجيا الحديثة والاساليب الاحصائية العلمية. بالإضافة الى هذا، لم تتوفّر اي معلومات حول اوامر الحماية وقرارات الابعاد التي صدرت عن المحاكم خلال السنتين الاخيرتين وذلك بسبب الافتقار الى المكننة [93]. كذلك، لم يظهر البحث اي معلومات احصائية حول الارتفاع او التناقص في عدد جرائم قتل النساء سنويا.

وعلى صعيد توفير الدراسات والابحاث العلمية، أظهر البحث قيام العديد من الاطراف بإجراء ابحاث علمية قيّمة غطت بعض المواضيع المطلوب تأمين دراسات حولها في خطة العمل، ومنها موضوع اسباب العنف ضد النساء والاطفال، والعنف الوظيفي والتحرش الجنسي في اماكن العمل، والتمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية خاصة تلك التي ترمي الى الحماية من العنف، وتقييم عمل القضاء والمحاكم في مجال العنف ضدّ النساء والفتيات، وتقييم لمحتوى دورات التوعية والتدريب التي خضعت لها المعنفات وتلك التي خضع لها مقدمي الخدمات، كما دراسات حول المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. الا ان بحثنا لم يظهر وجود اي دراسات حول التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرأة في لبنان. ورغم عقد العديد من الجلسات الحوارية التي شاركت فيها وزارة العدل ونقابتي المحامين حول مفهوم المساعدة القانونية والمعونة القضائية [94]، لم يظهر البحث وجود اي دراسات او ابحاث علمية تقيّم فعالية هذين النظامين و/أو اداء المحامين الذين يقدمون هذه الخدمات. كذلك، لم يظهر البحث وجود دراسات علمية تحدد أثر حملات التوعية في تغيير الثقافة السائدة والمواقف الشعبية والنخبوية من التمييز والعنف ضد المرأة. ويوفر الملحق رقم 8 ملخصا لبعض من هذه الدراسات.

[92] - اجابة الهيئة الوطنية على الاستمارة الموجهة لها.

[93] - اجابة وزارة العدل على الاستمارة الموجهة لها.

[94] - جلسةٌ حوارية تحت عنوان «مفهوم المساعدة القانونية وتفعيل سبل الوصول الى العدالة في نقابة المحامين في طرابلس.
https://aliwaa.com.lb

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

بالنظر الى مجمل التحديات التي يمر فيها لبنان منذ تشرين الأول 2019 الى اليوم، تبرز عدة إنجازات على مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والإجرائية لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2019 – 2029). وتأتي هذه الإنجازات على مستويين، الأول هو العمل على تنفيذ بعض المخرجات التي التزمت بها الاستراتيجية على المستوى التشريعي من خلال إقرار التعديلات الخاصة بقانون حماية المرأة وسائر أفراد الاسرة من العنف الاسري (رقم 2014/293 الصادر بتاريخ 2014/5/7 والمعدّل بموجب القانون 204 تاريخ 2020/12/30)، وإقرار قانون تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه رقم 205 الصادر بتاريخ 2020/12/30. هذا بالإضافة الى الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية لتطوير اليات للتعاون وتطوير الإجراءات والمعايير الخاصة بالتعامل مع النساء الناجيات من العنف وتطوير الأدلة التدريبية وحملات التوعية. أما المستوى الثاني، فهو سرعة الاستجابة والتأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضه وباء كوفيد-19 والذي أثر على قدرة المؤسسات لتوفير الخدمات بالشكل المطلوب في ظل الوباء والإغلاقات المصاحبة له. وبرزت سرعة الاستجابة سواء لجهة النظر بالقضايا الخاصة بالعنف الأسري وتوفير بدائل للاستماع الى شهادات الناجيات من العنف عبر الوسائل التقنية أو لجهة تكييف الإجراءات المتبعة لتوفير المأوى لهن.

بالإضافة الى الأزمات التي عصفت ولا تزال بلبنان، واجهت الاستراتيجية بعض التحديات الخاصة بها. فالغاء الوزارة التي أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والخطة التنفيذية لها، أضحى تنفيذ الاستراتيجية في عهدة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وبعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات لم تتوفر آلية متخصصة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية كما لا تزال الموارد المالية المتاحة لتنفيذها تعتمد على الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة.

من جهة أخرى، ونتيجة لما سبق، تم التركيز في تنفيذ الاستراتيجية على اعتماد المعايير المؤسسية أو تقديم برامج توعية أو الخدمات الاجتماعية والقانونية بدلا من الأخذ بالاستراتيجية بتكامل أهدافها وأهمية العمل بشكل كلي سواء على مستوى التشريعات المقدمة أو الالتفات الى نظام إحالة متكامل تتوفر فيه كافة الخدمات التي تحتاجها الناجيات من العنف. وتوفر التوصيات أدناه بعض المقترحات التي تسهم في الوصول الى هذه الغاية. حيث تتوجه هذه التوصيات الى الجهات المختلفة التي تعنى بمناهضة العنف ضد المرأة في لبنان.

التوصيات للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

- ادارة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة كاستراتيجية قائمة بحد ذاتها، وليس كهدف من أهداف الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325، ونشر التوعية حولها، وادخال بعض التعديلات الطفيفة عليها لتحيط بأنواع واشكال العنف التي لم تلاحظها.
- اعطاء الاولوية لدورها المطلوب في ضمان التنسيق والتعاون واستدامتهما بين مختلف الاطراف، خاصة لجهة انشاء الاليات المطلوبة لخلق اوسع التحالفات حول مطالب ورسائل موحدة واعتماد مقاربة كلية في المطالبة بالحقوق الانسانية للنساء في لبنان.
- انشاء بنك معلومات وطني حول العنف ضدّ المرأة والفتاة.
- تفعيل دور وآليات عمل نقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة وكسب تأييدهم لتفعيل دور مؤسساتهم في تنفيذ الاستراتيجية وخطتها التنفيذية.
- تحديث الدراسة التي اجريت عام 2013 حول التمييز ضد المرأة في التشريعات اللبنانية، لإزالة ما تمّ تعديله منها واضافة ما استجدّ من مطالب لتعديل او سنّ قوانين جديدة، بهدف الحدّ من الازدواجية وهدر الموارد
- زيادة فعالية بارومتر النوع الاجتماعي العلمية والعملية وتضمينه المؤشرات والاساليب العلمية اللازمة لتحديد أثر حملات التوعية في التغيير في المواقف من العنف وأثر اقرار القوانين في تعزيز ثقة المعنفات بالمؤسسات الحكومية.
- العمل مع السلطتين التشريعية والتنفيذية لدعم تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية ضمن البنود المخصصة لكل منهما سواء لجهة إقرار القوانين

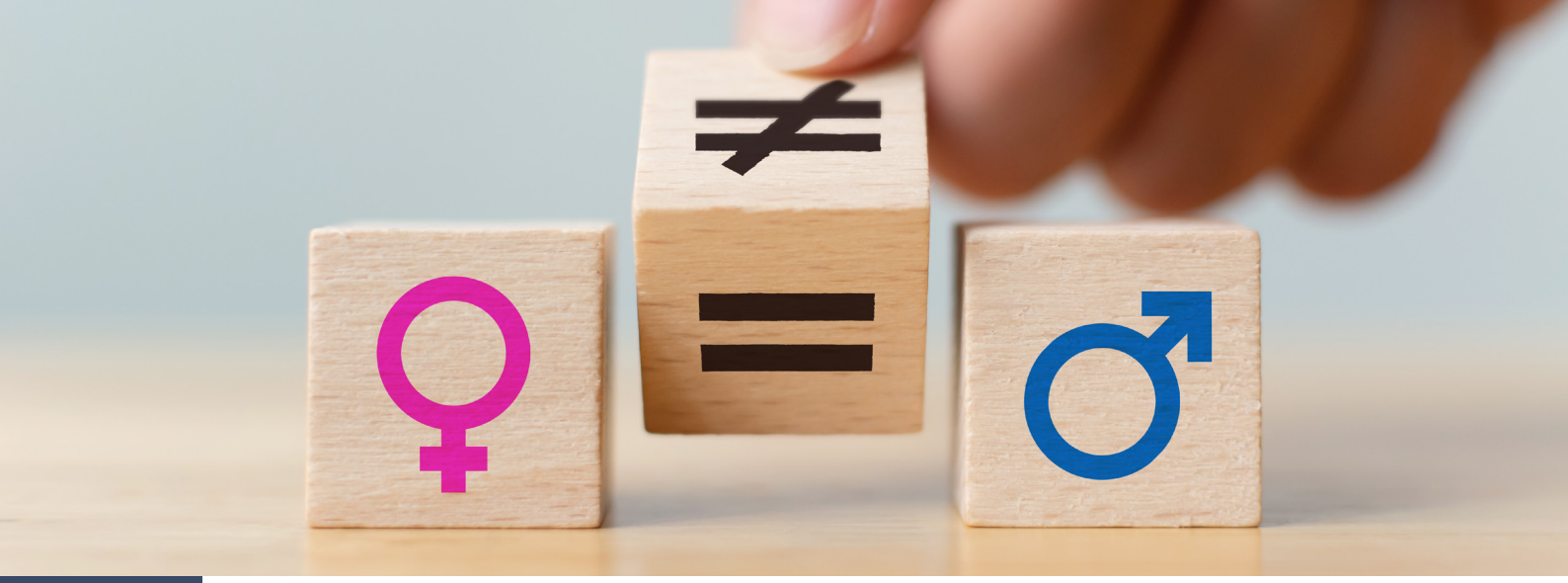

والمراسيم بالإضافة الى الالتفات الى بعض الجوانب التي برزت من خلال هذا التقرير:

- تبني الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة على مستوى مجلس الوزراء وكفالة توفير الموارد اللازمة لتنفيذها.
- ضمان إدماج منظور المساواة ما بين الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة الأزمات الحالية بما فيها على سبيل المثال استراتيجيات محاربة الفقر، الصحة، التعليم، الاستثمار.
- صياغة اجندة تشريعية متكاملة.
- اعتماد النهج التقاطعي في قراءة وتحليل هذه التشريعات.
- كفالة الحماية التشريعية للفئات الاكثر تهميشا من النساء مثل اللاجئات، ذوات الإعاقة، النساء المحرومات من حريتهن، مستخدمات المخدرات، النساء من افراد مجتمع الميم والمتحولين والمتحولات جنسياً، النساء المتعايشات مع بعض الامراض المزمنة أو المعدية ومنها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، النساء مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل وغيرهن من النساء. ينبغي بالقوانين أن تحظر التمييز والوصم اللذين يواجهان هذه الفئات وأن تؤمّن آليات وقائية أو اجراءات ردع للضرر الناجم عنهم.

التوصيات للجهات المانحة

- زيادة الدعم التقني والبشري والمادي لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني الناشطة في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة وبخاصة تلك التي تقدّم خدمات الاستجابة والحماية والتمكين الاقتصادي، وايلاء المنظمات النسائية المحلية الصغيرة العاملة على مستوى القاعدة الشعبية اهتماما أكبر في تقديم مختلف انواع الدعم وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف الى مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة.
- تعزيز آليات التعاون والتنسيق لتفادي تعدد الدراسات والاستراتيجيات والتقارير للحد من هدر المال والوقت والجهد ودعم اجراء دراسات مبنية على الاحتياجات.
- تقديم الدعم اللازم للقوى الامنية لاستكمال المكننة وتزويدها بالبرامج والاجهزة المطلوبة لربط القطعات الاقليمية بشبكة المعلوماتية في المديرية وتفعيل عملها في مجال توثيق حالات العنف وتتبعها، وتقديم الدعم لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني على سدّ الفجوة الرقمية بين النساء والرجال.

التوصيات للمجتمع المدني

- التعاون مع الهيئة الوطنية والوزارات المعنية في وضع لائحة بأولويات العمل في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة بهدف ترشيد سياسات الجهات المانحة للحدّ من الازدواجية والهدر.
- أعادة النظر في برامجها وأولويات عملها لتكون منسجمة مع الأهداف الاستراتيجية والإجرائية للاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والمخرجات الخاصة بها.
- عمل مراكز الابحاث النسائية في الجامعات على اجراء دراسات تعتمد الوسائل والمؤشرات العلمية لتحديد أثر حملات التوعية واقرار القوانين ودورات وموارد التدريب في تحقيق اهدافها المرجوة في تغيير المواقف والسلوكيات.
- إقامة الشراكات من أجل تحقيق معالجة فعَّالة للعنف ضد المرأة.

الملاحق

الملحق رقم 1: ارقام ونسب حول العنف ضد النساء والفتيات في لبنان

بلغ معدّل الارتفاع في معدلات العنف الاسري 139% بين شهر آذار حتى منتصف حزيران من العام 2020 عن الأشهر ذاتها من العام 2019، ووصل الى 268% خلال شهر نيسان [95]. وارتفعت نسب حالات الاغتصاب 300% خلال الاشهر ذاتها، وبلغت حالات قتل النساء او انتحارهن هربا من العنف الاسري اعلى نسبها بالمقارنة مع السنوات السابقة [96]. وتصدّرت نسب العنف الجسدي نسب انواع العنف المبلغ عنها، إذ شكّل معدّل 95% من الحالات المبلّغ عنها على الخط الساخن 1745 خلال عام 2020، و92% خلال الاشهر الثمانية الاولى من العام 2021، وتلاه العنف النفسي (4,5% عام 2020 و8% عام 2021). كذلك، شهدت سبع مراكز استماع في مخيمات اللاجئين الفلسطينية (في صور وبيروت وصيدا والبقاع والشمال) ارتفاعا في العنف الجسدي من 27% في الربع الاول من العام 2019 الى 40% في الفترة ذاتها من العام 2020، وزادت نسبة العنف الاقتصادي من 6% الى 13% [97]. كما شهد العام 2020 ارتفاعا في الحالات الجديدة التي استفادت من خدمات منظمة كفى وبلغت 1583 حالة من اصل 3662 في العام 2020 [98]، وارتفعت نسبة هذه الحالات 58% خلال الاشهر الاربع الاولى من العام 2020 في مراكز الاستماع السبع في المخيمات الفلسطينية المذكورة اعلاه (230 من اصل 330 حالة) [99]، كما ارتفع عدد هذه الحالات إثر انفجار مرفأ بيروت بالمقارنة مع السنوات السابقة [100]. وشهدنا ارتفاع خطير في عدد شكاوى الابتزاز الجنسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة «بلّغ»، من 200 شكوى عام 2019 الى 815 عام 2020 بزيادة نسبتها 307,50% [101].

[95] لاحصاءات حول هذه الفترة راجع، مجلس النواب اللبناني، مديرية الدراسات والمعلومات (نوفمبر 2020). موجز سياسات: تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة في ظل جائحة كوفيد-19. اعداد مرغريت الحلو ورولا قطّان متوفر على http://www.lp.lb

[96] احصاءات صادرة عن الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة وعن منظمة كفى عنف واستغلال ورد ذكرها في المرجع السابق ص 3- 4

[97] - جمعية النجدة الاجتماعية (ديسمبر 2020). اثـر جائحة كوفيد- 19 على وضع النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان https://association-najdeh.org/en/files راجع ايضا

- Yassine, Dalal, (March 2021 ,4) An unequal present and future in a COVID19- world: The pandemic's impact on refugee women in Lebanon. https://www.mei.edu/publications/unequal-present-and-future-covid-19-world-pandemics-impact-refugee-women-lebanon

[98] - https://kafa.org.lb/ar/node/467

[99] - جمعية النجدة الاجتماعية (ديسمبر 2020)، مرجع سبق ذكره.

[100] UN Women, CARE, et.al. (2020 اكتوبر),

[101] - المرجع السابق

ايضا شكّلت حالات العنف ضدّ القصّر 14% من الحالات المبلّغ عنها خلال شهر كانون الاول 2020 من ضمنهم زوجات قاصرات [102] في حين تظهر احصاءات قوى الامن الداخلي للعامين 2020 و2021 ان الغالبية الساحقة من الشكاوى التي وردتها كانت من لبنانيين/ات (78% و82%) ولم تتجاوز نسبة الشكاوى من كل من النازحات واللاجئات 8%. تظهر احصاءات منظمة كفى ان نسبة السوريات من الحالات الجديدة التي استفادت من خدماتها ارتفعت من 19,5% عام 2020 الى 27% عام 2021، ولم تتجاوز 2% من الفلسطينيات. [103]، وشكّلت الاناث 80% من ضحايا حالات العنف المبلّغ عنها و75% من اجمالي المُبلّغين. وبلغت نسبة العنف الممارس ضدّ الزوجة، ومن قبل الزوج، ما يزيد عن 60% من الحالات، وتوزع الباقي بين الام والابنة والعاملة المنزلية (فقط ثلاث شكاوى من قبل الفئة الاخيرة). وقد استأثرت محافظة جبل لبنان بأعلى نسبة شكاوى على الخط الساخن 1745 (45% عام 2020 و50% عام 2021)، تلتها محافظة البقاع (14,5% عام 2020 و16,75% عام 2021)، في حين لامست باقي المحافظات عتبة 10% في خلال الفترات ذاتها. في المقابل تظهر احصاءات منظمة كفى توزعا أكبر بين المحافظات [104]. بيّنت المقارنة بين التبليغات الواردة في منطقة الشمال بين كانون الثاني واكتوبر 2020 مع الفترة ذاتها للعام 2021 ارتفاعا لامس 10% في الاعتداء الجسدي و3،54% في الاعتداء الجنسي [105]. وتظهر الاحصاءات الصادرة عن عدد من المنظمات العاملة في مجال تقديم الخدمات للناجيات من العنف ان معدّلات الاتصال بهذه المنظمات بين ايار 2020 وآب 2021، تفوق تلك الواردة الى قوى الامن الداخلي.

[102] - بحسب الاجابة الواردة من قوى الامن الداخلي على الاستمارة الموجهة لهم.

[103] https://kafa.org.lb/ar/node/493&https://kafa.org.lb/ar/node/467

[104] - المرجع السابق

[105] - الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (تم استلام المعلومات من رئيسة الهيئة السيدة لورا صفير عبر المقابلة التي اجريت معها في معرض التحضير لهذا التقرير)

الملحق رقم 2: جهود الوزارات في تنفيذ الاستراتيجية

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي

ربطا بالخطة، ورغم مضي ما يزيد عن عشر سنوات على اقرار القانون الخاص بمجانية وإلزامية التعليم لم تصدر المراسيم التطبيقية ولم يتم البدء بتنفيذ القانون حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. هذا، رغم اعلان الوزارة والمركز التربوي للبحوث والانماء عن اعدادها لهذه المراسيم. وأبرز الاسباب المعلنة لتبرير هذا التأخر عدم توفر الموارد، وعدم توفر بيانات بتاريخ مواليد الاطفال للتمكن من تحديد الاعداد المستفيدة، وتكلفة النزوح السوري على قطاع التعليم.

في العام 2020، وافق وزير التربية واللجنة العليا للمناهج على خطة عمل لتطوير المناهج وإجراءات التشغيل الموحدة التي أعدتها الفرق الأكاديمية في المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي [106]. كما وأطلق المركز التربوي سلسلة ورش عمل حول الإطار الوطني لتطوير المناهج. وأظهرت مراجعة اجرتها مؤسسة أديان للتعديلات المقترحة لكتب التربية الوطنية عامي1997 و2017، عدم ادماج النوع الاجتماعي والعنف في هذه الكتب بالشكل المطلوب [107]. ايضا استمر المركز التربوي للبحوث والانماء بتنفيذ العقد الموقّع مع منظمة ابعاد لإدماج هذه المفاهيم وغيرها في الانشطة الصفية واللاصفية، رغم ان الظروف التي نتجت عن الازمات والجائحة انعكست سلبا على امكانية التنفيذ بالوتيرة المرجوة [108].

[106] - تشكلت هذه اللجنة بقرار وزاري وتتالف من الجهات المعنية الوطنية وممثلين عن قطاع التعليم (المركز التربوي للبحوث والانماء، ووزارة التربية والتعليم العالي والمفتشية التربوية وكلية التربية وغيرها

[107] - اديان (2018) تقرير حول التعامل مع العنف والنوع الاجتماعي في المناهج والكتب لصفوف السابع والثامن والتاسع في لبنان (الذي تمّ تحت اشراف منظمة اليونيسكو والمديرية العامة للتربية في وزارة التربية ووحدة التنسيق الوطني لمنع التطرف العنيف، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومنظمة كفى عنف واستغلال)،
https://adyanfoundation.org/wp-content/uploads/10/2021/Assessment-of-Textbooks-and-Curricula-Report-Arabic1-2021-10-11-.pdf

[108] - مقابلة مع السيدة غيدا انماني رئيسة منظمة ابعاد

تستمر الوزارة بتنفيذ «سياسة حماية التلميذ في البيئة المدرسية» في المدارس الرسمية. الا انه لم تتوفر لدينا اية معلومات حول ما إذا تمّ البدء بتطبيقها في المدارس الخاصة. كذلك لم تتوفر اي معلومات من قبل الوزارة او المركز التربوي للبحوث والانماء حول موضوع عقد دورات توعية للشباب/ات في عمر المواعدة على العنف وعدد هذه الدورات والمستفيدين/ات منها وتوزعها الجغرافي [109]. وعلى صعيد مؤسسات التعليم المهني، أعدّت الوزارة، بالتعاون مع منظمة اليونيسف ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، وبتمويل من الحكومة الهولندية، تقريراً حول سياسة حماية المراهقين/ات والشباب في المدارس الفنية الزراعية الرسمية ومراكز التدريب لتعزيز دعم وتطوير المراهقين/ات والشباب في البيئة التعليمية الفنية الزراعية [110].

ورغم عمل المركز التربوي للبحوث والانماء خلال السنتين الماضيتين على وضع اطر مرجعية للتدريب المستمر للمعلمين/ات [111]، لم تتوفر اي معلومات حول تضمّن اي من هذه الاطر تدريبا حول ايصال هذه المفاهيم.
ويستمر قسم الخدمات النّفسيّة والاجتماع المركز التربوي بإنتاج سلسلة أنشطة دعم نفسيّ-اجتماعيّ موجّهة للمتعلّمين والمعلمين/ات [112]. وقد أطلق برنامج التعافي للعام الدراسي2021-2022 على مدى أربعة أسابيع، وغيره من المشاريع التي تهدف الى تقديم الدعم النفسي- الاجتماعي لتحضير الاساتذة والطلاب للعودة الى المدارس، والى تعزيز الوقاية من مختلف انواع العنف (الادمان، التنمر، العنف، بناء مهارات التواصل وحل الخلافات، والتعاطف، سلامة الاطفال على الانترنت، الخ..). كذلك، امّن المركز نسخاً

[109] - يعود عدم توفر المعلومات حول معظم هذه المواضيع لعدم اجابة وزارة التربية والتعليم العالي كما المركز التربوي للبحوث والانماء على الاستمارات التي وجهت لهما من قبل الهيئة الوطنية، كما الى عدم توفر بعض المعلومات حول هذه المواضيع على مواقعهما الالكترونية.
[110] - ارفق هذا التقرير بعدد من الملاحق حول نظام الاحالة وغيرها من القضايا الاساسية لتفعيل هذه السياسة https://www.unicef.org/lebanon/media/6336/file/UNICEF_YPP.pdf.pdf
https://www.crdp.org/sites/default/files/crdpcontent/files/2020011510531105.pdf
[111] - وذلك بالتّعاون مع مشروع كتابي 2 الممول من الوكالة الاميركيّة للتّنمية
[112] - USAID وارفقت بعضها بفيديوهات تفاعلية منها "صفات الصديق" للطلاب و"حياة متوازنة" للجهاز التعليمي https://www.crdp.org/news_

الكترونية من الكتب المدرسية والادلة التربوية المرتبطة بها لجميع المراحل والفروع لتسهيل فرص التعلم عن بعد للطلاب. بالإضافة الى هذا تمّ اعداد دراسة حول تطوير المناهج، لتحديد امكانية وسبل ادماج Makerspace في مناهج التعليم اللبنانية لتعزيز الابداع والخلق في اوساط التلامذة في مختلف المجالات [113]، ودراسة ميدانية (2020) حول «مدى رضا مختلف الأفرقاء عن التعليم عبر الانترنت/ من بعد خلال أزمة فيروس كورونا» [114].

وأخيراً رغم غياب العمل على استحداث فرع اختصاص في النوع الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، شهدت السنتين الاخيرتين تعيين ضابط ارتكاز جندري فيها، كما تمّ استحداث مركز «الاستدامة والمساواة الجندرية» في كلية ادارة الاعمال بدعم من الاتحاد الاوروبي.

وزارة الشؤون الاجتماعية

ركّزت الوزارة خلال السنتين الماضيتين على وضع الخطط والاستراتيجيات لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل تنامي هذه الظاهرة بفعل الازمات. فوضعت الخطة الإستراتيجية لحماية المرأة والطفل (2020-2027) بالتعاون مع اليونيسيف، وخطة العمل الوطنية للحدّ من تزويج الأطفال في لبنان. كذلك، أطلقت الوزارة "الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان"، التي أعدّتها مع الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في لبنان، وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الإسكوا، وبالتعاون مع مركز الدراسات لكبار السن. وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة نحو توفير الحماية لكبار السنّ والالتزام بالعناية بهم لتحسين ظروف عيشهم، خاصة في ظلّ التوقعات الديمغرافية للبنان التي تشير الى كونه سيصبح بلدا مسناً في المستقبل القريب [115].

إثر انفجار مرفأ بيروت، نفّذت الوزارة دورات توعوية في سبع مراكز خدمات إنمائية للفتيات والنساء المتضررات من الانفجار. وتم خلال هذه الدورات توزيع حوالي 700 رزمة خاصة بالنساء. يضاف الى هذا خدمات الدعم النفسي- الاجتماعي التي تتضمن خدمات الوقاية والاستجابة والخدمات القانونية التي تؤمنها الوزارة عبر مراكز الخدمات الانمائية التابعة لها (حوالي 220 مركز) والتي تتوزع على كافة المناطق اللبنانية.

[113] - https://www.crdp.org/sites/default/files/2021-04/Makerspace_complete_merged.pdf
[114] - https://www.crdp.org/sites/default/files/2021-D8.pdf
[115] - https://www.unescwa.org/ar/news/

كما ونظمت الوزارة عام 2020 دورة تدريبية استفادت منها 36 مساعدة اجتماعية حول «مفاهيم النوع الاجتماعي «. وعقدت في العام 2021 دورة تدريبية استفادت منها 16 مساعدة اجتماعية حول «أنشطة الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي»، واستتبعتها بدورة تكميلية للدورة السابقة للتأكد من جهوزية المساعدات الاجتماعيات لإعطاء أنشطة وقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بالإضافة الى هذا، انهت الوزارة، بالشراكة مع منظمة أبعاد، اعداد الإجراءات التشغيلية الوطنية الموحدة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. الا انه لم يتم إطلاقها بشكل رسمي بعد. وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بأعداد الشروط المرجعية لاستقدام خبير/ة لإنجاز نظام الاحالة الوطني. وبحسب الوزارة، شكّلت البيروقراطية الادارية من جهة، ومدى توفر الخدمات لاسيما في الاطراف اهم العقبات التي واجهت وتواجه اعداد وتبني نظام الاحالة الوطني.

وزارة الصحة العامة

ركزت الوزارة عملها على التعاطي مع الاوضاع الصحية المستجدة. فاهتمت بالتوعية على الجائحة، وسبل الوقاية منها، وتتبع ادارة الازمة الصحية وتداعياتها على القطاع الصحي وعملية التلقيح. وأولت اهتماما خاصا بالصحة النفسية التي برزت كحاجة صحية اولية نتيجة الازمات. فإلى جانب ما تقدمه عبر البرنامج الوطني للصحة النفسية، عملت الوزارة على رفع الوعي بين اصحاب العمل وحثّهم

على الالتزام بتحسين وتعزيز الصحة النفسية في مؤسساتهم، وزيادة عدد اصحاب العمل الذين يقومون بإدخال تغيير على مستوى السياسات والممارسات لتعزيز الصحة النفسية في مكان العمل. ولا بدّ لهذا من ان ينعكس ايجابا على الاناث في اماكن العمل. وفي هذا الإطار أطلقت الوزارة الميثاق الوطني والبوابة الالكترونية الوطنية للصحة النفسية في مكان العمل. وتوفر الاخيرة معلومات عامة عن الصحة النفسية، والميثاق، وعدد المؤسسات الملتزمة به، ودراسات حالة وشهادات، وخريطة لخدمات الصحة النفسية المتاحة [116].

[116] - وهو عبارة عن بيان نوايا يضع المبادئ الاساسية التي تلتزم بها المؤسسة لتضمن الصحة النفسية للعاملين/ات فيها وستعمل الوزارة على تشجيع أصحاب العمل على توقيعه. متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة الصحة العامة
www.mhworkplace.moph.gov.lb

كذلك، أعدّت الوزارة وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للإدارة العياضية للعنف الجنسي/ الاغتصاب (2020-2021) بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان، واليونيسف، كما شكلت لجنة وطنية لتطوير بروتوكولات وطنية موحدة للرعاية الصحية ولمتابعة الحمل والولادة وما بعد الولادة للمصابات أو المشتبه بإصابتهن بفيروس كورونا. وقام أعضاء اللجنة بإصدار إرشادات وطنية عن الممارسات السريرية الواجب اتباعها للعناية بالمرأة الحامل والطفل قبل الولادة وأثناءها وبعد الولادة خلال كوفيد -19. واصدرت هذه الارشادات بالإنجليزية والعربية والفرنسية لضمان توحيد الممارسات الصحية في كل من القطاعين العام والخاص. وتلقى أكثر من 1200 من مقدمي الرعاية الصحية تدريبات على هذه الارشادات [117].

وزارة الداخلية والبلديات

عملت مختلف المديريات العامة في هذه الوزارة على نشر التوعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في اوساط عناصرها وموظفيها وعلى تقديم الخدمات المطلوبة منها، وإن بدرجات متفاوتة.

المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ وزارة الداخلية

اظهرت مراجعة الاجابات الواردة من هذه المديرية العامة عدم قيامها بأي عمل لتنفيذ التدخلات المطلوبة منها. فهي لم تتعاون مع الجهات المعنية لأعداد، او المساهمة في اعداد وتنفيذ دورات تدريب لأعضاء الادارات والمجالس المحلية على حقوق الانسان ومفاهيم النوع الاجتماعي والتمييز القائم على اساسه. ولم تبادر لتنفيذ قانون تجريم التحرش الجنسي عبر حثّ الادارات والمجالس المحلية على وضع تعاميم في اماكن ظاهرة داخل مبنى البلدية والادارات المحلية وفي الاماكن العامة تحظّر التحرش الجنسي تحت طائلة القانون. وعزت المديرية سبب عدم قيامها بالمطلوب منها الى تداعيات الازمات والجائحة والتي حالت دون تواصلها و/أو تعاونها مع اي من الجهات المعنية.

واعلنت المديرية في اجابتها عن قيام بعض المجالس البلدية، بمبادرة فردية منها، بتقديم تسهيلات للمنظمات لإقامة حملات توعية حول العنف ضد المرأة والفتاة، وان نسبة هذه البلديات ارتفعت بعد انتشار الجائحة. ولم تتضمن الاجابة اي معلومات حول عدد البلديات التي قدّمت هذه التسهيلات او نسب الزيادة فيها. وفي حين اعلنت المديرية عدم حثّها البلديات على تفعيل دور لجان المرأة في التوعية ضدّ أخطار العنف ضدّ المرأة وتمكينها في المجالات المختلفة بالتعاون مع الجهات المعنية، اعلنت عن حضورها ورش عمل اعدتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية حول مكافحة العنف وسبل تأمين الوقاية والحماية والاستجابة.

[117] www.moph.gov.lb- متوفر على الموقع الالكتروني للوزارة

المديرية العامة للأمن العام

تعمل المديرية العامة للأمن العام على تطوير وتحديث مركزها الخاص بتدريب العسكريين، وتحديث البرامج التي تعتمدها.

في مجال مكافحتها لآفة الاتجار بالبشر، تعاونت المديرية العامة ونسّقت مع مختلف اجهزة انفاذ القانون والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لوضع «الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر، ومساعدتهم وحمايتهم في لبنان». وقد انتهت من وضع مسودة هذه الاجراءات، التي لا زالت مشروعا يُتابع مع الجهات المعنية لوضعه بصيغته النهائية.

ورغم نصّ الاستراتيجية التي وضعتها المديرية العامة للأعوام 2018-2022 على تطويع إناث بنسب أعلى كل سنة لتصبح بنسبة 25 % من عديد الأمن العام بحلول سنة 2022، بما يتناسب مع المساواة الجندرية، لم تتمكن المديرية من تنفيذ هذا الهدف بسبب نص قانون موازنة العام 2019 على وقف التوظيف في القطاع العام. وبالتالي، لم تتجاوز نسبة العناصر النسائية من عديد الامن العام عتبة 11%.

وبالإضافة الى كونها السباقة في توفير خدمة حضانة الاطفال لعسكريها لتسهيل الجمع بين العمل والمسؤوليات العائلية، كانت السباقة ايضا في تقديم تسهيلات للمرأة خلال فترة الجائحة. إذ سمحت للمرأة الحامل بالتوقف عن العمل طيلة فترة حملها، وسهّلت حصول النساء على اجازات ادارية، ومددت الاجازات القصيرة لدى توفر ظرف يدعو لذلك، وحرصت على وضع النساء في مراكز قريبة من اماكن سكنهن، وقدّمت تسهيلات للعسكريات مع اولاد يتابعن الدراسة.

لم تعلن المديرية في اجابتها عن عدد الشكاوى التي تتلقاها على خطوطها الساخنة او اي زيادة طرأت عليها، بل اشارت الى «تغيّر جميع اشكال الاتجار باليسر نتيجة الازمة الاقتصادية حيث سجل نقص في عدد العاملات في الخدمة المنزلية وعاملات الفن اللواتي تشكلن فئات هشّة عرضة للاتجار». وفي حين اعلنت عن ممارستها الرقابة الصارمة والمستمرة على تقيّد عناصرها بمدونة السلوك، وتلقيها الشكاوى بحق عسكريها، ومعاقبة المخالفين/ات منهم/ن، لم تقدّم اي معلومات حول عدد هذه الشكاوى، و/أو أي نسبة زيادة طرأت عليها في السنتين الاخيرتين ونسبة الضحايا اللواتي استفدن من خدمات المديرية (كالإحالة الى مراكز مساعدة الخ...).

المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

عملت المديرية العامة منذ العام 2019 على تطوير مواد حقوق الانسان ومفاهيم النوع الاجتماعي والتمييز القائم على اساسه في مناهج اكاديمية قوى الامن الداخلي، حيث يعمل قسم حقوق الانسان في المديرية العامة، ضمن امكانياته المحدودة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، على نشر ثقافة حقوق الانسان بين عناصره ومتابعة الشكاوى الواردة حول حالات العنف الاسري والاتجار بالأشخاص والتعذيب ومختلف انواع المعاملة اللاإنسانية، وتعزيز التواصل بين قطعات قوى الامن الداخلي.

وشمل عمل المديرية مذكرات الخدمة السابقة ووضع تفسير او توسّع في بعض موادها للإحاطة بالأوضاع الناشئة، كما شمل مواضيع الاتجار بالبشر والعنف الاسري والتحرش الجنسي والابتزاز الالكتروني. ودرّبت المديرية ما يزيد عن الالف عنصر (والعدد في ازدياد مضطرد)، على هذه المواضيع وعلى كشف حالات الاتجار بالبشر وتنفيذ قانون تجريم التحرّش الجنسي (قانون 2020/205) بعد صدوره.

وتتشدّد المديرية العامة في تطبيق المذكّرة العامة رقم 204/87 ش4 الصادرة تاريخ 2014/3/27، والتي تتعلق بوضع نظام للشكاوى المقدمة بحق عناصر قوى الامن الداخلي والعاملين لديها ومعالجتها، وتتخذ تدابير مسلكية مشددة بحق العناصر المخالفة. ولا تمارس المديرية اي تمييز بين الاناث والذكور في توزيع العمل والمهام، وتقدّم تسهيلات للعناصر النسائية لديها، خاصة في فترات الحمل والجائحة، لتمكينهن من الجمع بين الوظيفة والمسؤوليات العائلية. الا انها لم تتمكن من زيادة عدد عناصرها النسائية بحكم قرار وقف التوظيف في القطاع العام.

وقد كثّفت المديرية العامة عملها في مجال حملات التوعية على مختلف انواع واشكال العنف ضدّ النساء والفتيات والاطفال وضرورة الابلاغ عنه، ووفّرت الخطوط الساخنة لتلقي الشكاوى في هذا المجال. وبنتيجة الارتفاع في عدد شكاوى التحرّش الجنسي والابتزاز الالكتروني، عملت المديرية، بالتعاون مع عدد من الجمعيات، على انتاج العديد من الفيديوهات والمنشورات التوعوية التي تتعلق بهاتين الجريمتين. وتمّ تعميمها على وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي العائدة للمديرية. وفي حين افلحت ملاحقة حالات التحرش الجنسي ومعاقبة مرتكبيها في تراجع عدد الشكاوى من 23 في العام 2019 الى تسع حالات في العام 2020، شهدت حالات الابتزاز الالكتروني ارتفاعا من 645 شكوى عام 2019 الى 769 شكوى عام 2020.

وزارة الدفاع

عملت الوزارة على تحديث/تطوير مناهج الكلية الحربية وتضمينها مواد حول حقوق الانسان ومفاهيم النوع الاجتماعي. وتعاونت في هذا مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة المرأة في الامم المتحدة حول قرار مجلس الامن 1325 ومفاهيم النوع الاجتماعي. كما وعقدت الوزارة بالتعاون مع منظمات من المجتمع المدني العديد من الدورات التدريبية لعناصرها حول هذه المفاهيم، الا انها لم تقدّم اي معلومات حول عدد دورات التدريب هذه و/أو اعداد المستفيدين/ات منها. وقد عقدت هذه الدورات افتراضيا بسبب الجائحة وسياسات التعبئة العامة. واعلنت الوزارة عن عدم تمكّنها من زيادة العناصر النسائية في الوزارة بسبب قرار منع التوظيف في القطاع العام. الا انه تمّ تعيين عدد من النساء العسكريين بنسبة 50% في المدرسة الحربية كتلامذة ضباط.

أصدرت الوزارة قرارا باشراك العناصر النسائية في حالات الطوارئ والنزاعات للتعاطي مع حالات العنف ضد النساء والفتيات، وهي تعد حاليا مدونة سلوك حول كيفية التعاطي مع النساء في حالات الحرب والنزاعات والطوارئ. وتعمل قيادة الجيش حاليا على انشاء وحدة الجندر في الوزارة، والتي سيكون على سلّم اولوياتها وضع تعميم يحظر التحرّش الجنسي، رغم اعلانها عن عدم تلقيها اي شكاوى حول اساءة معاملة النساء والفتيات من قبل عناصر و/او موظفي القوى المسلحة. واعلنت الوزارة عن مراعاتها للنوع الاجتماعي في توزيع المساعدات على الاسر المتضررة في انفجار 4آب. وقد شكلت النساء نسبة 9% من اعضاء اللجنة المكلفة توزيع المساعدات.

مجلس الدفاع الاعلى/ المديرية العامة لأمن الدولة

أعلنت المديرية العامة عن إدماجها وتطويرها لمواد حقوق الانسان ومفاهيم النوع الاجتماعي في برامج تدريب عناصرها. لكن الجائحة حالت دون عقد دورات التدريب التي كانت تعقدها سابقا. واعلنت عن اصدارها نشرة توجيهية حول تجريم التحرش الجنسي بعد صدور القانون، وعن تعاونها مع منظمات دولية في وضع مدونة سلوك خاصة بعناصرها تضمنت كيفية التعاطي مع الاناث في اماكن الاحتجاز. كما اعتمدت نشرات توجيهية وتوعوية، وتعميماً حول العقوبات بحق المخالفين للحد من العنف في مجال عملها. ولم تتمكن من زيادة نسبة الاناث بين عناصرها، والتي لا تتعدى 7% من اجمالي عديدها، بسبب قرار وقف التوظيف في القطاع العام.

وزارة العدل

عملت الوزارة على تحديث/تطوير مناهج الكلية الحربية وتضمينها مواد حول حقوق- يخضع القضاة لمنهج تدريبي موحّد يحتوي على مواد حول حقوق الانسان. وقد عملت بعض منظمات المجتمع المدني، حتى قبل صدور القانون المتعلق بحماية المرأة وسائر افراد الاسرة (2014/293)، على التعاون مع وزارة العدل والسلطة القضائية ونقابتي المحامين على تأمين تدريب للقضاة والمحامين على مفاهيم النوع الاجتماعي والتمييز القائم على اساسه

- بتاريخ 2019\9\4 وقعت وزارة العدل على المبادرة المشتركة المتعلقة بالمساعدة القانونية مع كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بدعم من الحكومة الكندية وبالتعاون مع نقابتي المحامين في بيروت والشمال. ويساهم هذا المشروع في تحسين الاستقرار الاجتماعي عبر توفير ادوات وخدمات متنوعة من المساعدة القانونية بالإضافة الى تعزيز عدالة الاحداث تحت رعاية وزارة العدل.

- عملت الوزارة من ضمن مجموعة الوصول الى العدالة (والتي تضم برنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ونقابتي المحامين في بيروت والشمال) على تنفيذ مشاريع نموذجية تتعلق بالمساعدة القانونية. كنتيجة لهذا تم انشاء مكاتب مساعدة قانونية في كل من صيدا وبعلبك وطرابلس وباشرت عملها في تقديم الخدمات القانونية (توفير معلومات، توعية على الحقوق وتقديم المشورة والمساندة القانونية والقيام بالوساطة وتأمين التمثيل القانوني للفئات المهمشة والاكثر حرمانا وبخاصة منهم النساء من مختلف الطبقات والجنسيات وعديمات الجنسية) [118].

- كما تعمل الوزارة على اصلاح وتحسين نظام المعونة القضائية ومواكبة عمل القضاة وتطوير قانون حماية الاحداث المعرضين للخطر [119]

- ويؤمل ان تؤدي هذه الاصلاحات الى تسهيل وصول المعنفات الى العدالة، ومعالجة الاشكاليات المهمة التي يطرحها النظام المعتمد

[118] - مقابلة مع القاضية انجيلا حاغر والقاضي ايمن احمد من وزارة العدل

[119] - مقابلة مع القاضي رجا ابي ناحر من وزارة العدل

حاليا. ويأتي في طليعة هذه الاشكاليات [120]:

- كون المعونة القضائية لا تشمل الدعاوى الجزائية،
- عدم استفادة اللاجئين/ات والنازحين/ات منها (رغم كون اللجوء الى القضاء وتقديم الشكاوى متاح امام الجميع دون تمييز على اساس الجنسية او غيرها، بمن فيهم الذين لا يملكون اقامة شرعية، مع وجود محام او كفيل امام الشرطة والنيابات العامة)،
- تقديم هذه الخدمة من قبل قضاة ومحامين متدرجين ممن يفتقرون للخبرة المطلوبة، وعدم قيام نقابة المحامين بالجهد المطلوب لسد هذه الفجوة.
- ضعف معرفة غالبية النساء بإمكانية الاستفادة من المعونة القضائية في دعاويهن امام المحاكم الروحية وبكونها تعفي المستفيد/ة منه من الرسوم دون التكفّل بتكاليف المحامي. ولهذا انعكاسات سلبية أكبر على المرأة بالمقارنة مع الرجل إذ تجد نفسها في موقف ضعف في مواجهة الرجل القادر على تكليف محامي، ان في المحاكم المدنية او الروحية.
- وفي ضوء تاريخ عمل الوزارة على تنزيه القوانين من التمييز، يندرج عمل الوزارة خلال فترة الازمات الاخيرة في المجالات التالية:
- عمل الوزارة الحالي مع منظمة كفى عنف واستغلال على وضع القانون النموذجي الشامل لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، الذي نصّت خطة العمل على وضعه
- استمرار القضاء العدلي في اصدار اوامر حماية للنساء المعنفات في ظلّ الظروف السائدة.
- مباشرة النائب العام لدى محكمة التمييز بفتح شكاوى فورية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري، وعدم اشتراط تقديم شكوى أمام النيابة العامة والاكتفاء بالاستماع إلى إفادة النساء عبر الهاتف في حال لم تتمكّن من الحضور إلى مركز المفرزة القضائية المتخصصة
- فيما يتعلق بقضايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي (قانون المحاكمات الجزائية)، وانسجاما مع المعايير الدولية، اصدرت النيابة العامة التمييزية قرارا يقضي باستحداث غرفة داخل قصر عدل بيروت مخصصة للاستماع الى افادة ضحايا التحرش الجنسي القاصرين/ات بمفردهم من قبل القاضي المتخصص من دون وجود اي من افراد الضابطة العدلية في هذه الغرفة.
- تعاون الوزارة مع لجنة برلمانية فرعية منبثقة عن لجنة حقوق الانسان النيابية لأعداد جدول يتناول تعديل العبارات التي تحط من الكرامة الانسانية الواردة في مختلف القوانين المدنية والجزائية تمهيدا لتقديم اقتراح قانون بشأنه
- انشاء مديرية السجون في وزارة العدل التي لم تباشر عملها بعد بسبب عدم توفّر التمويل وبدء العمل على تعديل قانون السجون بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة للسجونUNDOP
- تعاون الوزارة الوثيق، سابقا وحاليا، مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والجهات المعنية في متابعة وضع وسنّ القوانين الرامية الى ازالة التمييز الواقع بحق المرأة والفتاة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، اقتراح قانون يخوّل الام فتح حساب مصرفي

[120] - تم ذكر هذه الاشكاليات من قبل المحامية منار زعيتر، خلال المقابلة التي اجريت معها في اطار الاعداد لهذا التقرير

دائن لولدها القاصر، تعديل قانون حماية الاحداث المعرضين للخطر، تنظيم زواج القصّر، تعديل قانون الجنسية والعقوبات وقانون حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري، وتجريم التحرش الجنسي الخ

- المشاركة في كل ما تدعى اليه الوزارة من انشطة تتعلق بالمرأة (رغم عدم توفّر اي احصاءات حول عدد الانشطة ومواضيعها والمشاركين فيها بسبب الافتقار الى المكننة).

- بالإضافة الى العمل الوارد اعلاه، استمرت وزارة العدل خلال السنتين الماضيتين بمتابعة مسار التعديل المقترح للقانون 2011/164 المتعلق بالاتجار بالبشر لزيادة فعالية القانون في مجال الحماية وللتماشج مع المعايير الدولية والتطورات في هذا المجال [121].

- كذلك، شاركت وزارة العدل، الى جانب جهات رسمية وأخرى غير رسمية، في ورش العمل واللقاءات والاجتماعات التي نظّمها المكتب الخاص بمنظمة الهجرة الدولية، بدعم وتمويل من مكتب وزارة الخارجية الاميركية لمراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته. وخلصت هذه اللقاءات الى تطوير مسودة الاجراءات العملية الموحدة التي تشكّل اداة لجميع الاطراف المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما بالنساء والاطفال.

وزارة الاعلام

اقتصر عمل الوزارة على المشاركة في حملات توعية على حقوق المرأة وعلى الجائحة أطلقتها وزارات اخرى و/أو منظمات مجتمع مدني، وعلى وضع مدونة سلوك للإعلاميين/ات وللإعلانيين/ات دون اشراك اي من الافرقاء المعنيين بوضعها. ولم تقم الوزارة بأعداد او تنفيذ و/ او المساهمة في اي دورات تدريبية للعاملين/ ات في الاعلام والاعلان حول مفاهيم النوع الاجتماعي والتمييز والعنف ضدّ المرأة في وسائل الاعلام والاعلان، ولم تنشئ لجنة الاختصاصيين التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية لرصد الصور النمطية للمرأة في الاعلان والاعلام، والعمل على مكافحتها. كذلك، لم تعمل على حثّ وسائل الاعلام على وضع اجندة جندرية لتحسين اوضاع المرأة في المؤسسات الاعلامية والاعلانية كماً ونوعاً. وبررت عدم القيام بالتدخلات المطلوبة بسبب افتقار الوزارة الى الموارد البشرية والمادية [122].

[121] يرمي هذا التعديل الى وضع قانون حديث مستقل لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر يتم فيه الاخذ بجميع منحرجات بروتوكول باليرمو سواء لجهة تفعيل مكافحة الجريمة او لجهة حماية الضحايا، وتفعيل التعاون الدولي، وانشاء هيئة وطنية لمكافحة هذه الجريمة، ووضع الية اجرائية لإعلان حالة الضحية مع التشديد على استغلال من هم/ن دون 18 سنة والنص على اجراءات خاصة بهم (احيل الى مجلس الوزراء بتاريخ 2018/5/24). وتلحظ التعديلات ايضا تعيين نائب عام او محام عام متخصص بالنظر بقضايا الاتجار بالبشر في كل محافظة، وقيامه بتشكيل لجنة موقتة تتولى متابعة وادارة حالات ضحايا الاتجار بالبشر. ما تنصّ التعديلات ايضا على انشاء حساب في وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة ضحايا الاتجار وتقديم مساعدات مالية لهم، بما فيهم اللبنانيين في الخارج على ان يتم تمويل هذا الصندوق من مصادرة المبالغ المتاتية عن هذه الجرائم.

[122] - المعلومات الواردة مستقاة من اجابة وزارة الاعلام في معرض التحضير لهذا التقرير.

وزارة الثقافة

أظهرت اجابة الوزارة وزيارة موقعها الالكتروني عدم قيامها بالتدخلات المطلوبة لجهة تقديم التشجيع والدعم لإنتاج فكري وفني هادف للتوعية حول حقوق الانسان والمرأة وظاهرة العنف ضدّ النساء والفتيات، والى رفع مستوى اهتمام الكتاب والفنانين/ات بظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاطره. وقد اعطت التبرير لانعدام العمل هذا الى انعدام الموارد المالية والبشرية والتقنية التي فاقمتها الاوضاع الناجمة عن الازمات والجائحة [123].

وزارة المالية والمعهد المالي

عملت الوزارة والمعهد المالي منذ العام 2019 على اعداد وتطوير برامج لبناء قدرات موظفي الوزارات على الماح النوع الاجتماعي في الموازنة. وقد عقدت لهذه الغاية ثلاث دورات تدريبية حول ادماج النوع الاجتماعي في الموازنة استفاد منها 43 من المسؤولين/ات الماليين ورؤساء الدوائر والمحاسبين العاملين في وزارة المالية ووزارة الاعلام ووزارة الاشغال والنقل ووزارة العدل ووزارة المهجرين ووزارة الزراعة ورئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والمغتربين والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي ووزارة التربية، بالإضافة الى ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي. كذلك قدم المعهد المالي الى الجهات المعنية اقتراحاً حول ضرورة استبدال موازنة البنود بنوع أخر من الموازنات التي تتيح تقييم إثر صرف الاعتمادات في تحقيق الاهداف التي رُصدت لأجلها، الا ان هذا الاقتراح لم يلق تجاوبا من المعنيين.

[123] - المعلومات الواردة مستقاة من اجابة وزارة الثقافة في معرض التحضير لهذا التقرير.

الملحق رقم 3: امثلة حول بعض المواد التدريبية

المادة التدريبية	الجهة المُعدّة و/أو الداعمة
دليل ادارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عن بعد في حالات الطوارئ: دليل تدريبي للعاملين\ات في ادارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	منظمة ابعاد، بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان، وبدعم من الحكومة السويدية
دليل اختصاصي الصحة النفسية لتوفير الدعم النفسي للمتضررين من انفجار بيروت	وزارة الصحة العامة
قائمة مرجعية للممرضين/ات لرعاية الصحة النفسية للأشخاص في الحجر الصحي ومنشورا تثقيفيا للأشخاص في الحجر الصحي	وزارة الصحة العامة
ارشادات الصحة النفسية للام للاستعمال من قبل مقدمي الخدمات	وزارة الصحة العامة صندوق الامم المتحدة للسكان، بدعم من السفارة الكندية في لبنان
الدليل العملي للاعلاميّين حول التغطية الاعلاميّة لمواضيع الصحّة النفسيّة واستخدام المواد المسبّبة للادمان [124].	البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة العامة بدعم من منظمة الصحة العالمية
البروتوكول الموحد للصحة - دليل المحراء الطبيين ومقدمي الرعاية الصحية الاولية في السجون اللبنانية.	وزارة الصحة العامة بالتعاون مع مركز ريستارت
نماذج للتدخل على كل من المستويات مع اعطاء اولوية الى تطوير برامج وانشطة لصالح ضمان حماية افضل للاطفال	مركز ريستارت
دليل حول الاصول القانونية للخبرة ومدونة سلوك للأطباء الشرعيين اللبنانيين	مركز ريستارت بالتعاون مع الاتحاد الاوربي
ورشة عمل حول تطبيق القانون رقم 205 استشارات تقنية مع اصحاب الاعمال: مجموعة ادوات لاصحاب العمل	هيئة الامم المتحدة للمرأة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الجامعة الاميركية في بيروت/ كلية سليمان العليان لادارة الاعمال، منظمة ابعاد والرابطة اللبنانية لسيدات الاعمال ونواة للمبادرة القانونية.
المساءلة عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: توجيهات وتوصيات إلى العاملين في مجال العدالة الجنائية	اللجنة الدولية للحقوقيين
جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: المبادئ والممارسات الموصى بها حول الادلة	اللجنة الدولية للحقوقيين
معجم المصطلحات الخاصة بأنواع العنف	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بدعم من الحكومة الالمانية
دليل مجموعات الدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ لمقدمي الرعاية	منظمتي ابعاد وسلامة
دليلين حول «الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الألف إلى الياء» و«تعزيز الوالديّة الايجابيّة»	منظمة ابعاد
دليل تدريب على المواطنة الحاضنة للتنوع	منظمة احيان

[124] https://www.moph.gov.lb/ar/Pages/22726/6

الملحق رقم 4: امثلة حول بعض مشاريع وكالات الامم المتحدة

أ) المشاريع الثلاث التي نفّذها صندوق الامم المتحدة للسكان وهي مشروع «تعزيز مشاركة وقدرات المؤسسات الحكومية - الوطنية والمحلية - ومؤسسات المجتمع المدني للنهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك في السياقات الإنسانية»، ومشروع « زيادة الاحساس بالرفاه عند النساء والفتيات اللواتي يستفدن من برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وخدماته المدعومة»، ومشروع « تعزيز الاليات المؤسساتية والسياسات لتحسين الاوضاع القانونية للنساء والفتيات وازالة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة الجندرية».

ب) المشاريع الخمس التي نفّذها برنامج الامم المتحدة الانمائي وهي: مشروع « ضمان أمن الجماعات ووصولها للعدالة»، ومشروع « مبادرة معاً اقوى/ برنامج رائد لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي»، ومشروع «تمكين المرأة اقتصاديا»، ومشروع « ورش عمل تنفيذية لأرباب العمل وصناع القرار»، ومشروع «إطلاق حملات لمناهضة التحرش الجنسي في اماكن العمل».

ج) برنامج نفّذته هيئة الامم المتحدة للمرأة لتعزيز التوعية على دور المرأة كعاملة تغيير في تحويل الصراع، في الماضي والحاضر والمستقبل، عبر احياء الذاكرة الجماعية، خاصة لجهة تأثير الحرب على النساء والفتيات، والدعوة الى تجنب العودة الى الحرب الاهلية والعمل على المصالحة [125].

د) المشاريع الست التي أطلقها صندوق المرأة للسلام والعمل الانساني على مستوى القاعدة الشعبية لتعزيز مشاركة المرأة في عملية الاستجابة والتعافي من انفجار مرفأ بيروت والى تسليط الضوء والتوعية على الاثر الايجابي لوجود المرأة ومشاركتها في صنع القرار في عمليات التعافي وبناء السلام [126].

[125] - المرجع السابق

[126] - الأمم المتحدة في لبنان تطلق صندوقاً لدعم منظمات حقوق المرأة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية الاستجابة والتعافي من انفجار مرفأ بيروت التاريخ: 11 يونيو، 2021 [بيان صحفي

https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/06/2021/the-united-nations-in-lebanon-launches-fund-to-support-womens-rights-organizations

الملحق رقم 5: جدول يظهر تفاوتا بين الاعداد الاساسية المستهدفة واعداد المستفيدين/ات الفعليين

نوع التدخل	عدد المستفيدين/ات	الهدف الاساسي
تقديم الاستشارة والمساعدة القانونية فيما يتعلق بالإقامة القانونية	25,450	40,000
تقديم الاستشارة والمساعدة القانونية فيما يتعلق بتسجيل القيد المدني بما فيه تسجيل الزواج والولادات	37,400	100,000
المعدل الشهري لعدد الافراد الذين قاموا بتقديم المعلومات والتواصل ورحود الفعل الى الاشخاص المعنيين	2,733	8,195
عدد ذوي/ذوات الاحتياجات الخاصة الذين يتلقون المشورة الشخصية وادارة الحالة والدعم النفسي -الاجتماعي	16,924	17,370
عدد النساء والفتيات والفتيان والرجال المعرضين للخطر والناجين الذين تلقوا خدمات الوقاية والاستجابة في المساحات الامنة	37,692	140,000
عدد النساء والفتيات اللواتي تم تحسيسهن على العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي	62,735	229,400
عدد الفتيات والفتيان الذين يتلقوا دعم نفسي-اجتماعي مركز او و/او خدمات ادارة حالة لحماية الاطفال	36,892	35,500
عدد مقدمي الرعاية الذين يحصلون على خدمات الوقاية للأطفال	17,756	31,000
عدد الفتيات والفتيان المشاركين/ات في انشطة حماية الطفل المنفّذة في المجتمعات المحلية	38,111	78,000
عدد الحالات المقدمة من قبل السوريين لإعادة التوطين / او لقضايا إنسانية اخرى	6,322	8,520

الملحق رقم 6: عدد المراكز في الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الاولية 2019-2020 [127]

المحافظة	2019	2020	المراكز التي لديها طبيب نفسي وأدوية صحة نفسية المتخصصة [128]
بيروت	15	15	9
جبل لبنان	59	62	10
الشمال	37	37	5
عكار	24	25	4
البقاع	22	25	7
بعلبك- الهرمل	21	21	4
الجنوب	30	30	7
النبطية	30	30	3
المجموع	238	245	49

[127] المرجع السابق

[128] - تم الحصول على هذه الارقام من الموقع
https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/List20%Of20%PHCCS20%Within20%The20%MOPH20%Network20%That20%Have20%An20%Operating20%Psychiatrist20%2021_11_2024%.pdf

الملحق رقم 7: امثلة حول البرامج والمشاريع التي تقوم بها جهات دولية في مجال تمكين المرأة

- مشروع الاتحاد الاوروبي لتمكين المرأة (اكتوبر 2019- اكتوبر 2022) الذي يهدف الى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الآليات المؤسساتية التي تعمل على تحقيق المساواة الجندرية، الذي تنفّذه منظمة اكسبرتيز فرانس (Expertise France).

- الخطة الخمسية (2019-2024) لمجموعة المشرق للجندر في البنك الدولي، التي تهدف الى تقديم الدعم التقني للبنان وغيره من دول المشرق لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وتوفير الفرص لبناء مجتمعات شاملة، مسالمة ومستدامة حيث يستفيد الجميع من النمو الاقتصادي. ويتم هذا بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في عملية التنمية. وتؤمن المجموعة الدعم للأولويات والمبادرات الحكومية والانشطة الاقليمية الاستراتيجية التي تهدف الى ازالة العوائق امام مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي. وتنضوي اهداف هذه الخطة الخمسية تحت محاور ثلاث هي: ء) الحوار والمشاركة، ب) المعلومات والمعرفة، ج) الابتكار لتحقيق النتائج. وتعمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كمنسق للأنشطة في لبنان، بالإضافة الى كونها، الى جانب وزارة الاقتصاد والتجارة، عضوا في اللجنة التسعيرية لخطة هذه المجموعة.[129]

- تنفيذ هيئة الامم المتحدة للمرأة «شركاء من أجل التغيير» مشروع « تعزيز الاستقرار والترابط الاجتماعي في لبنان عبر اشراك النساء في منع وادارة النزاعات (2019-2020)» بالتعاون مع مركز الوساطة المهنية في الجامعة اليسوعية في بيروت، بدعم من مؤسسة ريبيكا دايكس والحكومة الفنلندية. وساهمت قوات الامم المتحدة في لبنان (UNIFIL) في تسهيل عملية التواصل مع جماعات اللاجئين الفلسطينيين. وتعمل على تطوير مشروعها هذا واقامة ثماني شبكات وساطة اضافية بدعم من حكومة فنلندا.[130]

[129] https://www.worldbank.org/en/programs/mashreq-gender-facility

[130] - Impact Story: Palestinian refugee women in Lebanon take prominent roles in resolving conflict https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-covid-19-sgbv-situation-lebanon-inter-agency-sgbv-task-force-lebanon-may2020 & https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/09/2021/from-where-i-stand-women-and-youth-can-play-a-significant-role

الملحق رقم 8: امثلة حول الدراسات التي تم إعدادها

- « ما دون الظاهر: فهم الاسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال والنساء في لبنان»
- «المعايير الدنيا لإنشاء وإدارة مراكز إيواء خاصة بالناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي»
- « تعزيز وصول الناجيات من العنف الاسري الى المحاكم اللبنانية: مقاربة عملية»
- « الزواج المبكر: أسبابه وآثاره ونتائجه السلبية على القاصرات اللبنانيات واللاجئات السوريات والفلسطينيات في لبنان»
- «اولويات النساء في لبنان ومدى شعورهن بالحاجة الى الحماية»
- «تقرير التقييم الوطني عن الحقوق الجنسية والحقوق الانجابية في لبنان»
- «الاعلام الجندري: تمثيل المرأة والرجل في الاعلانات اللبنانية»
- «نحو أرضية حماية اجتماعية في لبنان: السياسات المتاحة والتكلفة المقدرة للمِنَح الاجتماعية المرتبطة بدورة الحياة»
- « قراءة تحليلية لقرارات الحماية الصادرة في العامين 2018-2019»
- «الدولة المدنية في لبنان والقوانين ذات الصلة»
- « العنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: قوانين غير ملائمة، سبل انتصاف غير فعّالة»
- « الأمن الاقتصادي للمرأة دراسة أولية حول الأمن الاقتصادي للمرأة فيما يتعلق بقطاعي الزراعة والاعمال التجارية في لبنان»
- «تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: ما هي الاثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة»
- «خارطة للبرامج والسياسات والخدمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان»
- «الاغلاق خلال كوفيد-19 وتنامي العنف ضد النساء: وعي اسباب العنف الاسري خلال الجائحة»
- «عرض قضايا الجندر والعنف في الكتب والمناهج المدرسية»
- « وظائف أفضل ومستقبل أكثر اشراقا: الاستثمار في رعاية الاطفال لبناء الرأسمال البشري»
- « حاجات وتحديات النساء اللبنانيات والسوريات العاملات في الدعارة»
- « اجراءات خاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي: مناصرة لقانون تجريم التحرش الجنسي في لبنان»
- « ما بعد كوفيد-19: خطة نسوية للاستدامة والعدالة الاجتماعية»
- « أوضاع النساء في لبنان: تقييم مدى وصول النساء الى الفرص الاقتصادية، تراكم ونشاط الرأسمال البشري»
- وصول المراهقات الى خدمات الرعاية الصحية الاولية: العوامل المساعدة والمعيقة»

المراجع

المراجع بالانكليزية

ABAAD (2021). Case studies on Engaging with religious actors on gender inequality and gender-based violence. https://www.abaadmena.org/programmes/primary-prevention/project5814-cb239d76639475-7466

ABAAD & SALAMA (2021). Programme RA. 2nd edition. https://www.abaadmena.org/programmes/gender-equality/project 608689f12de06829816-289

ABAAD (2021). COVID19- Lockdown and the Increased Violence Against Women: Understanding Domestic Violence During a Pandemic. https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1630936252.pdf

ABAAD (2021).Boyhood and Masculinities in Lebanon and the MENA Region. https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1629986523.pdf

ABAAD (2020). Mapping gender based-violence programmes, services, and policies in Lebanon. https://www.abaadmena.org/programmes/remote-gbv-case-management-during-emergencies-guidlines/project60-ec3fc1bed0b74526677-0

ABAAD (2020). A rapid gender analysis of the August 2020 Beirut Port Explosion https://reliefweb.int/report/lebanon/rapid-gender-analysis-august-beirut-port-explosion-intersectional-examination

ABAAD, Promundo, & United States Institute for Peace (2017). A Qualitative Study on War, Masculinities, and Gender Relations with Lebanese and Syrian Refugee Men and Women. https://imagesmena.org/wp-content/uploads/04/2017/IMAGES-Study_Quali_Eng.pdf

ABAAD SenseMaker as a Monitoring and Evaluation Tool for Gender-Based Violence Programs and Services in Lebanon: Lessons Learned About Feasibility and Added Value https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1548079955.pdf

ABAAD and DRC (2015). Practical Guidelines on Engaging Men Against Gender-Based Violence For the promotion of Gender Equality
ebook.1496120823.pdf (abaadmena.org)

ActionAid's Beirut Blast Response Plan (August 2020 ,17).
https://actionaid.org/stories/2020/actionaids-beirut-blast-response-plan

ADYAN, UNESCO, & Institute of Citizenship and Diversity Management (2018). Report on: The Portrayal of Gender and Violence in Lebanese Curricula and Textbooks (Grades 9& ,8 ,7).
https://adyanfoundation.org/wp-content/uploads/10/2021/Assessment-of-Textbooks-and-Curricula-Report-English1-2021-10-11-.pdf
https://adyanfoundation.org/wp-content/uploads/10/2021/Assessment-of-Textbooks-and-Curricula-Report-Arabic1-2021-10-11-.pdf (For Arabic version)

Aref El-Aref International Law Office (January 2021). OPINION: Lebanon's sexual harassment law: a sea-change for the Middle East?
https://news.trust.org/item/86-20210107173908o2d/

AUB/ OSB, MEPI & SAWI (January 2022). Talking Gender Lens Investing (GLI) in the MENA: Leveraging Finance for Social Change! Enroll Now!
https://aub.edu.lb/cibl/Documents/SAWI_GLI_Fact20%sheet_eng.pdf

BSR. (October 2019). Making Women Workers Count: A Framework for Conducting Gender Responsive Due Diligence in Supply Chains.
https://www.bsr.org/en/ourinsights/report-view/making-women-workers-count-gender-responsive-due-diligencereport

Beckert, Helen (2016).The Effects of Denazification on West German Education
https://digitalcommons.murraystate.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1015&context=scholarsweek

Calfat, N., N. (2019). The Frailties of Lebanese Democracy: Outcomes and Limits of the Confessional Framework. http://dx.doi.org/10,1590/S8529,2018400200002-0102

Central Administration of Statistics & UNDP .(2021) The Life of Women and Men in Lebanon: Main Findings from Statistical Portrait
http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Gender/Main20%Findings20%presentation.pdf

CEDAW Committee on the Elimination of Discrimination against Women (November 2021). Replies of Lebanon to the list of issues and questions in relation to its sixth periodic report of Lebanon https://digitallibrary.un.org/record/3895073?ln=en

CARE: Rapid Gender Analysis COVID19- and Beyond Lebanon – May 2020 https://www.careevaluations.org/wp-content/uploads/CIL_RapidGenderAnalysis_COVID19-_FINAL2007022-.pdf

Center for Educational Research and Development (CRDP) (2020). MakerSpaces in international and Lebanese contexts: Recommendations for decision makers https://www.crdp.org/sites/default/files/04-2021/Makerspace_complete_merged.pdf

Caramazza. G, (2019), Lebanon's Social Media Looks like the Wild West, and Women reporters are in the Crosshairs', The New Arab, 4 December. https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/4/12/2019/ lebanons-women-reporters-being-harassed- for-reporting-the-truth

Centre for Social Sciences Research & Action (November 2021), Civil society review, Challenging Power: Gender and Social Justice in the Middle East, Beirut. https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/csrissue5i-nov-2021 thecessra_0.pdf

Council of Europe (2008). Combating violence against women: minimum standards for support services https://www.coe.int/t/dg2/equality/domesticviolencecampaign/Source/EG-VAW-CONF(2007)Study20%rev.en.pdf

Durable Solution Platform, DRC, IRC, Mercy Corps, NRC, Save the Children. What Next for Livelihood programs in Lebanon https://reliefweb.int/report/lebanon/what-next-livelihoods-programmeslebanon-responding-during-economic-crisis-and-covid

Devercelli, Amanda E.; Beaton-Day, Frances. (2020). Better Jobs and Brighter Futures: Investing in Childcare to Build Human Capital. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/35062/10986 License: CC BY 3,0 IGO."

EU & UN WOMEN (2021 JULY). European Union Sector Specific Gender Analysis: An In-depth Sectoral Examination of Feminist and Women's Rights Issues in Lebanon https://www.euneighbours.eu/sites/default/files/publications/-00537-2021/10-2021un-women-eu-lebanonfinal-web.pdf

ESCWA (September2021). Multidimensional poverty in Lebanon A proposed measurement framework, and an assessment of the socioeconomic crisis https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-lebanon-english.pdf

ESCWA (2020). Propelling Women into Entrepreneurship in the Arab Region The Role of Information and Communication Technology (ICT) https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/propelling-women-entrepreneurship-arab-region-english.pdf

El-Kaakour, Helimeh (2020), Pursuing Equality in Rights and Representation: Women's Experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections, UN Women. women candidates in lebanon 2018 parliamentary electionsreport design adjusted.pdf (unwomen.org)

El Feki, S., Heilman, B. and Barker, G., Eds. (2017) Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa. Cairo and Washington, D.C.: UN Women and Promundo-US. https://promundoglobal.org/wp-content/uploads/05/2017/IMAGES-MENA-Multi-Country-Report-EN16-May-2017web.pdf

El-Jardali, F., Yehia, F. (April 2014). K2P Policy Brief: Securing Access to Quality Mental Health Services in Primary Health Care in Lebanon. Knowledge to Policy (K2P) Center, Beirut, Lebanon https://www.aub.edu.lb/k2p/Documents/Policy20%Brief-Mental20%Health-Arabic16-04-2014-.pdf

Gender-Based Violence Action Coalition (2021). Blueprints on GBV https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1617715896.pdf

GBVIMS, UNICEF, HIF, USAID,& IRC. (July 2021). GBV Case Management Companion Guide GBVIM-Companion-Guide1-.pdf (gbvims.com) English copy https://www.gbvims.com/wp/wp-content/uploads/AR_GBVIMS-Companion-Guide_Final.pdf Arabic copy

Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS). COVID19- Quarter 2020 1, April 2020 ,22. http://gbvims.com/wp/wp-content/uploads/Overviewof-the-GBVIMS2.pdf

Global Women's Institue and CARE (January 2020). Empowered Aid: Transforming Gender and Power Dynamics in the Delivery of Humanitarian Aid: Participatory action research with refugee women & girls to better prevent sexual exploitation & abuse—Lebanon Results Report, https://globalwomensinstitute.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs1356/f/downloads/GWI-CAREEmpoweredAid-Lebanon-Results20%Report-remed.pdf

GBV sub cluster,USAID, Global Communities Partners for Good &UNFPA (March 2020) GBV Monitoring & Evaluation Toolkit https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/gbv_me_toolkit_english_final.pdf

Gili, M.E. Lopez- Navarro, A. Castro Gracia, C. Homar, C. Navarro Guzman, M. Garcia- Taurro, J. Garcia- Campar, & M.Roca (2016). "Gender differences in mental health». Psicothema pp. -407 413. http://www.psicothema.com/pdf/4343.pdf

Global Network of Women Peacebuilders (GNWP) and CORDAID. (Financing for the Implementation of National Action Plans on UN Security Council Resolution 1325:Critical for Advancing Women's Human Rights, Peace and Security https://web.archive.org/web/20171222051134/https://www.cordaid.org/media/medialibrary/10/2014/FinancingUNSCR27_2014_1325oct.pdf

Goodman Lisa A., Dutton, M. A., Weinfurt, K.P., & Cook, S.L. (2003). The Intimate Partner Violence Strategies Index Violence Against Women 186-163:(2)9, February 2003. DOI:1077801202239004/10,1177

Hester, M. & Lilley, S.J. (2014). Preventing Violence against Women: Article 12 of the Istanbul Convention. https://rm.coe.int/168046e1f0

Himaya. (December2020). Break the Silence. Be a Qudwa. The Campaign Wrap-Up https://www.himaya.org/sites/default/files/report/23%IAMQUDWA20%-20%Campaign20%Wrap-up_compressed_0.pdf

Himaya(Aug.-4Sept.2020 ,4). Post-Blast Report: What have we been up to since August 4th? https://www.himaya.org/sites/default/files/report/Beirut20%Blast20%__Monthly20%Report-Final_compressed.pdf

Human Rights Watch (March 2020 ,5). Lebanon: Sexual Harassment Law Missing Key Protections Lacks Prevention Measures, Labor Law Reforms, Monitoring. https://www.hrw.org/news/05/03/2021/lebanon-sexual-harassment-law-missing-key-protections

Human Rights Watch (November 2020 ,4). Human Rights Watch Submission to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women on Lebanon. 79th Pre-Session. https://www.hrw.org/news/04/11/2020/human-rights-watch-submission-committee-elimination-discrimination-against-women

Inter-Agency Coordination Lebanon, SGBV (2021). Survey Impact of Covid19- on GBV Programming January 2021 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SGBV20%TF20%Lebanon_Survey_Impact20%od20%Covid20%19-on20%GBV20%Programming.pdf

Inter-Agency Coordination (November, 2021 (2021 Q3 Sector Dashboard Protection including Child Protection and GBV https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Protection_Dashboard_Q2021_3.pdf

Inter-Agency Coordination (November, 2021) LCRP 2021 - Q3 Funding Update https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-inter-agency-2021-q-3funding-update-30-september2021-

Inter-Agency Coordination. 1 2021st QUARTER SECTOR DASHBOARD Protection including Child Protection and GBV https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon20%202021%-20%1st20%Quarter20%Sector20%Dashboard20%-20%Protection20%including20%Child20%Protection20%and20%GBV.pdf

Inter-Agency Coordination. 2021 MID-YEAR SECTOR DASHBOARD Protection including Child Protection and GBV. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/88232

Inter-Agency Coordination Lebanon (May,2020). Impact of COVID19- on the SGBV Situation in Lebanon https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-covid-19-sgbv-situation-lebanon-inter-agency-sgbv-task-force-lebanon-may2020-

ILO &UNICEF (March 2021). Towards a Social Protection Floor for Lebanon Policy options and costs for core life-cycle social grants Policy note https://www.unicef.org/lebanon/media/6231/file/Towards_a_Social_Protection_Floor_for_Lebanon_Lifecycle_Social_Grants_EN.pdf

ILO (May 2020). Facing Multiple Crises Rapid assessment of the impact of COVID19- on vulnerable workers and small-scale enterprises in Lebanon (conducted in partnership with UNDP, UN Women, DRC, Rescue, Oxfam& Mercy Corps). https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_747070.pdf

ILO (2020).The impact of COVId19- on migrant workers in Lebanon and what employers can do about it. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---robeirut/documents/publication/wcms_741604.pdf

ILO Convention (C2019 (190 addresses domestic violence and harassment as workplace issues. https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C190

International Commission of Jurists (July 2019). Gender-based Violence in Lebanon: Inadequate Framework, Ineffective Remedies. https://www.icj.org/wp-content/uploads/07/2019/Lebanon-Gender-Violence-Publications.pdf

IRC, NRC, HI (2020). Worsening access to healthcare in crisis-hit Lebanon - May 2020 http://lhif.org/files/5/Worsening20%access20%to20%healthcare_IRC20%NRC20%HI20%paper_May202020%.pdf

Jones, N., Presler-Marshall, E. & Gercama, I. (2017). Adolescent girls in Lebanon: The State of the Evidence. https://www.researchgate.net/publication/333246746_Adolescent_girls_in_Lebanon_the_state_of_the_evidence/link/5ce42e1ca6fdccc9ddc49c1c/download

KAFA Monthly reports 2021-2020 Available at https://kafa.org.lb/en/taxonomy/term/166

KAFA(2020). Exit: Challenges and needs of Lebanese and Syrian Women in Prostitution https://kafa.org.lb/sites/default/files/11-2020/exit_study-report_june2020-.pdf

Karam, C, Abou Habib, L. & Ghanem, M. Influencing Policy Through Research: The Case of Sexual Harassment Law in Lebanon, Center for Inclusive Business and Leadership for Women (CIBL), Suliman S. Olayan School of Business (OSB) at AUB. https://www.aub.edu.lb/cibl/news/Documents/Influencing20%Policy20%Through20%Research.pdf

Karam, Charlotte, Kintija Chemali, Olfat Khattar, & Samira Hazzour (FINAL NARRATIVE REPORT Special Measures for Protection from Sexual Exploitation and Sexual Abuse - Advocacy for Anti-Sexual Harassment Legislation in Lebanon

Kelly, L. & Dubois, L. (2008). Combating violence against women: minimum standards for support services. Directorate General of Human Rights and Legal Affairs, Council of Europe, September 2008. https://www.coe.int/t/dg2/equality/domesticviolencecampaign/Source/EG-VAW-CONF(2007)Study20%rev.en.pdf

LEBANON " The LGBTIQ+ community in Lebanon, documenting stories of torture & abuse." Proud Lebanon, https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared20%Documents/LBN/INT_CCPR_ICO_LBN_60 272_E.pdf

LEBANON CRISIS RESPONSE PLAN 2020-2017 https://data2.unhcr.org/en/working-group/23

2021 MID-YEAR SECTOR DASHBOARD Protection including Child Protection and GBV https://www.ecoi.net/en/file/local/2058522/LCRP_Protection_Dashboard_Q2021_2.pdf

Makhzoumi Foundation January 2022). Makhzoumi Foundation HIGHLIGHTS Of 2021 | E-Newsletter End Of Year Edition https://makhzoumi-foundation.org

Ministry of Public Health, UNFPA, UNICEF (October 2021). The National Strategy to Institutionalize Clinical Management of Rape Programming Within Public Health Facilities in Lebanon https://lebanon.unfpa.org/en/publications/national-strategy-institutionalize-clinical-management-rape-programming-within-public

Moghadam, Valentine M. (June 2021 ,8). COVID19- and Female Labor in the MENA Region. https://www.mei.edu/publications/covid-19-and-female-labor-mena-region

Menaal Munshey (2020). Collective Silence and Accountability for Sexual Harassment in Lebanon, IDS Bulletin, Transforming development knowledge https://bulletin.ids.ac.uk/index.php/idsbo/issue/view/244 or https://bulletin.ids.ac.uk/index.php/idsbo/article/view/3107/3105

Makzoumi Foundation (2020) Annual report https://makhzoumi-foundation.org/wp-content/uploads/02/2021/MF-EOY2020-.pdf

Makhzoumi Foundation Impact Report 2018. https://makhzoumi-foundation.org/wp-content/uploads/04/2019/Impact-Report2018-.pdf

Migration Policy Institute (MPI), & Durable Solutions Platform (March,2021). A bridge to firmer ground: earning from international experiences to support pathways to solutions in the Syrian refugee context Ch. 5. Healthcare. Pp.11-10. https://dsp-syria.org/sites/default/files/03-2021/Healthcare.pdf

Ministry of Public Health (2017). Recruitment Criteria for Professionals Working in Mental Health in Humanitarian Settings https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/Programs26%Projects/MentalHealthProgram/Recruitment20%Criteria20%for20%Professionals20%Working20%in20%Mental20%Health20%in20%Humanitarian20%Settings-V_1.pdf

Nassif, G. (2021). Challenging Power: Gender and Social Justice in the Middle East. Civil Society Review, Issue 5, November,2021.

NCLW (2020). Summary of the National Women Strategy analytical report 2019-2017. https://nclw.gov.lb

NCLW, UNFPA, WHO, UN Women . Gender alert on COVID- 19 Lebanon (5 issues) https://nclw.gov.lb

NCLW, & UNFPA. Gender-Based Violence Lexicon https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2021/12/2021_Gender-Based-Violence-Lexicon.pdf

NCLW, Lebanon National Action Plan on United Nations Security Council Resolution 1325 https://nclw.gov.lb

Nelson, Sally (2013). Is Lebanon's confessional system sustainable? Journal of Politics & International Studies, Vol. 9, Summer 2013. https://www.academia.edu/7157145/Is_Lebanons_confessional_system_sustainable

Nudge Lebanon (January 2019). CSSF Project: Incentives and Disincentives to Pursue the Transition from a Confessional to Civil State

OCHA (2021). Emergency Response Plan Lebanon 2022 - 2021 Revision 1,0 - September 2022 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon_ERP_378_2022_2021M_Final.pdf

OCHA (2020)Lebanon Intersectoral COVID Response Plan 2020 https://fts.unocha.org/appeals/988/flows?f5%B5%0D=sourceOrganizationIdName3%A483%20AWorld20%Bank&f5%B5%1D=sourceOrganizationIdName3%A3%7983ALebanon20%Humanitarian20%Fund

OHCHR (2020). Report of the Special Representative on Violence against Women, its Causes and Consequences: Combating violence against women reporters, 6 May, A/HRC/52/44 https:// undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A2%FHRC2%F2%44F52&Language=E&DeviceType=Desktop

OXFAM (November 2021). The Ignored Pandemic: The Dual Crises of Gender-Based Violence and COVID19-https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bp-ignored-pandemic--251121en.pdf

Oxfam (2021). QUEER COMMUNITY IN CRISIS: TRAUMA, INEQUALITY & VULNERABILITY Policy brief https://oi-files-d-8prod.s3.eu-west2-.amazonaws.com/s3fs-public/07-2021/Policy20%Brief20%-20%Queer20%Community20%in20%Crisis20%June202021%.pdf

Oxfam (2021). QUEER COMMUNITY IN CRISIS: TRAUMA, INEQUALITY & VULNERABILITY: An assessment of the impact of the economic crisis, pandemic and Beirut blast on queer individuals living in Lebanon https://oi-files-d-8prod.s3.eu-west2-.amazonaws.com/s3fs-public/07-2021/Research20%Report20%-20%Queer20%Community20%in20%Crisis.pdf

Oxfam (2021) A new Safe Space established for women and girls survivors of violence https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/08/2021/press-release-a-new-safe-space-established-for-women-and-girls-survivors-of-violence

OXFAM (DECEMBER 2020) Women's perspectives matter: Providing an enabling environment for women to be heard in the workplace https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/621192/10546/bp-women-workplace-representation-201220-en.pdf

Plan International in Lebanon (April 2020). COVID19- Multi- sectoral Needs Assessment, https://plan-international.org/publications/covid-19-multi-sectoral-needs assessment#downloadoptions

Promundo (2021). Program H: A review of the evidence, nearly two decades of engaging young men and boys in gender equality. https://promundoglobal.org/wp-content/uploads/11/2021/Program-H-Eva.-Report-2-September-2021-V-2Final.pdf

Promundo (2017). Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (Images)- Middle East and North Africa, Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine. https://imagesmena.org/wp-content/uploads/05/2017/IMAGES-MENA-Multi-Country-Report-EN16-May-2017web.pdf

Rodriguez, Maria, L. (2013). Effects of the economic crisis on gender equality: the Spanish case https://www.upf.edu/documents/-2013/3410076/3298481LLRNConf_Rodriguez.pdf/bffec-262dd7f4-d8a-a1d69-9deac51d9e8

Relief web. 3RP, 2021 Progress Report Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis September 2021. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/progress_report.pdf

Reporters Without Borders, (2021), World Press Freedom Index. https://rsf.org/en

Sára Vértes, Chris van der Borgh & Antoine Buyse (2021): Negotiating civic space in Lebanon: The potential of non-sectarian movements, Journal of Civil Society, DOI: 17448689,2021,1994202/10,1080. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/17448689,2021,1994202/10,1080

Search for Common Grounds What ties us together: Impact report 2020-2019, Our work in numbers https://www.sfcg.org/reports/Search_Impact_Report_2020-2019.pdf

Save the Children (April 2020). Child Labour Policy Brief. https://lebanon.savethechildren.net/sites/lebanon.savethechildren.net/files/library/Child20%Labour 20%Policy20%Brief20%-20%Final2008042020%.pdf

Sedex. (2020, March 6). Driving progress on gender equality through better gender data. https://www.sedex.com/driving-progress-on-gender-equality/

Shawaf, Nour & Francesca El-Asmar (2017). WE'RE NOT THERE YET…' Voices of refugees from Syria in Lebanon Oxfam https://oi-files-d-8prod.s3.eu-west2-.amazonaws.com/s3fs-public/file_attachments/rr-voices-syria-lebanon-refugees-protection-310517-en.pdf

Stavropoulou, M. & Jone, N. (2013). Off the balance sheet: the impact of the economic crisis on girls and young women, A review of the evidence. https://www.refworld.org/pdfid/523ad1644.pdf

Tabbara, Rana (September 2021) Cautiously optimistic': First criminal case filed under Lebanon›s sexual harassment law is closely watched, L'Orient Today https://today.lorientlejour.com/article/1276489/cautiously-optimistic-sexual-harassment-law-closely-followed-in-the-first-case-filed-under-it.html

UK AID, IRC, NRC, Humanity & Inclusion (2020). Worsening access to healthcare in crisis-hit Lebanon - May 2020 https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/documentation-and-access-to-healthcare-for-refugees-in-lebanon/icla_briefing-note_documentation-and-access-to-healthcare_may2020.pdf

UN-OHCHR. (2019). Gender Dimensions of the Guiding Principles on Business and Human Rights. https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democraticgovernance/gender-dimensions-guiding-principles-on-business-n-human-rights.html

UN Women (2021) Impact Story: Palestinian refugee women in Lebanon take prominent roles in resolving conflict. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2021/un-women-impact-story-lebanon-palestinian-refugee-women-in-lebanon-en.pdf?la=en&vs=2947

UN Women, Triangle, KAFA, ABAAD, Justice Without Frontiers, Helem, & Legal Action Worldwide (2021). Justice for me is living freely and as a human being: An analytical study of access to justice for sexual and gender-based violence cases of Syrian refugee women in Lebanon. https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1644493545.pdf

UN Women (September 2021) Beyond COVID19-: A Feminist Plan for Sustainability and Social Justice https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2021/feminist-plan-for-sustainability-and-social-justice-en.pdf?la=en&vs=3235

UN Women, (2021). Comparative Study of Violence against Female Reporters and Male Reporters During Lebanon's 2019 Protest Movement https://www2.unwomen.org/-/media/field20%office20%arab20%states/attachments/09/2021/journalists20%study20%-20%eng20%-20%designed.pdf?la=en&vs=1530

UN Women (March 2020). Women's needs and Gender equality in Lebanon's COViD19-Response, https://www2.unwomen.org/- /media/field20%office20%arab20%states/attachments/publications/03/2020/updated20%lebano n20%brief/gender20%and20%covid_english.pdf?la=en&vs=403

UN Women and World Bank The status of women in Lebanon: Assessing Women's Access to Economic Opportunities, Human Capital Accumulation & Agency https://documents1.worldbank.org/curated/en/789321635270783493/pdf/The-Status-of-Women-in-Lebanon-Assessing-Womens-Access-to-Economic-Opportunities-Human-Capital-Accumulation-and-Agency.pdf

UN Women (2020). Domestic workers and access to justice https://www.unwomen.org/en/news/stories/11/2020/what-happened-after-covid-19-hit-lebanon

UN Women (2020). A groundbreaking case could finally open the doors of justice for Lebanon's migrant domestic workers https://www.unwomen.org/en/news/stories/11/2020/what-happened-after-covid-19-hit-lebanon

UNDP, Ministry of Environment & NCLW (2021). Lebanon Gender Analysis: Executive summary https://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/2020/Lebanon20%Gender20%Analysis-2020-Summary-A4_FINAL.pdf

UNFPA Lebanon (2020). Gender Based Violence Annual Report - 2020 https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_lebanon_-_gbv_annual_report_2020.pdf

UNFPA & UN Women (2020). Country brief: Violence against women in the time of COVID19-, Lebanon 2020. https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/english

UNHCR (March 2020). Monitoring of the Economic Deterioration on Refugee Households, Wave I. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Monitoring

UNHCR. Monitoring of the effects of the economic deterioration on refugee households. Waves I- III https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Monitoring & https://data2.unhcr.org/en/documents/details/83389

UNHCR, UNICEF, & WFP. (2021). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees (VASyR). https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2020-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon

UNICEF (2020). Policy for the protection of youth and adolescents: Developing the system to support and develop adolescents and youth in the technical agricultural education environment https://www.unicef.org/lebanon/media/6336/file/UNICEF_YPP.pdf.pdf

UNICEF (2020). Underneath the Surface: Understanding the root causes of violence against children and women in Lebanon https://www.unicef.org/lebanon/media/5251/file/UNICEF_Lebanon_Social_Norms_research1_EN.pdf20%.pdf

UNICEF (2020). Understanding the impact of COVID19- on caregiving behaviors and vaccine perceptions: COVID19 impact on the lives of children and young boys and girls. https://www.unicef.org/lebanon/media/6726/file/COVID19_Impact_Publication_Report_EN.pdf.pdf

UNICEF (December 2020). Better Jobs and Brighter Futures: Investing in Childcare to Build Human Capital https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/35062/10986/Better-Jobs-and-Brighter-Futures-Investing-in-Childcare-to-Build-Human-Capital.pdf?sequence=5&isAllowed=y

UNICEF (2021). Understanding the impact of COVID19- on caregiving behaviors and vaccine perceptions https://www.unicef.org/lebanon/media/6726/file/COVID19_Impact_Publication_Report_EN.pdf.pdf

UNICEF, ILO (May 2021). Delivering on the urgent need for a national social assistance system;Building the Social Assistance System https://www.unicef.org/lebanon/media/6361/file/BRIEF_Building_the_social_assistance_system.pdf.pdf

UNICEF, a (March 2021). Towards a Social Protection Floor for Lebanon Policy options and costs for core life-cycle social grants https://www.unicef.org/lebanon/media/6231/file/Towards_a_Social_Protection_Floor_for_Lebanon_Lifecycle_Social_Grants_EN.pdf

UNICEF & MoPH (2021). Adolescent Girls Access to Primary Health Care Services in Lebanon: Barriers and Facilitating Factors Research Brief https://www.unicef.org/lebanon/media/5711/file/AG_Access_to_PHC.pdf.pdf

UNICEF (April 2021). Lebanon: Children's future on the line https://www.unicef.org/lebanon/media/6541/file

UNICEF Lebanon (1 July 2021).The New Lebanon – How the country is turning to a series of negative coping strategies to survive. https://www.unicef.org/lebanon/stories/new-lebanon-how-country-turning-series-negative-coping-strategies-survive

UNICEF (2021). On My Mind: THE STATE OF THE WORLD 'S CHILDREN 2021. Promoting, protecting and caring for children's mental health. Executive summary https://www.unicef.org/media/108036/file/SOWC-2021-executive-summary.pdf

UNICEF (2021). ON MY MIND: THE STATE OF THE WORLD 'S CHILDREN 2021. Promoting, protecting and caring for children's mental health. Full report https://www.unicef.org/media/108161/file/SOWC-2021-full-report-English.pdf

UNICEF & MOSA (December 2019). Social protection in Lebanon: a review of social assistance https://www.unicef.org/lebanon/media/5671/file/Lebanon_social_protection_report_ODI.pdf

Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES): https://promundoglobal.org/resources/understanding-masculinities-results-internationalmen-gender-equality-survey-images-middle-east-north-africa/#
VASyR 2019, Update, https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2019-vulnerabilityassessment-syrian-refugees-lebanon

World Bank (2021). Women, Business, and the Law 2021
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/9781464816529/35094/10986.pdf

World Bank, Lebanon Economic Monitor (Spring 2021). Lebanon Sinking (To the Top 3)
https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top3-.pdf

World Bank; World Trade Organization. 2020. Women and Trade : The Role of Trade in Promoting Gender Equality. Washington, DC: World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/34140/10986 License: CC BY 3,0 IGO."
https://documents1.worldbank.org/curated/en/789321635270783493/pdf/The-Status-of-Women-in-Lebanon-Assessing-Womens-Access-to-Economic-Opportunities-Human-Capital-Accumulation-and-Agency.pdf

World Bank (December 2020). Lebanon Subsidy Reform Note
LebanonSubsidyReformNoteDec2020.pdf (worldbank.org)

World Bank, Lebanon Economic Monitor (Fall 2019). So when gravity beckons, the poor don't fall (EXECUTIVE SUMMARY) https://documents1.worldbank.org/curated/en/172151580147769408/pdf/Executive-Summary.pdf

World Bank (May 2019).Tackling the Global Profitarchy Gender and the Choice of Business Sector. Markus Goldstein Paula Gonzalez Martinez Sreelakshmi Papineni, Policy Research Working Paper 8865 https://documents1.worldbank.org/curated/en/734371558715932769/pdf/Tackling-the-Global-Profitarchy-Gender-and-the-Choice-of-Business-Sector.pdf

Yassine, Dalal, (March 2021 ,4). An unequal present and future in a COVID19- world: The pandemic's impact on refugee women in Lebanon https://www.mei.edu/publications/unequal-present-and-future-covid-19-world-pandemics-impact-refugee-women-lebanon

المراجع العربية

ابعاد (2021). «دراسة حول اولويات النساء في لبنان ومدى شعورهن بالحاجة الى الحماية»
pdf.1637830206.https://www.abaadmena.org/documents/ebook

ابعاد(2021). الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الالف إلى الياء
pdf.1622119190.https://www.abaadmena.org/documents/ebook

أبعاد و هيئة الامم المتحدة للمرأة، والاسكوا، وصندوق الامم المتحدة للسكان، « تحليل سريع لانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 من منظور المساواة بين الجنسين: رصد متعدد الجوانب» 12 اكتوبر 2020
20states/attachments/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
rga/02/2021/publications

ابعاد واليونيسف (2021). دليل مجموعات الدعم النفسي الاجتماعي في حالة الطوارئ، لمقدمي الخدمات
https://www.abaadmena.org/resources

الإستعراض الدوري الشامل حول الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في لبنان (اذار 2020).
https://www.bing.com/search?q=الإستعراض+الدوري+الشامل+حول+الحقوق+الجنسية+والحق
وق+الإنجابية+في+لبنان&form=ANSPH1&refig=5dfe0561eb964fd189ee34786df0ad03&pc=U531

الاسكوا (2021). الفقر المتعدد الابعاد في لبنان (2019-2021) واقع أليم وآفاق مبهمة
-https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-lebanon
arabic.pdf-2021-2019

الاسكوا، (2021). التمكين الاقتصادي للمرأة وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، دراسة حالة حول التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأطفال في لبنان. تم عرضها في جلسات الاستماع العلنية بتاريخ 2021/3/16 (تم اعدادها بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية وبالتشاور مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة)

المديرية العامة للامن العام، الإجراءات التشغيلية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدتهم وحمايتهم»، مسودة.

الاسمر، جودي (9/12/ 2021). قاصرات في لبنان زُوّجن باكراً... المأساة بلسان ناجيات و«الأزمة جعلت الطلاق حلماً». جريدة النهار 77/https://www.annahar.com/arabic/section

البنك الدولي (2021). مشروع الطوارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان
original//0280022021-6473716104782845 74/https://thedocs.worldbank.org/en/doc
MENALebanonFactSheetArabic.pdf

البنك الدولي (2020). إصلاح الدعم في لبنان: تصحيح قصير الأمد في انتظار إصلاح الاقتصاد الكلي الشامل
https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/lebanon-subsidy-reform-short-term-patch-pending-more-comprehensive-macroeconomic-reform

البنك الدولي (2021). 246 مليون دولار أميركي لدعم الأسر اللبنانية الفقيرة والأكثر احتياجاً وبناء نظام شبكة الأمان الاجتماعي
million-to--us246/12/01/2021/https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release
support-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-build-up-the-social-safety-net-delivery-system
التزويج المبكر يحاصر اللاجئات السوريات بلبنان... حرمان من التعليم ومأساة
/68479/https://daraj.com
الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية (2020). تعديل نظام أحكام الأسرة رقم 2011/46 ليشمل فصلا في زواج القاصرين، عدد الجريدة الرسمية: 16 | تاريخ النشر: 2021/04/22 | الصفحة: 989-986
الحلو مرغريت، و قطّان رولى (2020). موجز سياسات: تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة في ظل جائحة COVID-19، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية. المديرية العامة للدراسات والمعلومات في مجلس النواب اللبناني العدد 7 | تشرين الثاني 2020 http://www.lp.lb

المديرية العامة للامن العام. مسودة «الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدتهم و حمايتهم في لبنان». (تم استلام نسخة المسودة من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية)

المعهد العربي لحقوق الانسان وصندوق الامم المتحدة للسكان (2019). تقرير التقييم الوطني عن الحقوق الجنسية والحقوق الانجابية في لبنان.
241/https://www.aihr-iadh.org/ar/document

المركز التربوي للبحوث والانماء، النشرات الاحصائية السنوية 2019-2021
/https://www.crdp.org

المركز التربوي للبحوث والانماء (2021). دراسة ميدانية حول مدى رضا مختلف الافرقاء عن التعليم عبر الانترنت/ من بُعد خلال ازمة فيروس كورونا 2020.
11-2021/https://www.crdp.org/sites/default/files

المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: العدلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي
https://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-gender-justice

المفكرة القانونية: الثورة في مواجهة السلطة وعنفها، عدد 66 تشرين الاول 2020
web.pdf_https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_Issue66

المفكرة القانونية، كيف استخدمت السّلطة سلاح التوقيفات لقمع حرّية التظاهر والاعتراض؟
https://legal-agenda.com

المفكرة القانونية، العنف والتعذيب في وجه الانتفاضة الشعبية: جرائم بحق المتظاهرين من دون محاسبة
https://legal-agenda.com

نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (، GBVIM) أداة تصنيف العنف القائم على النوع الاجتماعي، الملحق ب
Annex_B_Classification_Tool_/07/2014/https://gbvresponders.org/wp-content/uploads
AR.pdf

النهار 25-09-2021 «الادّعاء على «المخرج المتحرّش»... انتصار للشجاعات لكن هل الخطوة كافية؟
77/https://www.annahar.com/arabic/section

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية(2021). الاعلام الجندري: تمثيل المرأة والرجل في الاعلانات اللبنانية، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشراكة مع HIVOS من خلال برنامج WE4L الممول من صندوق FLOW التابع لوزارة الخارجية الهولندية.
Gendered-Media_Arabic.pdf/05/2021/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خطة العمل الوطنية لتطبيق القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة
AR-report.pdf-1325-NCLW-NAP/12/2019/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومجموعة البنك الدولي(2021). المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري
The-Status-of-Women-in-Lebanon-_2021/11/2021/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads
Assessing-Womens-Access-to-Economic-Opportunities_Ar.pdf

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق الامم المتحدة للسكان وحكومة السويد (2021). المعايير الدنيا لإنشاء وإدارة مراكز إيواء خاصة بالناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
Shelter-Study-Final.pdf_07_2021/06/2021/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التقرير الدوري السادس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لبنان https://nclw.gov.lb

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (شباط 2021)، أجوبة الجمهورية اللبنانية على قائمة المسائل المتعلقة بتقرير لبنان الوطني السادس حول اتفاقية سيداو
A.pdf_44388_6_CEDAW_C_LBN_RQ/03/2021/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الخطة الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان ، مؤشرات خطة العمل2019-2022
pdf.2020-VAW-NAP-indicators/10/2020/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الهيكلية الإدارية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (تم اعتمادها خلال الإجتماع الأول للجنة التسييرية في الأول من تموز 2020)
Ar-Governance-Structure.pdf-1325-NSC/07/2020/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، خطة العمل الوطنية 1325 لتنفيذ قرار مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن : برنامج العمل للعامين 2020-2021 (تم اعتمادها خلال الاجتماع الأول للجنة التسييرية في الأول من تموز 2020)
pdf.1-2021-Ar-1325-Workplan-NAP/07/2020/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، أجندة المرأة والسلام والأمن في لبنان : أداة رئيسية لدعم التعافي من الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد 19 في لبنان حزيران 2020
wps-and-covid-arabic-brief.pdf/07/2020/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

اليونيسف (2021) سياسة حماية المراهقين/ات والشباب في المدارس الفنية الزراعية الرسمية ومراكز التدريب:تعزيز النظام لدعم وتطوير المراهقين/ات والشباب في البيئة التعلمية الفنية الزراعية. https://www.unicef.org/lebanon/media/6336/file/UNICEF_YPP.pdf.pdf

اليونيسف(2021) نحو أرضية حماية اجتماعية في لبنان: السياسات المتاحة والتكلفة المقدرة للمِنَح الاجتماعية المرتبطة بدورة الحياة
https://www.unicef.org/lebanon/media/6231/file/Towards_a_Social_Protection_Floor_for_Lebanon_Lifecycle_Social_Grants_EN.pdf

برنامج الامم المتحدة الانمائي، هيئة الامم المتحدة للمرأة، صندوق الامم المتحدة للسكان والاسكوا (2019). العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية
https://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender%20Justice/Arabic/%20Regional%20report/RegionalReport.Ar.pdf%

بو زيد ماريا وابو شديد كمال (2021). مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت» ورقة سياسات عامة بتكليف من أكشن ايد
https://actionaid.org/sites/default/files/publications/Beirut%20Blast_Policy%20Brief%20%28Arabic%29.pdf

جويل شويفاتي. تعزيز ووصول الناجيات من العنف الاسري الى المحاكم اللبنانية : مقاربة عملية. دراسة اجريت من ضمن برنامج الاتحاد الاوروبي لتمكين النساء (EU4WE) وبدعم من فرانس اكسبرتيز

جمعية النجدة الاجتماعية (ديسمبر 2020). أثر جائحة كوفيد- 19 على وضع النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان . https://association-najdeh.org/en/files

جبين بهاتي (24 نوفمبر 2020) شبح التسرب من المدارس والزواج المبكر يطارد الفتيات السوريات اللاجئات في لبنان
https://www.al-fanarmedia.org/ar/2020/11

جبين بهاتي ديسمبر 2020). غياب الهواتف المحمولة يعيق وصول الفتيات العربيات إلى التعليم
https://www.al-fanarmedia.org/ar/2020/12

جابر سمايا (2021/12/14).«أزمة لبنان الاقتصادية تغرق اللاجئات واللبنانيات في البؤس» | خاص شريكة ولكن
https://www.sharikawalaken.media/14/12/2021

دياب سمير (2020). "الزواج المبكر: أسبابه وآثاره ونتائجه السلبية على القاصرات اللبنانيات واللاجئات السوريات والفلسطينيات في لبنان. جمعية مساواة – وردة بطرس للعمل النسائي ولجنة حقوق المرأة اللبنانية (تشرين الثاني 2020).
https://llwr.org

ريستارت، الاصول القانونية للخبرة ومدونة قواعد السلوك للأطباء الشرعيين اللبنانيين
20%20of%974463Code/http://restartcenter.com/restartcenter/admin/upload/books
Conduct.pdf

زعيتر منار (نوفمبر 2021)، الحولة المدنية في لبنان والقوانين ذات الصلة، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

سلطي، نسرين و مزهر نادين (2021) المرأة على شفير الانهيار الاقتصادي: تقييم الأثار المتباينة للأزمة الاقتصادية على المرأة في لبنان
0/2021/20states/attachments%20arab%20office%unwomen.org/media/field.https://www2
1042=20june.pdf?la=en&vs%20report30%20economic%2100265lebanons/9

شبارو، اسرار (4 يناير 2022). أيتام ومسنو لبنان مهددون بفقدان السقف... ومؤسسات الرعاية تواجه «باللحم الحي»
04/01/2022/https://www.alhurra.com/lebanon

صليبي،غسان، منى عزت، واقبال بن موسى ( ) فيروس كورونا وتداعياته الاجتماعية على النساء: إدارة الأزمة في كل من مصر وتونس ولبنان.
pdf.16519/http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien

طليس، حسين (22 ديسمبر 2020) 2020 لن تكون الأسوأ على اللبنانيين.. هذا ما تكشفه الأرقام عن 2021
04/01/2022/https://www.alhurra.com/lebanon

طليس، حسين (2021). «فقر الدورة الشهرية» يهدد صحة النساء في لبنان.. دراسة تظهر أرقاماً مقلقة
https://plan-uk.org/media-centre/ & 14/07/2021/https://www.alhurra.com/lebanon
economic-crisis-in-lebanon-making-period-products-unaffordable-for-majority-of-women

فريدريش إيبرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة (2017). مشاركة النساء في السلام، الامن والعمليات الانتقالية في العالم العربي
pdf.14513/https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut

كفى عنف واستغلال (2017) قانون نموذجي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية
pdf.636773770663109888-104-PRpdf/01-2019/https://kafa.org.lb/sites/default/files

كفى عنف واستغلال (تموز2020). قراءة تحليلية لقرارات الحماية الصادرة في العامين 2018-2019
study-on-protection-orders.pdf/07-2020/https://kafa.org.lb/sites/default/files

كفى عنف واستغلال (حزيران 2021) متى تعترف الدولة اللبنانية بالعمل المنزلي؟
476/https://kafa.org.lb/ar/node

كفى عنف واستغلال (2018) دراسة قانونية حول «القانون المدني الموحد لأحوال الشخصية»، اعداد ماري-روز زلزل
kafa-dirase-qanoun-ar-final.pdf/11-2019/https://kafa.org.lb/sites/default/files

كيف دفع اللجوء السوريات الى مراكز قيادية، هند أحمد الاحمد كمثال: قصة لاجىء (شاويش لثلاث مخيمات في لبنان تقريبا 48 خيمة / https://aub.edu.lb/cibl/Pages
لجنة الحقوقيين الدوليين (2019) العنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: قوانين غير ملائمة ، سبل انتصاف غير فعّالة
Lebanon-Gender-Violence-Publications-/07/2019/https://www.icj.org/wp-content/uploads
ARA.pdf

لجنة الحقوقيين الدوليين (2020)، المساءلة عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: توجيهات وتوصيات إلى العاملين في مجال العدالة الجنائية..
Lebanon-GBV-Guidance-Publications-/10/2020/https://www.icj.org/wp-content/uploads
ARA.pdf-2020-Reports-Thematic-report

لجنة الحقوقيين الدوليين (2021). جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: المبادىء والممارسات الموصى بها حول الادلة

مبادرة العدالة للمجتمع المفتوح /مذكرة إحاطة(تموز 2020). «الحق في الرعاية الصحية في السجون خلال جائحة كوفيد-19 موجز قانوني أعدته مبادرة العدالة للمجتمع المفتوح لمساعدة الممارسين القانونيين في الدفاع عن حق السجناء في الحصول على الرعاية الصحية والتقاضي بشأنها خلال جائحة كوفيد -19
https://www.justiceinitiative.org/uploads/dd6380e5-4720-9589--brief/407a0ab60a0e/pdf.07082020-access-to-health-care-in-prisons-ar

مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة (2020). تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت أغسطس/ آب 2020
https://documents1.worldbank.org/curated/en/563951598854368465/pdf/Beirut-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf

مركز الابحاث، معهد العلوم الاجتماعية ، الجامعة اللبنانية (2018). المساواة بين الجنسين في لبنان: واقع وتحديات وآفاق 200-2018. قراءة من منظور الهدف الخامس للتنمية المستدامة .
https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/20VF.pdf%20report%20Final%.5

مرصد الاقتصاد اللبناني، ربيع 2021: لبنان يغرق (نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية)
مرصد الاقتصاد اللبناني، ربيع 2021: لبنان يغرق (نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية) (albankaldawli.org)

ميثاق المطالب النسوية موّقع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان من اجل خطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين: التعلم من الماضي(آب 2020)
https://www.fe-male.org/wp-content/uploads/08/2020/Charter-of-Demands_Arabic-Design.pdf

نادج لبنان (NUDGE LEBANON)الأمن الاقتصادي للمرأة دراسة أولية حول الأمن الاقتصادي للمرأة فيما يتعلق بقطاعي الزراعة الاعمال التجارية في لبنان دراسة تم عرضها في جلسات الاستماع العلنية بتاريخ 2021/3/16

هيئة الامم المتحدة للمرأة (تموز 2021) الأمم المتحدة في لبنان تطلق صندوقاً لدعم منظمات حقوق المرأة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية الاستجابة والتعافي من انفجار مرفأ بيروت
https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/06/2021/un-women-launches-fund-to-support-womens-rights-organizations-in-lebanon-the-united-nations

هيئة الامم المتحدة للمرأة: العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي رؤى من دراسة متعددة الاقطار في الدول العربية. ملخص
20states/attachments/%20arab%20office%unwomen.org//media/field.https://www2
3334=summary_keyfindings_final_ar.pdf?la=en&vs/11/2021/publications

هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020 اغسطس) تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية
20states/attachments/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
/08/2020/publications

هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020 اغسطس) ، ميثاق المطالب النسوية موقع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان من اجل خطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين: التعلم من الماضي
20states/attachments/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
/08/2020/publications

هيئة الامم المتحدة للمرأة(2021) لمحة عامة عن دعم تعافي الشركات المتضررة من انفجار بيروت المملوكة لنساء
20states/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
/2021/attachments

هيئة الامم المتحدة للمرأة (2021) تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية ما هي الاثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة؟
20states/attachments/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
/10/2021/publications

هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020) العنف ضدّ المرأة في زمن كوفيد-19 ، موجز قطري
vaw_in__2021-02-23_https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/arabic_report
pdf.19-covid

هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020). لمحة عامة عن دعم تعافي الشركات المتضررة من انفجار بيروت المملوكة لنساء
20states/%20arab%20office%unwomen.org/-/media/field.https://www2
20arabic_final.%20ecosystem%20wo-sme%20blast%beirut/01/2021/attachments
1425=pdf?la=en&vs

وزارة الشؤون الاجتماعية، الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020-2030 بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان، الاسكوا ، ومركز الدراسات لكبار السن
.MOSA_2021/07/2021/https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads

وزارة الصحة العامة، دائرة الرعاية الصحية، التقرير السنوي(2020)
https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/HealthCareSystem/PHC

وزارة الصحة العامة الخطة الوطنية للاستجابة لكوفيد19 على صعيد الصحة النفسية
20%20nurses%20for%20checklist%https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/MH
pdf.(1)200505%-20%20AR%COMPILED

وزارة الصحة العامة ومركز ريستارت لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف. 2018. البروتوكول الموحد للصحة – دليل المدراء الطبيين ومقدمي الرعاية الصحية الاولية في السجون اللبنانية 2018 .بيروت، لبنان.
20%20Health%470879Unified/http://restartcenter.com/restartcenter/admin/upload/books
Protocol.pdf
وزارة الصحة العامة، التقرير السنوي https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/
/HealthCareSystem/PHC
وزارة الصحة العامة الدليل العملي للإعلاميّين حول التغطية الإعلاميّة لمواضيع الصحّة النفسيّة واستخدام المواد المسبّبة للإدمان
22726D8/6/https://www.moph.gov.lb/ar/Pages

وزارة الصحة العامة، اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. قائمة مرجعية للممرضين/ات لرعاية الصحة النفسية للأشخاص في الحجر الصحي
20%20nurses%20for%20checklist%https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/MH
pdf.(1)200505%-20%20AR%COMPILED

وزارة السياحة (2020) «التدابير المرتبطة بأعمال التنظيف وإزالة الركام » بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ورئاسة مجلس الوزراء، وزارة الصحة العامة، وحدة ادارة الكوارث، وكلية العلوم في جامعة القديس يوسف
20%Basic~200808035618933/http://mot.gov.lb/Content/uploads/Publication
20Health.pdf%20Public%20for%Recommendations